سلسلة نصر السنة
(٥)

كشف المتواري

من تلبيسات الغماري
ورد دعاويه على أهل السنة

كتبه
علي حسن علي عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

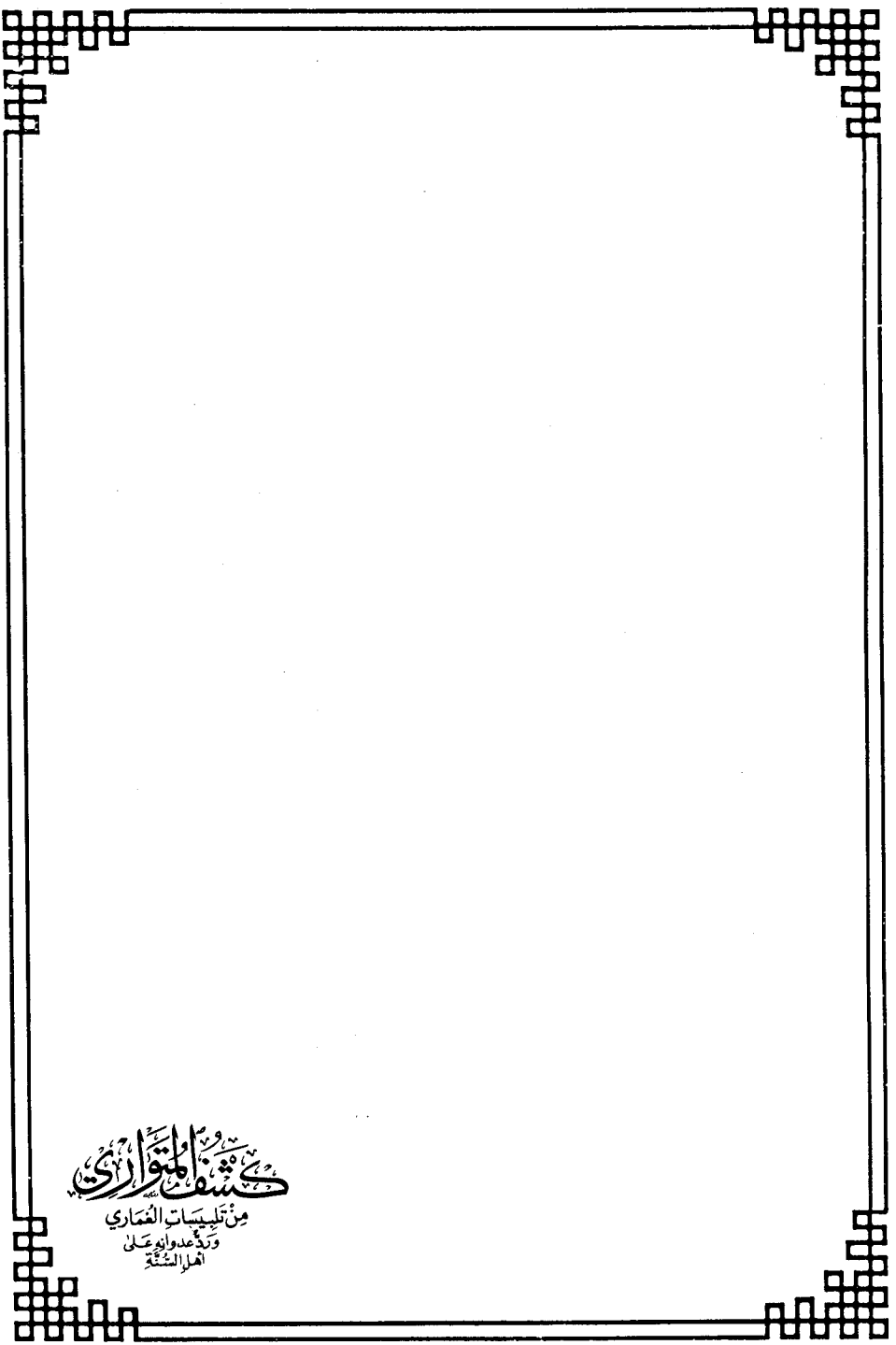
كشف المتواري
من تلبيسات العماري
وردّ عدوانه على
أهل السنّة

جميع الحقوق محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية

الدمام: شارع ابن خلدون ت: ٨٤٢٨١٤٦
ص.ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس ٨٤١٢١٠٠
الاحساء: الهفوف - شارع الجامعة
ت: ٥٨٢٤٦٧٢ - ص.ب ١٧٨٦

تقديم
«سلسلة نَصْر السُّنَّة»

الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ، هادِي الخَلْقِ أَجْمعينَ، والصلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِ المُـرْسَلينَ، قُدْوَةِ المُوَحِّدينَ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ الغُرِّ المَيامِينِ المُتَّبعينَ الصَّادِقينَ.

أَمَّا بعدُ:

فهٰذا هُو الجُزْءُ الخامِسُ مِنْ سِلْسِلَتي «نَصْرِ السُّنَّةِ»، جَعَلْتُهُ رَدّاً عَلى مَنْ تَطاوَلَ بِلسانِهِ، وتَعَدَّى ببنانِهِ، مُضَلِّلاً صفوةَ الأُمَّةِ، ومُبَدِّعاً خِيَارَ الأئمَّةِ، مِنْ غيرِ وازِعٍ ولا ضَميرٍ، ومِنْ غيرِ تدبُّرٍ ولا تَفكيرٍ...

دَفَعَهُ إِلى ذٰلك مَا عَشْعَشَ في صَدْرِهِ وجَنانِه، مِن حُبٍّ للبِدْعَةِ ونقضٍ للتَّوحيدِ وأَركانِه.

لعَـلَّ هٰذا الكِتـابَ ـ بتـوفيقٍ مِن اللهِ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ـ تَكُونُ فيهِ نِهايَةُ الغُمـارِيِّ، إِمَّـا بكَسْرِ قلَمِهِ، أَو إِعلانِ توبَتِهِ، وما ذٰلك على اللهِ بِعَزيزٍ، فالعُمْرُ قَصيرٌ مَهْما توالَت أَسْبابُهُ، والموتُ قَريبٌ قد شُرِّعَتْ أَبوابُهُ.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أَجْمَعينَ.

مقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شرور أنفسِنا، ومن سيِّئات أعمالِنا، من يهده اللهُ؛ فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِلْ؛ فلا هاديَ له.

وأشهد أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له.

وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أمَّا بعدُ:

فقد أرسلَ إليَّ بعضُ أفاضلِ أهلِ العلمِ نسخةً مِن رسالةٍ في إحدى عشرةَ صفحةً كتَبها الشيخُ عبدُاللهِ الغُماريُّ بعنوان: «إرغامُ المُبْتَدعِ الغَبيِّ بجوازِ التوسُّلِ بالنَّبيِّ في الرَّدِّ على الألْبانِي الوَبيّ»! طُبِعَتْ في المَغْرب[1]،

---

(١) وبعد فراغي من تأليف هٰذا الكتاب بنحو شهر، وأثناء تنضيد حروفه، وقفتُ على نسخة طُبعت حديثاً في عمان من «إرغام» الغماريِّ!! قدمَّ لها!! وحققها!! خسَّافٌ متسلِّق من أدعياء العلم... فسبحان مَن يسَّر هٰذا التوافق بقدرته، فمثلُ هٰذا الكتاب جديرٌ بمثل هٰذا المعلَّق!! المحقِّق!! الذي هو ساقطٌ بموازين الرجال قبل سقوطه بموازين العلم... وذٰلك لكثرة كذبه، وتمويهه، وتدليسه، ونكوصه، وتلوُّنه، وأخذه، وردِّه، وغوايته، وضلاله، =

. . . . . .

= وعدائه لأهل السنة، وتهجُّمه على أعلامها، وتكفيره لأساطينها؛ من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وغيره ممَّن سار على هدي رسول الله ﷺ.

ولقد أردت أن أطوي كشحاً عن نقيق هٰذا وأمثاله من الفقاقيع، الذين أضحى التهجُّم على أعلام الإسلام ومنارات الهدى طريقاً لهم إلى النتوء والبروز والشهرة بين العوام من أتباع كل ناعق، ثم عدتُ عما أردته لأمرين:

أولهما: مناسبة المقام هنا للمقال في هٰذا الموضوع، فالكتاب ما زال في تجارب الطباعة لما يُطْبَع بعد.

وثانيهما: الميثاق الذي أخذه الله عزَّ وجلَّ على أهل العلم وطلابه أن يبيِّنوا للأمة وينصحوا لها، فلا يغترَّ ـ بعد ذٰلك ـ المبتدئون وضعاف المعرفة بصاحب بوق لا يجد من يلقمه حجراً.

وقد اجتمع عندي ـ لا على التتبُّع ـ من سقطاته الكثير الكثير... مما لو سطَرْتُ بعضه لسوَّيته بالقِطمير، وساويتُه بالنَّقير!!

وسوف أضرب الآن مثالاً واحداً على هٰذه السقطات؛ ليُعْرَف به إلى أي درك هَوَى هٰذا الخسَّاف:

أورد في (ص ٨ ـ ٩) من مقدمته!! على «الإرغام» ترجمة مالك الدار ـ راوي أحد الأحاديث التي يستدلُّون بها على التوسُّل الممنوع ـ؛ مُحاولاً ردَّ جهالته التي وصفَهُ بها غيرُ واحدٍ من أهل العلم.

فماذا صنع هٰذا المخذول؟!

لقد أطال وأكثر من الزخرفة والتمويه... ثم ذكر أن الحافظ ابن حجر قال في «الإصابة»:

«له إدراك؛ أي: أنه معدود من الصحابةِ، ويكفيه في ذٰلك توثيقاً»!!

كذا قال!!

فانظر إلى أي هوة سقط هٰذا الرجل؟! أبكذبه وتضليله وتلبيسه؟! أم بعظيم غفلته وشدة حمقه؟! أم بضحالَةِ عقلِهِ واستفحالِ جهلِهِ؟! =

وبعدَها مقالةٌ لهُ في أَربعِ صفحاتٍ عنوانُها: «بيني وبينَ الشيخ بكر أَبو زَيد»!

فلمَّا قرأْتُ الرسالةَ بموضوعَيْها قراءةَ تَأَنٍّ وتأَمُّلٍ وتدبُّرٍ؛ أَيْقَنْتُ ـ أَكثرَ مِمَّا كنتُ أَتصوَّرُ ـ بحالِ هٰذا الرجُلِ الغُمارِيِّ، وانحرافِه، وابتداعِه، وتمويهِهِ، وتَلْبيسِهِ، وهي صفاتٌ أَرادَ أَنْ يَصِفَ بها شُيوخَنا الأجِلَّاءَ، وإِخوانَنا الفُهماءَ.

فهُو ـ هَداهُ اللهُ سَبيلَ الرَّشادِ ـ قَدْ بَنى رسالَتَهُ تعقُّباً على أَخينا الفاضلِ الشيخِ حَمْدي عبدِالمجيدِ السَّلَفيِّ، في تعليقٍ لهُ على «معجم الطَّبَراني الكبيرِ»، تكلَّمَ فيه باختصارٍ على القصَّةِ المذكورةِ في حَديث توسُّلِ الضَّرير، حيثُ أَعَلَّها، ونقلَ ـ مُلَخِّصاً ـ كلامَ شيخِنا الألباني ـ حفِظَهُ

= وذٰلك أن إيراد الحافظ لمالك الدار إنما هو في القسم الثالث من كتابه «الإصابة»، وهو القسم الخاصُّ في ذكر «المُخَضْرَمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبرٍ قطُّ أنهم اجتمعوا بالنبيِّ ﷺ ولا رأَوْهُ، سواء أسلموا في حياته أم لا، **وهٰؤلاء ليسوا صحابةً باتِّفاقٍ من أهل العلم بالحديثِ**»؛ كما قال الحافظ نفسه في مقدمة «الإصابة» (١ / ٤)!!

ومع ذٰلك؛ فقد كتمَ هٰذا الجهولُ هٰذا كلَّه؛ ليسلَمَ لهُ مُرادُه!!

وإمعاناً في التَّضليل والتَّلبيس والتَّغرير؛ فقد دمج هٰذا الخسَّاف بيانَه وشرحَه لكلمةِ الحافظ ابن حجر بها؛ دونما فصلٍ أو إظهارٍ، بل إنه ـ عامله الله بعدله ـ جعل علامة انتهاء النقل (أ. هـ) بعد ذٰلك البيان والشرح كلِّه!!

وبعد هٰذا؛ فما هي أحرى الأوصاف بهٰذا الخسَّاف؟ آلتضليل والتلبيس والخيانة؟! أم الجهل والغفلة والغرور؟!

إن مَن كان هٰذا حالُه حقيقٌ بأن يُرْثى مآلُه ويُطَّرَحَ مقالُه.

لعلَّ المغرورين به يكتشفون حقيقته، فتظهر لهم فعاله سريرته.

اللهُ تعالى ـ في إعلالِهِ إيَّاها، مُبَيِّناً أنه يستدلُّ بها أهلُ البدعِ على جوازِ التوسُّلِ الممنوعِ.

فما كَانَ مِنْ هٰذا الغُماريِّ؛ إلَّا أن سارَعَ بكتابةِ هٰذه الرِّسالةِ الدَّالَّةِ على تَناقُضِهِ[1] وابتداعِهِ ـ عِياذاً باللهِ ـ!

ولقدْ بَنَاها على زَخَمٍ مَهُولٍ مِن «التَّدليسِ» و«التَّلبيسِ» في تحريفِ النُّقولِ وبَتْرِها!

وهٰذه ـ فَوا أَسَفي الشَّديدِ ـ جادَّةٌ مطروقةٌ لدى مَن تشرَّبَتْ نُفوسُهُم بالهَوَى والبِدْعةِ!

ومَنْ نَظَرَ في «الاعتصامِ» للشَّاطِبيِّ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ؛ عَرَفَ قِدَمَ هٰذه الطريقةِ المُضِلَّةِ، وتتابُعَ أهلِ الأهْواءِ عليها، وتحذيرَ أهلِ السُّنَّةِ منها ومِن دُعاتِها وحَمَلَتِها.

نعم؛ لمَّا كانَ هٰذا حالُهُ؛ رَأى بعضُ أفاضِلِ أهلِ العلمِ أنْ أكتُبَ رَدّاً مُوجَزاً على رِسالَتِه، أكشِفُ فيهِ زُيوفَهُ، وأُبَيِّنُ حقيقةَ دَعاويهِ، وتطاوُلَهُ على أئمَّةِ العلمِ، ورمْيَهُم بالابتِداعِ والغباءِ و. . ممَّا هُو غيرُ منفَكٍّ عنه[2]!

وقد جعَلْتُ كِتابي هٰذا في خمسةِ أقسامٍ، ثُمَّ أفْرَدْتُ فَصلاً خاصّاً في

---

(١) كما سيأتيك مفصَّلاً إن شاء الله.

(٢) ولشيخنا العلامة حمَّاد الأنصاري كتاب موجز في الرد على بعض انحرافات الغماري سمَّاه «تحفة القاري في الرَّدِّ على الغُماري»، وكذا للأخ الفاضل الأستاذ علي بن محمد ناصر الفقيهي كتاب «الفتح المبين بالرَّدِّ على نقد الغماري لكتاب الأربعين»، وهما مطبوعان.

نَقْضِ كلامِهِ حولَ فضيلَةِ الشيخِ (بكر أبو زيد).

سائِلًا رَبِّيَ الأجَلَّ الأعْلى سُبحانَه أن يُثَبِّتَني على هَدْي السَّلَف الصَّالِح في فهمِ الكتابِ والسُّنَّةِ، وأَنْ يجْعَلَ أعمالي خالصةً لوجهِهِ الكريمِ، لا أبتَغي فيها إلا الانتصارَ لكتابِهِ، ونُصرةَ سُنَّةِ نبيِّهِ المصطفى ﷺ.

إنَّهُ سميعٌ مجيبٌ.

وكتب

علي حسن علي عبد الحميد

الحَلَبِيُّ الأثَرِيُّ

○○○○○

القِسْمُ الأوَّل

تناقُضُ الغُماري وتلاعُبُهُ وتدليساتُه

مِن عَجيبِ أَمرِ هٰذا المُدَّعي أَنَّهُ كثيرُ المُنَاقَضَةِ لنفسهِ، يقعُ فيما يَنْهَى الآخرينَ عنهُ، ويتَّصِفُ بما يذمُّ الآخَرينَ بتلبُّسِهِ:

يقولُ في رسالَتِه «القولِ المُقْنِع في الرَّدِّ على الألبانيِّ المُبْتَدِع» (ص ١٢)؛ نَبْزاً وطَعْناً في شيخِنا الألبانيِّ:

«ومِنْ مَعـايِبِهِ ـ وما أَكثَرَها ـ لَمْزُهُ لمَنْ يُخالِفُه بالابتِداعِ، فهُو عندَ نفسهِ قَسِيمُ النَّارِ، مَنْ كانَ معهُ؛ فهُو سُنِّيٌّ يستَحِقُّ الجنَّةَ، ومَن خَالَفَهُ؛ فهُو مبتدِعٌ يستحِقُّ النَّارَ».

وهٰذه ـ تاللهِ ـ كُبْرى معايبِ هٰذا الغُماريِّ بشهادةِ نفسهِ على نفسهِ، وَيْكَأَنَّهُ بَدَأَ يَخْلِطُ وتختلِطُ عليهِ الأمورُ، فهو يعدُّ رمْيَ المُخالِفِ بالابتداعِ مِن المعايبِ، ثمَّ يُلَقِّبُ مخالِفَهُ في الرسالةِ التي يقولُ فيها هٰذا الكلامَ نفسَهُ في عنوانها بـ «. . . المُبْتَدِع. . .»!!

فأَيُّ تَناقُضٍ أَكبرُ مِن هٰذا؟!

أَرَى كُلَّ إِنْـسَـانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ
ويَعْـمَـى عَنِ العَيْبِ الَّـذي هُو فِيهِ

وَلَا خَيْرَ فيمَنْ لا يَرَى عَيْبَ نَفْسِـهِ

ويَعْـمَـى عَنِ الـعَيْبِ الــذي بِأَخِيهِ

ويتجلَّى هٰذا التَّنـاقُضُ بصـورةٍ أَوضـحَ وبـطريقةٍ أَفضحَ! في هٰذه الرسالةِ التي نحنُ في صَدَدِ نقضِها والرَّدِّ عليها، فهُو ضمَّنَ عنوانَها أَنواعاً مِن الشَّتْمِ والسَّبِّ: «المُبْتَدِع»... «الغَبِيّ»... «الوَبِيّ»!!!

بالرغم مِن أَنَّه يقولُ في رسالتِهِ «غاية التَّحرير في بيانِ صحَّةِ حديث توسُّلِ الضَّرير» (ص ٩٣ ـ ضمن المجموعة):

«... فإِنَّ التوسلَ كغيرِه مِن المسائلِ التي اختَلَفَ فيها العُلَماءُ، **ولَسْنا نَعيبُ** مَن يرى تَحْريمَهُ أَو كراهَتَهُ...»!

فانْظُروا ـ باللهِ عليكُم ـ إِلى هٰذا التلاعُبِ البيِّن، والتَّناقُضِ الجَلِيِّ، وكـأَنَّ هٰذا الغُمـارِيَّ يَتَـلاعَبُ بعقولُ قُرَّائِهِ، ويظنُّهُم مُسْتَسْلِمينَ لكلامِهِ، مُسَلِّمينَ برأْيِهِ ومَرَامِهِ!!

فهٰذه التَّنبيهاتُ وحدَها كافيةٌ لِنَقْضِ رسالتِهِ مِن أُسِّها، فكيفَ بكَ ـ أَيُّها المسلمُ! ـ إِذا علمتَ أَنّه في صفحةِ رسالتِهِ ـ المردُودِ عليها هٰذهِ ـ الأولى يَذْكُـرُ بعضـاً مَن الأوصافِ والشَّتائِمِ التي انْسَلَّتْ مِن صدْرِهِ إِلى لِسانِهِ، يَضْرِبُ بها عُلماءَ الأمَّةِ، وصفوةَ الأئمَّةِ، فتراهُ يقولُ: «... صاحِب غرضٍ وهَـوىً...»، و«... تدليس وغشّ...»، و«... مخطىء بل خاطىء غاشّ...»، و«... ضلَّلَ كثيراً مِن أَصحابِهِ...»!!

إِلى آخرِ عباراتِه البتراء، وكلماتِه الشوهاء!

هٰذا كُلُّه طَرَفٌ مِن تناقُضِهِ في أَصلِ مَبْنى رسالتِهِ هٰذه.

أَمَّا تناقضاتُهُ العلميَّةُ العامَّةُ؛ فهيَ أَكثرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ، وقد بدأْتُ بتجميعِها في كتابٍ كبيرٍ على نَسَقِ ما كَتَبَهُ ذهبيُّ العصرِ العلاَّمَةُ الشيخُ عبدُالرحمٰنِ بنُ يَحْيى المُعَلِّمِيُّ اليَمانِيُّ ردّاً على الكوثريِّ في كتابِهِ العُجابِ: «التَّنْكيلِ»؛ سائلاً اللهَ سُبحانَه أَنْ يُوَفِّقَني في كشفِ حقيقةِ أَهلِ البِدَعِ الذينَ لا زالَ عددٌ ممَّنْ يَنْتَسِبونَ إلى العلمِ مغرورينَ بهِم، مُسْتَكْثِرينَ رسالاتِهم ومؤلَّفاتِهم!!

ولكيْ لا أُخْلِيَ المَقامَ مِن ضربِ بعضِ الأمثلَةِ التي تُبَيِّنُ حقيقتَهُ، وتُظْهِرُ دعاويَه؛ أَقولُ ـ وباللهِ التَّوفيقُ، ومنهُ العونُ والتَّحقيقُ ـ:

○ **أَولاً**:

قال في تعليقِهِ على «المقاصدِ الحسنةِ» (ص ٤):

«روى أَحمدُ وأَصحابُ «السُّنَنِ» والبَزَّارُ عن عليٍّ عليه السلامُ؛ قال: كنتُ إذا سمعتُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ حَديثاً؛ نَفَعَني اللهُ بما شاءَ منهُ، وإذا حدَّثَني عنهُ غيرُهُ؛ استَحْلَفْتُه، فإذا حَلَفَ لي؛ صدَّقتُه، وإنَّ أَبا بكرٍ حدَّثني ـ وصدقَ أَبو بكرٍ ـ أَنَّهُ سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذنباً، فيتَوَضَّأُ، ويُصلِّي ركعتينِ، فيستغفرُ اللهَ عزَّ وجلَّ؛ إلا غُفِرَ له».

حسَّنه التِّرمذيُّ، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ، وله طُرُقٌ أَوردها ابنُ كثيرٍ في مسندِ الصِّدِّيقِ من كتابِهِ (جامعِ المسانيدِ)».

فأَقولُ: وهٰذا كلامٌ يَنْطَوي على تَدْليسٍ وجهلٍ:

إذ ليسَ لقضيَّةِ الاستحلافِ أَيُّ شاهدٍ أَو مُتابِعٍ؛ كما قالَ المِزِّيُّ في

«تهذيبِ الكمالِ» (٢ / ٥٣٥ ـ تحقيق بشَّار) عندَما سَرَدَ بعضَ المُتابَعاتِ لأصلِ الحديثِ، حيثُ قالَ:

«. . . ولم يَذْكُروا قصَّةَ الاستحلاف»[١].

ومع هٰذا وذاكَ؛ «فالمُتابَعاتُ التي ذَكَرَها لا تَشُدُّ هٰذا الحديثَ شيئاً؛ لأنَّها ضعيفةٌ»؛ كما تعقَّبَ المِزِّيَّ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «تهذيبِ التهذيبِ» (١ / ٢٦٨).

فهلْ يُقالُ بعدَ هٰذا: «. . . ولهُ طُرُقٌ»؟! وبخاصَّةٍ أَنَّهُ لم يَكْتُبْ هٰذا التعليقَ إلَّا مِن أَجلِ مسأَلةِ الاستحلافِ بعيْنِها!!

فتأَمَّلْ!

○ **ثانياً:**

قالَ في تعليقِهِ على «المقاصدِ الحسنةِ» (ص ١٠) عندَ كلامِهِ على حَديثِ الأبْدالِ:

«. . . ومِن طرقِهِ حديثُ أُمِّ سلَمَةَ عندَ أَبي داودَ بإسنادٍ[٢] على شرطِ «الصحيحين»، رواه في بابِ المهدي مِن كتابِ الملاحِمِ»!

قلتُ: وهٰذا تَلْبيسٌ!

فالحديثُ في «سُنَنِ أَبي دَاودَ» (٤٢٨٦ و٤٢٨٧ و٤٢٨٨) من ثلاثِ طرقٍ:

---

(١) وكذا قال في «تحفة الأشراف» (٥ / ٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٢) وقال أخوه أبو الفيض في «البرهان الجليّ. . .» (ص ٢٤٥):

«. . . بإسناد صحيح»!

الأولى: حدثنا محمدُ بنُ المثنَّى: حدثنا **مُعاذُ بنُ هشامٍ**: حدَّثني أَبي عن قتادة عن صالح أَبي الخليل عن صاحب له عن أُم سَلَمَة عن النبيِّ ﷺ؛ قالَ:

«يكـونُ اختلافٌ عندَ موتِ خليفةٍ... فإذا رأَى الناسُ ذٰلك؛ أَتاهُ أَبدالُ الشَّامِ، وعَصائِبُ أَهلِ العراقِ...» إلخ.

الثانية: حدثنا هارونُ بنُ عبد اللهِ: حدَّثنا عبدالصمد عن همّامٍ عن قَتادةَ؛ بهٰذا الحديثِ، وقال:

«تسع سنين».

الثـالثـة: حدَّثنـا ابنُ المثنَّى: حدَّثنا عَمْرو بن عاصم: حدَّثنا أَبو القَوَّامِ: حدَّثنا قَتادةُ عن أَبي الخليل عن عبداللهِ بنِ الحارث عن أُمِّ سَلَمَةَ عن النبيِّ ﷺ؛ بهٰذا الحديثِ، **وحَديثُ مُعاذٍ أَتَمُّ**.

فأَيُّ هٰذه الأسانيدِ على شرطِ «الصحيحين»؟!

فالإسنادانِ الأوَّلانِ فيهما ذاكَ الصَّاحِبُ المبْهَمُ المَجْهولُ!!

والإسناد الثَّالِثُ فيهِ تسميةُ هٰذا المُبْهَمِ بـ«عبداللهِ بنِ الحارث»، وهُو ثقةٌ!

ولكنَّها مخالفـةٌ مِن أَبي العَـوَّامِ ـ واسمُـهُ عِمْـرانُ القَطَّانُ ـ لهشامٍ الدَّسْتُوائيِّ الثِّقةِ الثَّبتِ الجليلِ!

ومثلُهُ لا تُقْبَلُ مخالَفَتُه لمثلِهِ!

فعِمْرانَ «كانَ كثيرَ المُخالَفَةِ والوَهَمِ»؛ كما قالَ الدَّارقُطْنيُّ[1].

---

(١) وقـد ضعَّفـه غيرُه أيضاً؛ لذا أورده الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٢ / =

وقد أخرجَهُ الحاكِمُ مِن هٰذا الطَّريقِ نفسهِ (٤ / ٤٣١)، وسكتَ عليهِ!

وتعقَّبَهُ الذَّهبيُّ بقولِهِ:

«أبو العَوَّامِ عِمْرانُ؛ ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ، وكانَ خارِجيّاً»!

وزيادةً على هٰذا كُلِّهِ؛ ها هنا أمرٌ مهمٌّ:

هو أنَّ عِمرانَ لَمْ يُخَرِّجْ لهُ مسلمٌ شيئاً، بل إنَّ البخاريَّ لم يُخرِّجْ لهُ إلا تعليقاً؛ كما قالَ الحافِظُ ـ رحمهُ اللهُ ـ؛ لذا لم يُشِرِ الذهبيُّ في «الكاشِف» و «الميزانِ» لروايةِ البخاريِّ لهُ ألبتَّةَ!

فهَلْ يُقالُ بعدَ هٰذا كُلِّهِ: «على شرطِ الصَّحيحينِ»؟!

أم أنَّه تحسينُ الألفاظِ؛ لتغريرِ القُرَّاءِ والتَّلبيسِ عليهِمْ؟!

وفي السَّنَدِ ـ أيضاً ـ اختلافٌ شَديدٌ على قَتادَةَ:

فرواهُ أيضاً ابنُ حِبَّان (١٨٨١) مِن طريقِ محمَّدِ بنِ يزيد بن رفاعةَ: حدَّثنا وَهْبُ بنُ جريرٍ: حدَّثنا هشامُ بنُ أبي عبدِاللهِ عن قَتادَةَ عن صالحٍ أبي الخليلِ عن مُجاهدٍ عن أُمِّ سَلَمَةَ.

ورواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (١١٦٤) من طريقِ مَعْمَرٍ عن قتادَةَ عن مُجاهدٍ عن أُمِّ سَلَمَةَ.

ورواه عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٠٧٦٩) عن مَعْمَرٍ عن قتادَةَ

= ٤٧٨)، وقال ابن حجر:

«صدوق يهم».

فهو على الأقلّ مردودٌ عند المخالفة!

يرفعُهُ إلى النبيِّ ﷺ.

ورواه أبو يَعْلَى (٦٩٤٠) من طريق هشامِ بنِ أبي عبدِاللهِ عن قَتادَةَ عن صالحٍ أبي الخليلِ عن صاحبٍ لهُ ـ وربَّما قالَ صالحٌ ـ عن مُجاهِدٍ عن أُمِّ سلمةَ...

فتحصَّلَ مِن هٰذا وجودُ اضطرابٍ شَديدٍ في سَنَدِهِ، واختلافٍ على قتادَةَ، وذٰلك مِن وُجوهٍ:

أ ـ قَتادة عن أبي الخليل عن صاحبٍ له عن أُمِّ سَلَمَة.

ب ـ قَتادة عن أبي الخليلِ عن عبداللهِ بنِ الحارث عن أُمِّ سَلَمَة.

جـ ـ قتادة عن أبي الخليلِ عن مجاهدٍ عن أُمِّ سَلَمَة.

د ـ قَتادَةُ عن مجاهدٍ عن أُمِّ سَلَمَةَ.

هـ ـ عن قَتادَة مرسلاً.

و ـ عن قَتادَةَ عن صالحٍ أبي الخليل عن صاحبٍ لهُ ـ وربَّما قالَ صالحٌ ـ عن مجاهدٍ (على الشَّكِّ)!

قلتُ: فانْظُرْ ـ عَفا اللهُ عنكَ ـ كيفَ يسكُتُ الغُماريُّ عن هٰذا التَّحقيقِ كُلِّهِ ويَطْويهِ؛ زاعماً أنَّهُ «على شرطِ الصَّحيحَيْنِ»!!

أم أنَّهُ الجهْلُ بعِلْمِ الحديثِ ومعرِفَةِ عِلَلِهِ؟!

فلا قُوَّةَ إلا باللهِ!

○ **ثالثاً:**

قالَ في تعليقِهِ على «المقاصِدِ الحسنةِ» (ص١٩) عن حديثِ «اتَّقُوا فراسةَ المؤمِنِ...» الذي ضعَّفَهُ السخاويُّ:

«بلْ هُو حسنٌ؛ كما قالَ الحَافِظُ الهيثَمِيُّ وغيرُهُ».

قلتُ: وللحديثِ طُرُقٌ عدَّةٌ عن عددٍ مِن الصَّحابةِ، وسائِرُها فيها المَتْروكونَ والتَّلْفَى؛ إلاَّ طَريقانِ، فَضَعْفُهُما دُونَ ذٰلكَ:

الأوَّل: حديثُ أَبي سعيد:

رواه الترمذيُّ (٣١٢٧)، وأَبو نُعيمٍ (١٠ / ٢٨١)، والبخاريُّ في «تاريخِه» (٤ / ١ / ٣٥٤)، والخطيب (٣ / ١٩١)؛ من طريق عمرو بن قيس عن عطيَّةَ عن أَبي سعيدٍ الخُدْري.

وعطيَّةُ ضعيفٌ مدلِّسٌ.

وقد شرحْتُ ضَعْفَهُ وتدليسَهُ مُطَوَّلاً في كتابي «الكشف والتَّبْيين» (ص ٣٥ ـ ٥٣)، فَلْيُراجَع.

الثَّاني: حديثُ أَبي أُمامة:

رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٧٤٩٧)، وأَبو نُعيمٍ في «الحِليةِ» (٦ / ١١٨)، والقضاعيُّ (٦٦٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٥٢٣ و٦ / ٢٤٠١)؛ من طريق عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أَبي أُمامة.

وفيه علَّتان:

الأولى: عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ:

أَوردَهُ الذَّهبيُّ في «المُغْني في الضُّعَفاءِ» (١ / ٣٤٢)، وقال:

«لهُ مَناكيرُ».

وأَوردهُ أَيضاً في «ديوانِ الضُّعَفاءِ والمَتْروكينَ» (رقم ٢٢٠٨)، وقال:

«قالَ أَحمَدُ: كانَ مُتماسِكاً ثُمَّ فَسَدَ، وأَمَّا ابنُ مَعينٍ؛ فَكانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فيهِ، وأَمَّا أَبو حاتمٍ؛ [فإِنَّهُ] يرى أَنَّ **الأحاديثَ التي أَنْكرَتْ عليهِ مِمَّا افْتَعَلَ خالِدُ بنُ نَجيحٍ، وكانَ يَصْحَبُهُ**، ولم يكنْ أَبو صالحٍ مِمَّن يكْذِبْ، كانَ رجلاً صالِحاً، وقالَ النَّسائيُّ: ليس بثقةٍ».

وقد طوَّلَ الحافظُ ابنُ حجرٍ الكلامَ عليهِ؛ ناقِلاً أَقوالَ مُوَثِّقيهِ وجارِحيهِ في «هَدْي السَّاري» (ص ٤١٤)، ثمَّ قالَ:

«ظاهِرُ كلامِ هٰؤلاءِ الأئمَّةِ أَنَّ حديثَهُ في الأَوَّلِ كانَ مستقيماً، ثمَّ طَرَأَ عليهِ فيهِ تخليطٌ، فمُقْتَضى ذٰلكَ أَنَّ ما يَجيءُ مِن روايتِهِ عن أَهْلِ الحِذْقِ؛ كيحيى بنِ مَعينٍ، والبُخاريِّ، وأَبي زُرْعَةَ، وأَبي حاتمٍ؛ فهُو مِن صحيحِ حديثِهِ، وما يَجيءُ مِن روايةِ الشيوخِ عنهُ؛ **فيُتَوَقَّفُ فيهِ**».

وقالَ ابنُ حِبَّان في «المجروحينَ» (٢ / ٤٠):

«مُنْكَرُ الحديثِ جدّاً، يروي عن الأثْباتِ ما لا يُشْبِهُ حَديثَ الثِّقاتِ، وعندَهُ المناكيرُ الكثيرةُ عن أَقوامٍ مَشاهيرَ أَئمَّةٍ، وكانَ في نفسِهِ صَدوقاً...».

ثمَّ قالَ:

«سمعتُ ابنَ خُزَيْمَةَ يقولُ: كانَ لهُ جارٌ بينَهُ وبينَهُ عداوةٌ، فكانَ يضعُ الحديثَ على شيخِ عبدِاللهِ بنِ صالحٍ، ويكتُبُ في قِرطاسٍ بخطٍّ يُشْبِهُ خَطَّ عبدِاللهِ بنِ صالحٍ، ويطرَحُ في دَارِهِ وَسْطَ كُتُبِهِ، فيَجِدُهُ عبدُاللهِ، فيحدِّثُ بهِ، فيتوهَّمُ أَنَّهُ خَطُّهُ وسماعُهُ، فمِن ناحيتِهِ وقَعَ المناكيرُ في أَخبارِهِ».

لذا قالَ الحافظُ في «التقريبِ»:

«صدوقٌ، كثيرُ الغلَطِ، ثَبْتٌ في كِتابِهِ، وكانتْ فيهِ غفْلَةٌ».

قلتُ: فهٰذه الغفلَةُ البالغةُ التي فيهِ تمنَعُ مِن القولِ بإطلاقِ قَبولِ حديثِهِ في الشواهدِ والمُتابَعاتِ؛ لاحْتِمالِ أَنْ يكونَ هٰذا الحديثُ مِمَّا افْتُعِلَ لهُ، وأُدْخِلَ في كُتُبِهِ.

فلا يُصارُ إلى حُسْنِهِ.

العلَّةُ الثانِيةُ: راشد بن سعد؛ كانَ يُرْسِلُ، ولم يَسْمَعْ مِن عددٍ مِن الصَّحابَةِ.

فالحديثُ ضعيفٌ.

فكيفَ يجْزِمُ الغُماريُّ بحُسْنِهِ مُقَلِّداً الهيثَمِيَّ؟!

وعبارةُ الهيثميِّ في «المَجْمَعِ» (٢ / ٣٣٠):

«وإسنادهُ حسنٌ»!

وأَنتَ تَرى أَنَّهُ ليس مِن هٰذينِ الإسنادينِ مَا هُو حَسَنٌ!!

فالغُمارِيُّ في كِلا الحَالَيْنِ مُخْطِىءٌ:

بحُسْنِ السَّنَدِ؛ فهُو ليس كذٰلكَ.

وبدعوى حُسْنِ الحديثِ، وهو مردودٌ أَيضاً؛ لما سبقَ شرحُهُ.

○ **رابعاً**:

قالَ في تَعْليقِهِ على «المقاصِدِ الحَسَنَةِ» (ص ٤٣١) تعقيباً على مَنْ حَسَّنَ حديثَ التَّوسعَةِ يومَ عاشوراءَ:

«بل هٰذه الأحاديثُ **مِنْ صُنْعِ أَعداءِ الحُسَيْنِ عليهِ السلامُ**، وراجَتْ

على كثيرٍ مِن المُحَدِّثينَ»! وكذا قالَ أخوهُ عبدُالعزيزِ في «التَّهاني» (ص ٦٩)!

ثمَّ يُناقِضُ نفسَهُ في «الحاوي في فتاوى الغُماري» (ص ١٢٥)، فيقولُ عنهُ: «. . . قويٌّ، قريبٌ مِن الحسنِ»[1]!

فانْظُرْ إلى هٰذا التَّبايُنِ والتَّضادِّ! وكيفَ راجَ عليهِ ما حَذَّرَ منهُ؟!

ويزدادُ التَّضادُّ ظُهوراً إذا علمتَ ـ أيُّها المُوَفَّقُ للعلمِ النَّافعِ ـ أنَّ لأخيهِ أحمدَ رسالةَ «هَدِيَّةِ الصُّغَراءِ في حديثِ التَّوسعَةِ يومَ عَاشُوراء»، نَزَعَ بهِ تَشَيُّعُهُ إلى الحُكْمِ بصحَّتِهِ!!

وأحمدُ ـ عند عَبْدِ اللهِ ـ هو الحافظُ الذي لا يُبَارَى!!

فنعوذُ باللهِ مِن الهَوَى والمُناكَدَةِ!

○ **خامساً**:

قالَ في تعليقِهِ على «المقاصدِ الحسنَةِ» (ص ٣٧٥) بعد أن أوردَ حديثَ: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المَطَرِ. . .» عن عليٍّ:

«وفيهِ إثباتُ سَماعِ الحَسَنِ البصريِّ عن عليٍّ عليهِ السلامُ»!

وهو مناقضةٌ صريحةٌ لِمَا سطَّرَهُ بيمينِهِ في «الحاوي» (ص ٧٣ ـ ٧٤)، حيث قالَ مُعِلاًّ حديثاً بتدليسِ خارِجَةَ:

«. . . على أنَّ خارِجَةَ لم يُتْقِنِ التَّدليسَ في هٰذا السَّنَدِ حتَّى يروجَ، بل أتى فيهِ **بما لا يَخْفَى على صِغارِ**[1] **طَلَبَةِ هٰذا العلمِ الشريفِ**. ذٰلك أنَّهُ جَعَلَ الحديثَ مِن روايةِ الحسنِ البصريِّ عن عليٍّ عليهِ السلامُ، مع أنَّ

(١) ولأخيه «**الحافظ**» أحمد ـ أيضاً ـ كتابٌ «كبيرٌ» اسمه: «البُرهان الجلي في =

أَهلَ الحديثِ لا يُثْبِتونَ للحَسَنِ سَماعاً من عليٍّ ؛ كما قالَ الحافظُ الجَزَرِيُّ في «ثَبَتِهِ»، ومِمَّنْ ذكرهُ مِن المتقدِّمينَ أَبو عِيسى التِّرمِذيُّ في كتابِ الحُدودِ من (جامعِهِ)».

ثم قالَ (ص ٧٥):

«إنَّ الحسنَ البصريَّ لا يثْبُتُ لهُ سماعٌ مِن عليٍّ عليهِ السلامُ، وإنَّما رآهُ فقطْ، بهٰذا قالَ حُفَّاظُ الحديثِ ونُقَّادُه، **حتى يَكاد يكونُ مُجْمَعاً عليهِ بينَهُم**، بل حكى بعضُ الحُفَّاظِ الإجماعَ عليهِ، ولكنَّهُ لا يصحُّ ؛ لما سيأْتي، وهٰذه أَسماءُ مَنْ حَضَرَنا مِن الحُفَّاظِ الذينَ أَنْكَروا سماعَ الحَسَنِ: أَبو زُرْعَة الرَّازي، يحيى بن مَعين...»!

فساقَ أَسماءَ أَكثرَ مِن عِشْرينَ عَالِماً.

ثم طوَّلَ في ذٰلك.

فأَنْتَ ترى ـ وقاكَ اللهُ شَرَّ البدعِ وأَهْلِها ـ كيفَ يَتناقَضُ هٰذا الرَّجُلُ التَّنـاقُضَ تلوَ الآخَـرِ، حتى إنَّهُ يَقَعُ فيما «**لا يَخْفَى على صِغارِ طَلَبَةِ هٰذا العِلْمِ الشَّريفِ**»؛ كما حكم هو نفسُهُ على نفسِهِ[1]!!

ويكادُ العَجَبُ لا ينقَضي مِن هٰذا المُتناقِضِ عندَما تقرأُ كلامَهُ (ص ٨٢) من «حاويهِ»! إذ ذكر فيهِ الحديثَ الذي نسبَهُ هو ـ كما تقدَّمَ ـ لأبي يَعْلَى، ثم قالَ عنهُ:

= تحقيق انتساب الصوفية إلى عليّ»! بَناه على هٰذه الدعوى الباطلة المنكورة من سماع الحسن من عليّ، مليءٌ بالغِشِّ والتدليس والتزوير لإثبات ذٰلك... وهيهات!

(١) وعلى أخيه «**الحافظ**» أيضاً!

«وهٰذا الحديثُ لهُ طُرُقٌ عن أَنسٍ، وعمَّارٍ، وعِمرانَ، وعبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، وعبدِاللهِ بنِ عَمْرو.

وهٰذه الطُّرُق ذكرَها التِّرمِذيُّ في «جامعه»، والحافظ نورُ الدِّينِ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائدِ»، والحافظُ السَّخاويُّ في «المقاصدِ الحَسَنَةِ».

أَمَّا طريقُ عليٍّ عليهِ السَّلامُ[1]؛ فلم يَذْكُرْها أَحدٌ مِن هٰؤلاءِ ولا من غيرِهم مِمَّن تَكَلَّمَ على هٰذا الحديثِ؛ كابنِ عبدِالبَرِّ، والنوويِّ، مع عَزْوِ بعضِهم الحَديثَ لـ «مسنَدِ أَبي يَعْلَى» مِن طريقِ أَنسٍ فقط.

وأَوَّلُ مَا رأَيْنا ذٰلك الطَّريقَ ـ نعني طَريقَ عليٍّ عليهِ السَّلامُ ـ في كُتُبِ الحافظِ السيوطيِّ، ثم لَوْ كانَ نَقَلَهُ مِن «المُسْنَدِ» مباشرةً؛ لَرَكَنَّا إلى قولِه، وأَرَحْنا نَفْسَنا مِن تعبِ البَحْثِ عنهُ، لكنَّهُ صرَّحَ بأَنَّهُ نقَلَهُ بواسطةِ غيرِه؛ لأَنَّهُ قالَ في كتابِهِ «زادِ المَسيرِ» ما لفْظُهُ: «قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تهذيبِ التَّهذيبِ»: «وقعَ في «مسنَدِ أَبي يَعْلَى»؛ قالَ: ثَنا... إلخ» ما تقدَّمَ، **وتبِعْنَاهُ في ذٰلكَ في تَعاليقِنا على كِتابِهِ «تأْييدِ الحَقيقَةِ العَلِيَّة»**.

ثم رَجَعْنا إلى مَظانِّ الحَديثِ مِن «تهذيبِ التَّهذيبِ»، فلم نَجِدْهُ فيها، فاتَّهَمْنا ذاكِرَتَنا، وراجَعْنا تلكَ المَظانّ ثانياً وثالثاً، فلمْ نَجِدْهُ، ثم رَجَوْنا أَنْ نَجِدَهُ في «معجمِ أَبي يَعْلَى»، فرَاجَعْنا «المُعْجَمَ» كُلَّهُ، فما

---

(١) كذا يقوله الغماري دائماً؛ مخصصاً له بالخليفة الراشد علي ـ رضي الله عنه ـ؛ دون الثلاثة الباقين أو الصحابة الآخرين! وهٰذا من دلائل تشيُّعه وجريه على سنن أهل البدع والضلال. وانظر أدلة ذٰلك وبيانه في «معجم المناهي اللفظية» (ص ٢١٢ ـ ٢١٣) للشيخ بكر أبو زيد.

وَجَدْناهُ، ولا وَجَدْنا حديثاً آخَرَ بذٰلك الإسنادِ، **فعَجِبْنا، ثمَّ اشتَدَّ عَجَبُنا** لمَّا وَجَدْنا كلامَ الحافِظِ ابنِ حَجَرٍ على الحديثِ يُخالِفُ ما نقَلَهُ الحافِظُ السيوطيُّ عنهُ، وذٰلكَ أَنَّهُ قالَ في «فتحِ الباري» ما نصُّهُ: (هٰذا ـ يعني حديثَ: «مَثَلُ أُمَّتي . . .» إلخ ـ حديثٌ حَسَنٌ، له طرقٌ قد يَرْتَقي بها إلى الصِّحَّةِ، وأَغرَبَ النوويُّ فعزاهُ في «فتاويهِ» إلى «مسندِ أَبي يَعْلَى» مِن حديثِ أَنسِ بنِ مالكٍ بإسنادٍ ضعيفٍ، معَ أَنَّهُ عندَ الترمذيِّ بإسنادٍ أَقوى منهُ مِن حديثِ أَنسٍ، وصحَّحهُ ابنُ حِبَّانَ مِن حديثِ عَمَّارٍ)». ا. هـ.

ثم قالَ الغُمارِيُّ بعدَ كلامٍ:

«. . . ثمَّ دَعْنا مِن هٰذا كُلِّهِ، وهَبِ الحديثَ موجوداً في «تهذيبِ التَّهذيبِ»، فليسَ فيهِ ما يُثْبِتُ سماعَ الحسنِ مِن عليٍّ عليهِ السَّلامُ؛ لأَنَّ لفظ: «سمعتُ عليّاً» ليس من مَقولِ الحَسَنِ، وإِنَّما هُو مِن تصرُّفِ الرواةِ بعدَهُ، وذٰلك أَنَّ أَصلَ الحديثِ معَنْعَنٌ، فظنَّ بعضُ الرُّواةِ أَنَّ (عَنْ) مِثْلُ: (سمِعْتُ)، فأَبْدَلها بها. . .» إلخ.

فهٰذه أَجْلَى صُوَرِ التَّناقُضِ وأَوْضَحُها!

بل إِنَّها قدْحٌ صَريحٌ بعَدالَةِ هٰذا الغُمارِيِّ الذي يعْرِفُ ويَحْرِفُ!!

وبيانُ ذٰلكَ أَنَّ كتابَهُ «الحاوي»[1] مأْخوذٌ مِن الفَتاوى التي كانَ يكتُبُها في مجلَّةِ الشَّرقِ العربيِّ» (سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٥١)، أَمَّا تعليقاتُهُ على «المقاصِدِ»[2] فكانَتْ سنة (١٩٥٤)؛ أي: بعد ثلاثِ سنواتٍ مِن فَتاوى

---

(١) انظر (صفحة ٣) منه.

(٢) انظر (صفحة: ص) منه.

«مجلَّةِ الشَّرقِ العربيِّ»!!

فكيفَ يَجْـزِمُ[1] فيْ «المقـاصِـدِ» بمـا نَفـاهُ وشـدَّد في نفيِهِ في «الحَاوي»!! أَمْ أَنَّهُ اخْتُلِطَ بأَوَّلِه وآخِره؟!

قلتُ: ومِمَّا يؤكِّدُ عدمَ وُجودِ الحَديثِ في «مسنَدِ أَبي يَعْلى» وبراءَةَ الحافِظِ ابنِ حَجَرٍ مِمَّا نُسِبَ إليهِ: أَنَّهُ أَورَدَ الحديثَ في «المطالِبِ العاليَةِ بزوائِـدِ المَسانيدِ الثَّمانِيَةِ» (رقم ٤٢١٦) عن عبدالله بنِ عَمْرو. فلو كانَ مَوْجوداً مِن حَديثِ عليٍّ؛ لأورَدَهُ أَيضاً؛ كَما هُو مَعْروفٌ مِن شرطِهِ في هٰذا الكتابِ.

ثمَّ إِنِّي تَتَبَّعْتُ مُسْنَدَ عليٍّ مِن «مُسْنَدِ أَبي يَعْلَى» حديثاً حَديثاً، وكذا قرأْتُ «مُعْجَمَهُ» بتمامِهِ، فلم أَجِدِ الحَديثَ فيهِ.

○ سادِساً:

قالَ في تعليقِهِ على «المقاصِدِ الحَسَنَةِ» (ص ١٢٤) حولَ حَديثِ تلقينِ الميِّتِ:

«رواه الطَّبرانِيُّ وغيرُهُ عَن أَبي أُمامَةَ، وهو حَديثٌ صَالحٌ، جَرَى عليهِ عَمَلُ الأئمَّةِ».

قلتُ: وهٰـذا تقليدٌ منـهُ وتحـريفٌ لكلمـةِ الحـافِظِ ابنِ حَجَرٍ في «التَّلخيصِ الحَبيرِ»؛ حيث قالَ:

«وإِسنادُهُ صالحٌ»!

---

(١) وقد وقع في هٰذا التقليد أيضاً أخوه «**الحافظ**» أحمد الغُماري في «فتح الوهَّاب» (٢ / ٣٣٦).

وفرقٌ بيِّنٌ بينَ «إسناده»، و«حديث»!!

أَمْ أَنَّ الغُماريَّ لا يُفَرِّقُ؟!

ومع ذٰلك؛ فالعبارَةُ ليستْ على ظاهِرِها مِمَّا **قَدْ يَفْهَمُهُ صِغارُ الطَّلَبَةِ**، بل لها وَجْهٌ علميٌّ آخَرُ.

ثمَّ إنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ نفسَهُ ـ رحمهُ اللهُ ـ قد حَكَمَ على هٰذا الحديثِ بعينِهِ أَنَّهُ: «ضعيفٌ جدّاً» في آخِرِ مؤلَّفاتِه.

ولمعرفةِ تفصيلِ ما أَجْمَلْتُهُ هنا تُنْظَر رسالتي «القول المُبين في ضَعْفِ حديثَي التَّلقين، و: (اقْرَؤوا عَلى مَوْتاكُم يَس)»[1].

فالغُماريُّ ـ هَداهُ اللهُ سَبيلَ السُّنَّةِ ـ يُقَلِّدُ ويَرْمي غيرَهُ بهِ، ويُحَرِّفُ ويَتَّهِمُ مخالِفَهُ بهِ!!

وهُو ـ فوقَ هٰذا كُلِّهِ ـ يفتَخِرُ ويتعالَمُ في كتابِهِ «سبيلِ التَّوفيقِ...» بما يُوهِمُ الجَهَلَةَ والسُّذَّجَ أَنَّهُ فريدُ عصرِهِ، ووحيدُ دهْرِهِ...

وتَراهُ يُدَبِّجُ كُتُبَهُ بوصفِهِ نفسَهُ: «أَحَد عُلماءِ الأَزْهَرِ الشَّريفِ»، وهو غارِقٌ في التَّقليدِ والتَّبعيَّةِ العَمْياءِ!!

وليسَ يَخْفى أَنَّ «العالِمَ هُو المُجْتَهِدُ، أَمَّا المُقَلِّدُ؛ فهُو عامِّيٌّ، وإِنْ حَمَلَ شهاداتٍ عُلْيا»؛ كما قالَ الغُماريُّ نفسُهُ في تعليقِهِ على «المقاصِدِ» (ص ٤٥)!!

وهِيَ كَلِمَةُ حَقٍّ راجِعَةٌ عليهِ، مردودَةٌ إِليهِ!!

قلتُ: ولـو أَرَدْتُ في هٰذه الرسالةِ تعقُّبَ الغُماريِّ بشيءٍ أَكثرَ مِمَّا

---

(١) نشر دار الهجرة ـ الدَّمام.

أَورَدْتُهُ هُنا ـ وهو موجودٌ ـ؛ لَتَضاعَفَتْ وخَرَجَتْ عَن مقصودِها، ولكنَّ الأمثلَةَ الستَّةَ التي ذَكَرْتُها تَكْفي اللَّبيبَ، وتُنَبِّهُ الغافِلَ.

ومحلُّ التَّفصيلِ في الغُماريِّ وإخوانِهِ كتابي «التَّنْكيلُ بما في كُتُبِ الغُمارِيِّينَ مِن الأباطيلِ»[1].

وكَذا لكشفِ حالِ تَلاميذِهِ ومُريديهِ كِتابي «الكَشْفُ المُعْلِم بأَباطيلِ كِتابِ (تَنْبيهِ المُسْلِم)»[1].

وفيهِ إظهـارُ تلاعُبِ الغُماريِّ بأَحاديثِ «الصَّحيحَيْنِ»، ورمْيِهِ إيَّاها بالشُّذوذِ والاضطِرابِ والتَّناقُضِ . . . إلخ.

أَمَّا تصوُّفُهُ[2]، وتشيُّعُهُ[3]، وأَشعريَّتُهُ، وقُبوريَّتُهُ؛ فهٰذا مِمَّا يعْتَرِفُ بهِ،

---

(١) يسَّر الله الإتمام على خيرٍ.

(٢) وهو قد جزم في تعليقهِ على «المقاصد» (ص ٣٣١) بسماعِ الحسنِ من عليٍّ؛ اعتماداً على إسناد أبي يعلى المزعوم؛ ليُثْبِتَ بها خِرْقَةَ التصوُّف التي نفاها الإمام السخاويُّ، ونقل عن العلماءِ ردَّها!!

وفي مقدِّمته على كتاب أخيه أحمد «الحِسْبة» يصف نفسه بـ «شيخ الطريقة الشاذليَّة الدرقاوية الصِّدِّيقية»!!

وله رسالة مفردة سمَّاها: «حسن التلَطُّف في وجوب سلوك التصوُّف»! مطبوعة في مصر!!

(٣) وقد اعترف به في «القول المقنع» (ص ١٣).

وذكرَ في «نهايةِ آمالِهِ» (ص ٧ ـ ٨) معنى حديث: «لَيُذادَنَّ عن الحَوْضِ أَقوامٌ مِن أُمَّتي»، فقالَ مُوافقاً لأخيهِ «**الحافظِ**» أحمدَ:

«أنا أجزمُ أيضاً بأنَّ حديثَ الحوض في معاويةَ وأصحابهِ. . .»!!

كَذا قالَ، فَضَّ اللهُ فاهُ.

ويفتَخِرُ بالانتسابِ إليهِ!

فلا نُريدُ التَّـطويلَ بنقـدِهِ فيهِ، والكشفِ عن خَوافيهِ، وإنَّما ذكرتُ الـذي ذكـرتُـهُ لأبيِّنَ للغُمـاريِّ ما يقـطعُ تغريرَهُ واغْتِرارَهُ، ويدفَعُ تَبَجُّحَهُ وافتِخارَهُ، ويدْرَأُ عِنادَهُ واستِكْبارَهُ، إذ يقولُ **هُو عَنْ نَفْسِهِ** في بعضِ تَساوِيدِهِ بعدَ أَنْ مَدَحَ نفسَهُ بما **لا مَزيدَ عليهِ**؛ آتِياً ـ بَعْدُ ـ بكُبْرى الأثافي:

«ولهٰذا أَرْجُو مِن اللهِ تَعالى أَنْ أَكونَ **مُجَدِّدَ** هٰذا القَرْنِ، فالواقِعُ **أَنَّني** لا أَرى مَن يُماثِلُني أَو يُشارِكُني في هٰذا...»!!

ونقولُ للغُماريِّ **بحَقٍّ** ما قالَهُ هُو لغيرِهِ **بباطِلٍ**:

«**مَادِحُ نَفْسِهِ يُقْرِئُكَ السَّلامَ**».

كما في رسالتِهِ «القولِ المُقْنِعِ» (ص ١٢)!!

ولٰكنِّي أَقولُ:

إذا كانَ للغُمارِيِّ أَنْ يَكونَ مُجَدِّداً ـ كما آجْتَرَأَ أَنْ يَقولَ ـ:

فهُو مُجَدِّدُ البدعةِ والتَّضليلِ...

مُجَدِّدُ الخُرافَةِ والانحرافِ...

مُجَدِّدُ التَّلبيسِ والتَّدْليسِ...

مُجَدِّدُ التَّكَثُّرِ بالباطِلِ...

مُجَدِّدُ الكِبْرِ والتَّعالُمِ...

مُجَدِّدُ الحِقْدِ والتَّطاوُلِ...

○○○○○

القِسْمُ الثَّاني
سِياقُ الحَديثِ والقِصَّةِ التي مَعَهُ

قالَ الإمامُ الطَّبرانِيُّ في «المعجَمِ الكَبيرِ» (رقم ٨٣١١):

«حدَّثنا طاهر بن عيسى بن قيرس[1] المِصري المُقرىء: حدثنا أَصبغُ بنُ الفَرَج: حدَّثنا ابنُ وَهْبٍ عن أَبي سعيدٍ المَكِّيِّ عن روح بنِ القاسمِ عن أَبي جعفرٍ الخَطْميِّ المَدَنِيّ عن أَبي أُمامة بن سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ عن عمِّهِ عُثمانَ بنِ حُنَيْفٍ:

أَنَّ رجلًا كانَ يختَلِفُ إلى عُثمانَ بنِ عَفَّانَ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ في حاجةٍ لهُ، فكانَ عُثمانُ لا يلتَفِتُ إليهِ، ولا ينظُرُ في حاجَتِهِ، فلقِيَ ابنَ حُنَيْفٍ، فشكى ذٰلك إليهِ.

فقالَ عُثمانُ بنُ حُنيفٍ: ائتِ المِيضأَةَ، فتوضَّأْ، ثمَّ ائتِ المسجِدَ فصلِّ فيهِ ركعتينِ، ثمَّ قُلْ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُكَ وأَتوَجَّهُ إليكَ بنَبيِّنا محمدٍ ﷺ نبيِّ الرَّحمةِ، يا محمَّدُ! إنِّي أَتوجَّهُ بكَ إلى رَبِّي فتُقْضَى لي حاجَتي، وتَذْكُرُ

(١) كذا، ولم أتبيَّنه.

وقارِنْ بـ «تيسير العزيز الحميد» (ص ٢١٢) للشيخِ سليمان بن عبدالله ـ رحمهُ اللهُ ـ.

حاجَتَكَ، ورُحْ، حتى أَروحَ معَكَ.

فانْطَلَقَ الرَّجُلُ، فصنَعَ ما قالَ لهُ، ثمَّ أَتى بابَ عُثمانَ بنِ عَفَّانَ ـ رضي اللهُ عنهُ ـ، فجاءَ البَوَّابُ حتى أَخَذَ بيدِهِ، فأَدْخَلَهُ على عُثمانَ بنِ عَفانَ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ، فأَجْلَسَهُ معهُ على الطِّنْفِسَةِ، فقالَ: حاجتُكَ؟ فذكرَ حاجَتَهُ، وقضاها لهُ، ثمَّ قالَ لهُ: ما ذكرتُ حاجَتَكَ حتى كانَ السَّاعَةَ. وقالَ: ما كانَتْ لكَ مِن حَاجَةٍ؛ فاذْكُرْها.

ثمَّ إنَّ الرَّجُلَ خَرَجَ مِن عندِهِ، فلَقِيَ عُثمانَ بن حُنَيْفٍ، فقالَ لهُ: جَزاكَ اللهُ خَيراً، ما كانَ يَنْظُرُ في حَاجَتي ولا يلتَفِتُ إليَّ حتَّى كَلَّمْتَهُ فيَّ.

فقالَ عُثمانُ بنُ حُنَيْفٍ: واللهِ ما كَلَّمْتُهُ، ولٰكنِّي شهِدْتُ رسولَ اللهِ ﷺ، وأَتاهُ ضريرٌ، فشَكَى إليهِ ذَهابَ بصرِهِ، فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ: «فتَصْبِرُ؟». فقالَ: يا رسولَ اللهِ! ليس لي قائِدٌ، وقد شَقَّ عليَّ. فقالَ النبيُّ ﷺ: «ائْتِ المِيضَأَةَ، فتوضَّأْ، ثمَّ صَلِّ رَكعتينِ، ثمَّ ادْعُ بهٰذه الدَّعَواتِ».

قالَ ابنُ حُنَيْفٍ: فواللهِ ما تفرَّقْنا، وطالَ بِنا الحَديثُ، حتَّى دَخَلَ علينا الرَّجُلُ كأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بهِ ضُرٌّ قَطُّ».

ثمَّ قالَ الطَّبرانيُّ:

«حدَّثنا إدريسُ بنُ جعفرٍ العَطَّارُ: حدَّثَنا عُثمانُ بنُ عُمرَ بنِ فارسٍ: حدَّثَنا شُعبَةُ عن أَبي جعفرٍ الخَطْمِيِّ عن أَبي أُمامَةَ بنِ سهلِ بنِ حُنَيْفٍ عن عمِّهِ عُثمانَ بنِ حُنيفٍ عن النبيِّ ﷺ نحوَهُ».

قلتُ: وقد رَواهُ الطَّبرانِيُّ في «المعجَمِ الصَّغيرِ» (رقم ٥٠٨) من الطَّريقِ الأوَّلِ نفسهِ عن شيخِهِ طاهِرِ بنِ عيسى بهِ.

ثمَّ قالَ:

«**لم يَرْوِهِ عن رَوْحِ بنِ القاسِمِ إلَّا شَبيبُ بنُ سعيدٍ**؛ أبو سعيدٍ المَكِّيُّ، وهو ثقةٌ، وهو الذي يُحَدِّثُ عن ابنِ[1] أحمَدَ بنِ شبيبٍ عن أبيهِ عن يونُسَ بنِ يزيدَ الأيْلِيِّ[2].

وقدْ رَوَى هٰذا الحَديثَ شُعبَةُ[3] عن أبي جَعْفَرٍ الخَطْمِيِّ، واسمُهُ عُمَيرُ بنُ يزيدَ، وهُو ثقةٌ.

تفرَّدَ بهِ عُثمانُ بنُ عُمَرَ بنِ فارِسٍ عن[4] شُعْبَةَ.

والحديثُ صحيحٌ.

وروى هٰذا الحديثَ عَوْنُ بنُ عِمارَةَ عن رَوْحِ بنِ القاسمِ عن مُحَمَّدِ ابنِ المُنْكَدِرِ عن جابرٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ.

وَهِمَ فيهِ عَوْنُ بنُ عِمارَةَ، والصوابُ حديثُ شَبيبِ بنِ سعيدٍ».

قلتُ: وهٰذه الروايةُ ـ أعني: روايةَ عِمارةَ ـ أَسنَدَها الطَّبرانيُّ في «الدُّعاءِ» (١٠٥٣)، لكنَّ عوناً رواها أيضاً على الجادَّةِ والصوابِ؛ مُوافِقاً ثقاتِ الرُّواةِ؛ كما سيأْتيكَ بيانُهُ.

---

(١) كذا في طبعة دار عمَّار، والصواب: «الذي يحدِّث عنه ابنه أحمد»، فانظر «مجمع البحرين» (١ / ق١٠١ / أ) للهيثمي.

(٢) وتصحَّف في طبعة دار عمَّار منه إلى: «الأبُلي»!

(٣) ولم يروِ القصَّة، فدلَّ هٰذا أنَّ مراد الطبراني هو تصحيح الحديث فقط، لا كما سيوهمه الغُماري فيما سيأتي.

(٤) تصحفت في الطبع إلى: «بن».

القِسْمُ الثَّالِث

نَقْدُ تَعْقيبِ الغُماريِّ إِسنادِيّاً

○ **أَوَّلاً:**

قالَ الغُماريُّ (ص ٤) تعقيباً على قولِ أَخينا الفاضِلِ حَمْدي السَّلَفيِّ ـ المُلَخِّص لكلامِ شيخِنا الألباني؛ تبعاً للإمامِ الطَّبرانيِّ ـ في أَنَّ القصَّةَ قد تفرَّدَ بها شبيبُ بنُ سعيدٍ؛ قالَ:

«وفي هٰذا الكلامِ تدليسٌ وتحريفٌ، نُبَيِّنُهُ فيما يلي:

هٰذه القصَّةُ رواها البيهقيُّ في «دلائل النبوَّةِ» مِن طريقِ يعقوبَ بنِ سُفيانَ: حَدَّثَنا أَحمدُ بنُ شَبيبِ بن سعيدٍ: حَدَّثَنا أَبي عن رَوْحِ بنِ القاسِمِ عن أَبي جَعْفَرٍ الخَطْمِيِّ عن أَبي أُمامَةَ بنِ سهلِ بنِ حُنيفٍ عن عَمِّهِ عُثمانَ ابنِ حُنيفٍ؛ أَنَّ رَجُلاً كانَ يختَلِفُ إلى عُثْمانَ بنِ حُنيفٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ . . . فذكرَ القصَّةَ بتمامِها.

يعقوبُ بنُ سُفيانَ: هُو الفَسَويُّ، الحافِظُ، الإمامُ، الثِّقةُ، بل هو فوقَ الثِّقةِ، وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ . . .

فالقصَّةُ صحيحةٌ جدّاً، وقد وافَقَ على تصحيحِها أَيضاً الحافظُ

المُنْـذِريُّ في «الترغيبِ» (ج٢ ص٦٠٦)، والحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (ج٢ ص٢٧٩)».

هٰذا كلامُهُ.

والتَّدليسُ بالغُماريِّ حَقيقٌ!

فماذا فَعَلَ ـ هَداهُ اللهُ ـ؟!

لقد أَوهَمَ القُرَّاءَ في كلامِهِ هٰذا أَنَّ شبيباً مُتابَعٌ مِن يعقوبَ بنِ سُفيانَ!

وليس الأمرُ كذٰلك!

بل هو متابِعٌ لمَنْ دُونَ شَبيبٍ.

وهُم ثلاثةٌ:

الأوَّل: عبد الله بن وَهْب / عند الطَّبراني.

الثَّاني: أَحمد بن شبيب / عند البيهقي، ويرويه عنه يعقوب.

الثالث: إسماعيل بن شبيب / عند البيهقي (٦ / ١٦٧).

فهل البحثُ في هٰؤلاءِ الرُّواةِ، وهم ثلاثةٌ متضافِرونَ، أَم أَنَّ البحثَ فيمَنْ رَوَوْا عنهُ وهو شَبيبٌ[1]؟!

فالقصَّةُ إذاً ليست «صحيحةً جدّاً» كما زَعَمَ الغُماري عَقِبَ إيرادِهِ روايةَ يَعقوب؛ مُلَبِّساً على القُرَّاءِ ومُوهِماً لهُم، بل هي كما هي، لم تتقدَّمْ ولم تتأَخَّرْ!

ثم إنَّ قولَ الغُماري: «وقد وافقَ على تصحيحِها أَيضاً الحافظُ المنـذِريُّ...» إلخ: فيهِ تلبيسٌ أَيضاً، إذ أَوْرَدَ المُنْذِريُّ أَولاً الحديث

(١) وسيأتي فيما يلي ذكر مَن خالَفه من جهابذة الحفَّاظ.

مختصراً، ثم ذكرَ مُخَرِّجيهِ، ثمَّ قالَ:

«ورواه الطبرانيُّ، وذكر في أَوَّلِهِ قصّة...».

فأَورَدَها، ثمَّ قالَ:

«قالَ الطَّبرانِيُّ بعد ذكرِ طرقِهِ: والحديثُ صحيحٌ»!

فهَلْ هٰذا يُفْهِمُ أَنَّهُ يُريدُ أَنَّ القصَّةَ صحيحةٌ؟!

أَمْ أَنَّ الغُمارِيَّ ـ هَداهُ اللهُ طريقَ الحَقِّ ـ لا يُفَرِّقُ بينَ المُذَكَّرِ والمؤنَّثِ؟!

أَم أَنَّهُ **التَّدليسُ والتَّحريفُ**[1]؟!

○ ثانِياً:

ثم تكلَّمَ الغُماريُّ (ص ٥) أَيضاً على أَحمدَ بنِ شَبيبٍ، وأَنَّهُ ثقةٌ[2] من رِجالِ البُخاريِّ... إلخ.

وهٰذا مِمَّا ليس داخِلاً في البحثِ!

فمَنْ ذا طَعَنَ في أَحمدَ بنِ شَبيبٍ؟!

ومَن الذي أَعَلَّ بهِ القصَّةَ أَو الحديثَ؟!

أَم أَنَّهُ التطويلُ للتَّضليلِ؟!

---

(١) والشيءُ نفسه صنعه في كلام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٧٩)، إذ كلامُه عن الحديث، مُفَرِّقاً به بينه وبين القصّة.

(٢) ولا يُسَلَّم هٰذا للغُماري مُطْلَقاً، فقد تُكُلِّمَ في أحمدَ هٰذا، ممَّا جَعَلَ الحافظَ يوردُهُ في «هدي الساري» (ص ٨٠) فيمن طُعِنَ فيه مِن رجال البخاري؛ لذا قال في «التقريب»:

«صدوقٌ»!

○ ثالثاً:

ثمَّ تَكَلَّمَ عن شَبيبِ بنِ سَعيدٍ الحَبَطِيِّ، فقالَ:

«وثَّقَهُ: أَبو زُرْعَةَ، وأَبو حاتمٍ، والنَّسائيُّ، والذُّهْلِيُّ، والدَّارقطنيُّ، والطَّبرانيُّ في «الأوسط».

قالَ أَبو حاتمٍ: كانَ عندَهُ كُتُبُ يونُسَ بنِ يَزيدَ، وهو صالحُ الحديث، لا بأْس بهِ.

وقالَ ابنُ عَدِيٍّ: ولشَبيبٍ نُسخةُ الزُّهري، عنده عن يونس عن الزُّهري أَحاديث مستقيمة.

وقال ابن المديني: ثقةٌ، كان يختلِفُ في تجارةٍ إلى مصرَ، وكتابهُ كتابٌ صحيحٌ.

هٰذا ما يتعلَّق بتوثيق شبيب، وليس فيه اشتراط صحَّةِ روايتِه بأَنْ تكونَ عن يونُسَ بنِ يَزيدَ.

بل صرَّحَ ابنُ المديني بأَنَّ كتابَهُ صحيحٌ، وابنُ عديٍّ إنَّما تكلَّمَ على نُسخةِ الزُّهريِّ عندَ شَبيبٍ فقط، **ولَمْ يَقْصِدْ** جَميعَ رواياتِهِ، فما ادَّعاهُ الألبانيُّ تدليسٌ وخيانَةٌ».

هٰذا بطولِهِ كلامُ الغُماريِّ.

وقد تضمَّنَ ـ حَقّاً لا ادِّعاءً ـ التَّدليسَ والخِيانَةَ:

وبيانُ ذٰلك مِن وُجوهٍ:

الأوَّل: أَنَّ الغُماريَّ حَذَفَ مِن كلامِ ابنِ عديٍّ ما صدَّرَ بهِ ترجَمَتَهُ، حيثُ قالَ في «كامِلِهِ» (٤ / ١٣٤٦):

«حَدَّثَ عنهُ ابنُ وَهْبٍ بالمَناكيرِ».

الثَّاني: أَنَّهُ حذفَ مِن آخِرِ كلامِهِ أيضاً قولَهُ (٤ / ١٣٤٧):

«كتب عنه ابنُ وَهْبٍ **مِن حِفْظِهِ، فيغلط ويَهِم**، وأَرجو أَن لا يتعَمَّدَ شبيبٌ هٰذا الكذِبَ».

ومثلُ هٰذا القولِ مِن ابنِ عديٍّ دليلٌ على التَّضعيفِ؛ كما يعرفُه المتأَمِّلُ لطريقتِهِ في كِتابِهِ.

الثَّالِثُ: أَمَّا قولُ الغُماريِّ: «وابنُ عَدِيٍّ إِنَّما تكلَّم على نسخة الزُّهريِّ عندَ شَبيبٍ فقط، ولم يقصِدْ جَميعَ مروياتِه»؛ فهو تحميلٌ للنَّصِّ ما لا يحتَمِلُ!

وقد فهِمَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبلِيُّ في «شرح علل التِّرمذي» (٢ / ٥٩٤ ـ ٥٩٤) من نصِّ ابنِ عديٍّ جميعَ رواياتِهِ، فأَوْرَدَ شَبيباً ضمنَ «قومٍ ثقاتٍ لهُم كتابٌ صحيحٌ، وفي حِفْظِهِم بعضُ شيءٍ».

ومِن الوَاضحِ أَنَّ الكلامَ لا صلةَ لهُ بالزُّهْرِيِّ بعينِهِ، أَو يونُسَ بعينِهِ، إِنَّما صِلَتُهُ الكُبرى وعَلاقَتُهُ الوُثْقى بروايةِ شبيبٍ وما يصِحُّ منها.

فلا يجوزُ الخَلْطُ والخَبْطُ!!

وهٰذا أَيضاً ما فهمهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «هدي الساري» (ص ٤٠٩) في ترجمَتِهِ لشبيبٍ:

«أَخرجَ البخاريُّ من روايةِ **ابنِهِ عنْ يُونُسَ** أَحاديثَ، ولم يُخْرِجْ مِن روايتِهِ **عن** غيرِ يونُسَ، ولا مِن روايةِ ابنِ وَهْبٍ عنهُ شيئاً».

ومثلُ هٰذا الكلامِ مِن الحافظِ ابنِ حجرٍ إِنَّما يقولُه ذَبّاً عن «صحيحِ

البُخاريِّ»، ودِفاعاً عن طرائقِهِ في الروايةِ عن الرُّواةِ المطعونِ فيهِم.

الرَّابعُ: أَمَّا قولُ الغُماريِّ: «بل صرَّحَ ابنُ المديني بأَنَّ كتابَهُ صحيحٌ»! فكانَ ماذا؟!

بل إنَّ هٰذا القولَ مِن ابنِ المَدينيِّ يُثْبِتُ الَّذي قَرَّرْناهُ سابِقاً مِن أَنَّ روايتَهُ مِن غيرِ كتابِهِ لا تصِحُّ.

وليس بخفيٍّ أَنَّهُ لا يُعْرَفُ لشَبيبٍ كتابٌ إلا مِن طَريقِ ابنِهِ عنهُ عن يونُس.

وهٰذا ما دَفَعَ الغُمارِيَّ لأنْ يحْذِفَ!! أيضاً بقيَّةَ كلامِ ابنِ المَديني، حيثُ قالَ:

«. . . وقَدْ كَتَبْتُها عن ابنِهِ أَحْمد»!

فكتابُهُ الصحيحُ هو الذي يرويهِ ابنُه أَحمدُ عنهُ عن يونُسَ؛ ليس سوى!

الخامِسُ: أَمَّا قولُهُ: «وليس فيهِ اشتراطُ صحَّةِ روايتِهِ بأَنْ تَكونَ عَنْ يُونُسَ بنِ يَزيدَ»؛ فهُو تجاهُلٌ ومُماطَلَةٌ!

فالشَّرْطِيَّةُ لا يجبُ أَنْ تكونَ تَصْريحاً لفظيّاً، وبخاصَّةٍ عندَ أَهلِ الحديثِ، وإِنَّما يُكْتَفى فيها بمعرفةِ طرائِقِ الروايةِ، وطرقِ التَّحديثِ؛ كما سبَقَ ذِكْرُهُ مِن كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ.

○ **رابعاً**:

ثمَّ قالَ الغُماريُّ:

«يؤكِّدُ ذٰلك أَنَّ حديثَ الضَّريرِ صحَّحه الحُفَّاظُ ولم يروهِ شَبيبٌ عن

يونُسَ عن الزُّهري، وإنَّما رواه عن رَوْح بن القاسم».

قلتُ: وهٰذا مِن الغُماري توهيمٌ للقُرَّاءِ وتلبيسٌ عليهم، إذ حَديثُ الضَّريرِ مرويٌّ مِن غيرِ طريقِ شبيبٍ أيضاً.

فالحديثُ الذي «صحَّحَهُ الحُفَّاظُ» ليس من روايةِ شبيبٍ وحدَه!

ثُمَّ مَن هم «الحُفَّاظُ» الذينَ صحَّحوهُ؟

الكلامُ في هٰذا على وجهين:

الأوَّل: تصحيح «الحديث»، وهٰذا ليس مُراداً هُنا، وإنْ أَوْهَمَ الغُماريُّ القُرَّاءَ بهِ.

الثَّاني: تصحيح «سند رواية شبيب»، وهو المقصودُ، وإنْ لم يُظْهِرْهُ الغُماريُّ وطَوَاهُ!

فإذا تبيَّنَ أَنَّ الكلامَ إنَّما هُو على روايةِ شبيبٍ بعيْنِها لا على الحديثِ بطرقِهِ؛ فأقولُ:

لم يُنْقَل تصحيحُ «روايةِ شبيبٍ» إلَّا عنِ الحاكِمِ!!

فهَلْ يُقالُ والحالُ هٰكذا: «صحَّحَهُ الحُفَّاظُ»؟!

ناهيكَ عن أَنَّ الحاكمَ متساهِلٌ بالتَّصحيحِ معروفٌ بهِ!

ومِن أَحسنِ الأمثلةِ على تساهُلِهِ مِمَّا يَنْطَبِقُ على حَديثِنا تماماً ما أَورَدَهُ السخاويُّ في «المقاصدِ الحَسَنَةِ» (رقم ٨٩٨) في حديث: «لو كانتِ الدُّنيا تعْدِلُ عندَ اللهِ جناحَ بعوضةٍ؛ ما سَقى كافِراً مِنها شَرْبَةً».

قالَ السَّخاويُّ متكَلِّماً على طُرُقِهِ:

«وقالَ الحاكمُ: صَحيحُ الإسنادِ. وهٰذا مُتَعَقَّبٌ، **ولو صَحَّحَ**

الحَديثَ؛ لَكانَ متوجَّهاً».

وقد علَّقَ عليهِ **الغُماريُّ** (ص ٣٤٦) مُوضِحاً بقولِهِ:

«**يعني أَنَّ الحديثَ صحيحٌ باعتبارِ طُرُقٍ أُخْرى، وإِنْ كانَ سَنَدُ الحاكِمِ ضَعيفاً**»!!!

فلماذا لم يقلِبِ الغُماريُّ ما سطرهُ هُناكَ على «روايةِ شبيبٍ» هنا بعينِها، وعلى «حديثِ الضَّريرِ» بطرقِهِ؟!

أَم أَنَّه التلبيسُ والتَّدليسُ؟!

ولستُ أُريدُ الإِطالَةَ بذكرِ النُّقولِ العلميَّةِ الدَّالَّةِ على تساهُلِ الحاكِمِ، فهٰذا ممَّا هُو معروفٌ عندَ **صِغارِ طَلَبَةِ عِلْمِ الحَديثِ**!!

ويكفينا مِن ذٰلك ما يعرِفُهُ **الصِّبيانُ** مِن كلامِ الإِمامِ ابنِ الصَّلاحِ في «عُلومِ الحديثِ» (ص ١٨)؛ مُشيراً إِلى أَنَّهُ: «واسِعُ الخَطْوِ في شرطِ الصَّحيحِ مُتساهِلٌ في القضاءِ بهِ»!

وقد تكلَّمَ طويلاً على هٰذا الحافظُ ابنُ حجرٍ في «نُكَتِهِ» (١ / ٣١٢ ـ ٣٢١)؛ مؤكِّداً تساهُلَهُ، ضارباً عليهِ الأمثلةَ المبيِّنَةَ لهُ، فكانَ ممَّا قالَهُ:

«. . . ومِن عَجيبِ ما وقعَ للحاكِمِ أَنَّهُ أَخرَجَ لعبدِالرحمٰنِ بنِ زيدِ ابنِ أَسلَمَ، وقالَ بعدَ روايتِهِ: «هٰذا صحيحُ الإِسناد، وهو أَوَّلُ حديثٍ ذكرتُهُ لعبدِالرحمٰنِ»! مع أَنَّهُ قالَ في كِتابِهِ الذي جَمَعَهُ في «الضُّعفاء»: «عبدالرحمٰنِ بنُ زيدِ بنِ أَسْلَمَ: روى عن أَبيهِ أَحاديثَ موضوعةً، لا يَخْفى على مَن تأَمَّلَها مِن أَهْلِ الصَّنْعَةِ أَنَّ الحَمْلَ فيها عليهِ»! وقال في آخِرِ هٰذا الكِتاب: «فهٰؤلاءِ الذينَ ذكرتُهُم قد ظهَرَ عندي جرحُهُم؛ لأَنَّ الجرح لا

أَستحلُّهُ تقليداً». **فكانَ هٰذا مِن عجائِبِ ما وَقَعَ لهُ مِن التَّساهُلِ والغَفْلَةِ**».

هٰذا كلُّهُ كلامُ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ ـ رحمهُ اللهُ ـ.

ولستُ أَظنُّ أَنَّ مِثْلَهُ يخفى على الغُماريِّ، وإِلَّا فهُو. . . !

ولكنْ. . .

هو التَّلبيسُ والتَّدليسُ. . .

فها هُو الشيخُ أَبو غُدَّةَ (!) يقولُ في حاشيةِ «الرَّفعِ والتَّكميلِ» (ص ٢٩٢ ـ ط٣):

«التسمُّحُ والتَّساهُلُ الذي وقعَ مِن التِّرمذيِّ والحاكمِ هو في تدوينِهما حديثَ بعضِ الضُّعفاءِ، **وخاصَّةً الحاكِمَ**؛ فإِنَّهُ يوردُ بعضَ أَحاديثِ **الضُّعَفاءِ والوَضَّاعينَ**، ويجعلُها مِمَّا يُسْتَدْرَكُ على «الصحيحين»، فتساهُلُهُما آتٍ مِن حيثُ **تَوْثيقُهُما الضَّعيفَ**، أَو مِن حيثُ تدوينُ حديثِهِ في كتابَيْهِما».

قلتُ: ومَنْ أَبو غُدَّة بالنسبةِ للغُماريِّ؟!

إِنَّهُ ـ عندَهُ؛ لاشتراكِهما فيما يُنافحُ عنهُ الغُماريُّ ـ في مَحَلٍّ عالٍ مِن العِلْمِ والمعرفةِ!! كما وَصَفَهُ في مقالتِهِ «بيني وبينَ الشيخ بكر أَبو زيد» (ص ١٤) الآتي نقدُها وردُّ باطلِها.

فهَلْ هٰذا ـ أَيضاً ـ خافٍ على الغُماريِّ؟!

لا، وأَلفُ لا. . .

ولكنَّهُ حُبُّ البِدعةِ[1]، وخِذلانُ العلمِ، والزَّيغُ عن الحقِّ.

---

(١) ومن أوضح دلائل غَرَقِهِ في البدع وزَيْغِه عن الحقّ وانحرافِه عن الرُّشد أنه «يُبَدِّع» =

○ خامساً:

ثمَّ قالَ الغُماريُّ:

«ودَعْواهُ ضَعْفَ القصَّةِ بالاختلافِ فيها حيثُ لمْ يَذْكُرْها بعضُ الرُّواةِ عندَ ابنِ السُّنِّيِّ والحاكِمِ **لونٌ آخَرُ مِن التَّدليس**؛ لأنَّ مِن المعلومِ عندَ أَهْلِ العلمِ أَنَّ بعضَ الرُّواةِ يروي الحَديثَ وما يتَّصِلُ بهِ كامِلاً، وبعضُهُم يختَصِرُ منهُ، بحسبِ الحاجَةِ، والبخاريُّ يفعَلُ هٰذا أَيضاً، فكثيراً ما يَذْكُرُ الحَديثَ مختصراً ويوجَدُ عن غيرِهِ تامّاً».

قلتُ: وهٰذا **لونٌ آخَرُ** مِمَّا هُو مُتَلَبِّسٌ بهِ، ويتَّهِمُ بهِ غيرَهُ!!

فأَقولُ: روى الحديثَ دونَ القِصَّةِ ابنُ السُّنِّيِّ في «عملِ اليومِ والليلةِ» (رقم ٦٢٨) مِن طريقِ:

= في «القول المقنع» (ص ٢١) مَن يذكر الصحابة في الصلاة على النبيِّ ﷺ!!

وبالرُّغم من أنَّ الأدلَّة تردُّهُ ـ كما شرحَهُ شيخُنا في مقدمة «السلسلة الضعيفة» (٣ / ١٤) ـ؛ إلا أنه بهٰذا الحكم الذي أدَّاه إليه **تشيُّعُه** وغلُوُّهُ **واختلاطُهُ** يحكُمُ على نفسهِ وعلى أخَوَيْهِ ـ الكبير والصغير ـ بالابتداعِ!!

فها هو أخوه «**الحافظ**» أحمد يفعل هٰذا في «البُرهان الجليّ» (ص ١)، و«المثنوني والبتَّار» (ص ٢)، و«الاستعاذة والحسبلة» (ص ٧)، و«شوارق الأنوار المنيفة» (ص ٥)، و«تشنيف الآذان» (ص ٢١٢)، وغيرها!!

وها هو أخوه عبد العزيز في «تسهيل المَدْرَج» (ص ١١) يُثبته أيضاً!

وها هو عبدُ الله نفسه يفعله في «الاستقصاء» (ص ٨٣)، ويبحثُه مطوّلاً في «حاويه» (ص ٦٣ ـ ٦٥)!

«فما قول القُرَّاء في هٰذا الرجل المتقلِّب كالحِرْباء؟»؛ كما قال شيخنا في «السلسلة الضعيفة» (٣ / ١٤)!

١ ـ العَبَّاسِ بنِ فَرَجٍ[1] الرِّياشيِّ.

٢ ـ والحُسَينِ بنِ يَحْيى الثَّوْرِيِّ.

ورواه الحاكِمُ في «المستدْرَكِ» (١ / ٥٢٦)، وعنهُ البيهقيُّ في «الدلائِلِ» (٦ / ١٦٧)؛ من طريق:

٣ ـ محمد بن علي بن زيد الصائغ.

ثلاثَتُهُم عن أَحمدَ بنِ شَبيبٍ؛ قالَ: حدَّثَنا أَبي عن روحِ بنِ القاسمِ عن أَبي جعفرٍ المَدَنيِّ عن أَبي أُمامةَ بنِ سهلِ بنِ حُنَيْفٍ عن عَمِّهِ عُثمانَ ابنِ حُنَيفٍ ـ رضي اللهُ عنه ـ قالَ...

فذكرَ الحديثَ المرفوعَ...

ولم يَرْوِ القصَّةَ عن أَحمدَ إلَّا يَعْقوبُ بنُ سُفيانَ الفَسَويُّ.

فهُو ـ على ثقتِهِ ـ لا يُقابَلُ بمَن هُو أَكثَرُ منهُ عدداً مِن الثِّقاتِ؛ كما هُو معروفٌ في عِلَلِ الحَديثِ[2].

وقد تقرَّرَ أَنَّ «كثرةَ الرُّواةِ مؤثِّرةٌ في التَّرجيحِ»؛ كما قالَهُ الزَّيلعِيُّ في «نصبِ الرَّايةِ» (١ / ٦٨).

ويؤيِّدُ هٰذا التَّرجيحَ أَنَّ عوناً ـ على ضَعْفِهِ[3] ـ رواهُ عن روحِ بنِ القاسِمِ دونَ القِصَّةِ أَيضاً: عندَ الحاكِمِ (١ / ٥٢٦).

---

(١) وقع في المطبوعةِ منه بالمهملة، والصواب إعجامُها.

(٢) فلا يُفيد الغُماريَّ قولُه ـ بَعْدُ ـ:

«والذي ذكر القصَّة في رواية البيهقي إمامٌ فذٌّ...»!!

(٣) وقد قال فيه ابنُ عدي:

«ومع ضعفِهِ يُكتب حديثُه».

وهُـو بذلـك مُوافِقٌ لروايةِ شُعْبَـةَ الـذي «كـانَ أُمَّـةً وحـدَهُ في هٰذا الشَّأْنِ»[1]، إذْ روى الحديثَ دونَ القصَّةِ أيضاً:

أخرَجَهُ ابنُ ماجه (١٣٨٥)، وابن خُزيمـة (١٢١٨)، والطبرانيُّ في «الـدُّعـاءِ» (١٠٥١)، والتِّرمـذيُّ (٣٥٧٨)، والنَّسائيُّ في «عملِ اليومِ والليلةِ» (٦٥٩)، وأحمـدُ في «المسنـدِ» (٤ / ١٣٨)، والحـاكمُ في «المستـدركِ» (١ / ٣١٣ و٥١٩)، والبيهقيُّ في «دلائـل النبـوَّةِ» (٦ / ١٦٦)، وفي «الدعواتِ» (رقم ٢٠٤)، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٨٣١٢)، وابنُ الأثيرِ في «أُسدِ الغابةِ» (٣ / ٤٧٣)؛ مِن طُرُقٍ عن **شُعْبَةَ** عن أبي جَعْفَرٍ الخَطْميِّ عن عِمارَةَ بنِ خُزيمَةَ عن عُثمانَ بنِ حُنَيْفٍ ـ رضي اللهُ عنهُ ـ عنِ النبيِّ ﷺ.

فهٰـذا «أميرُ المؤمنينَ في الحَـديثِ»[2] الـذي كانَ معـروفاً بدرايتِهِ وحِفْظِهِ للأحاديثِ الطِّوالِ، حتى عُرِفَ بها.

قالَ يحيى بن سَعيدٍ القَطَّانُ:

«كانَ شُعْبَةُ أَمَرَّ في الأحاديثِ الطِّوالِ مِن سُفيانَ»[3].

فهلْ يُقالُ ـ بعْدَ هٰذا ـ: «إنَّ بعضَ الرُّواةِ يروي الحَديثَ وما يتَّصِلُ بهِ كاملاً، وبعضَهُم يختَصِرُ منهُ **بحَسَبِ الحَاجَةِ**»؟!

اللهُمَّ غُفراً!

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٣٥٥٧) للإمام أحمد.

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢ / ٤٩١) عن سفيان الثوري.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧ / ٢١٤).

ومِمَّا يؤيِّدُ هٰذا ـ أَيضاً ـ ويُثْبِتُهُ ويقطَعُ الجَدَلَ فيهِ أَنَّ أَبا جَعْفَرٍ رواهُ عن أَبي أُمامةَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ عن عَمِّهِ ـ عندَ النَّسائيِّ في «عملِ اليومِ واللَّيلَةِ» (رقم ٦٦٠) ـ دونَ القصَّةِ أَيضاً.

فهَلْ تُقابَلُ هٰذه الرِّواياتُ المُتضافِرَةُ المُتكاثِرَةُ بروايةٍ مَدارُها على شَبيبٍ الحَبَطِيِّ، اختلَفَ الرُّواةُ عنهُ في إثباتِ القصَّةِ في حَديثِهِ؟!

ومَن مُخالِفُ شَبيبٍ في السَّنَدِ نفسِهِ في روايةِ النَّسائيِّ هٰذه؟!

إِنَّهُ هِشامٌ الدَّسْتُوائيُّ الذي قالَ يَحْيى بنُ مَعينٍ فيهِ:

«كانَ يَحْيى بنُ سَعيدٍ إِذا سَمِعَ الحَديثَ مِنْ هِشامٍ **لا يُبالي أَنْ لا يَسْمَعَهُ مِن غيرِهِ**»[1].

وهُو ـ أَيضاً ـ «أَميرُ المؤمنينَ في الحَديثِ»[2]؛ كما قالَ أَبو دَاودَ الطَّيالسيُّ.

وقالَ أَحمَدُ:

«الدَّسْتُوائيُّ؛ لا تسأَلْ عنهُ أَحداً، مَا أَرى النَّاسَ يروونَ عن أَحدٍ أَثْبَتَ مِنْهُ، أَمَّا مِثْلُهُ؛ فعسى، وأَما أَثبَتَ منهُ؛ فلا»[2].

والغُمارِيُّ يعْرِفُ هٰذا كُلَّهُ...

لكنَّهُ يَعْرِفُ ويَحْرِفُ، ويُلَبِّسُ ويُدَلِّسُ...

إِذ نَقَلَ بعضَ رواياتِ النَّسائيِّ مِن «عملِ اليومِ والليلةِ» في رسالتِهِ «غايةِ التَّحريرِ في بَيانِ صِحَّةِ حَديثِ الضَّريرِ» (ص ٧٠ ـ ضمن

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤ / ٢ / ٦٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١ / ٤٤).

المجموعة)، ولم يُشِرْ أَدْنى إشارةٍ إلى هٰذه المُخالَفَةِ الجَليلةِ مِن هِشامٍ الدَّسْتُوائيِّ لِشبيبِ بنِ سعيدٍ، وإنَّما اكْتَفى بقولِهِ في آخِرِهِ مُدَلِّساً:

«نحوَهُ»!

فتأَمَّلِ الهَوَى!!

أَعاذَنَا اللهُ وإيَّاكُمْ مِن البِدَعِ وأَهْلِها.

○ **سادساً:**

ثُمَّ قالَ الغُماريُّ:

«وتقديمُهُ روايةَ عونٍ الضَّعيفِ عَلى مَن زادَ القِصَّةَ؛ **لَوْنٌ ثالِثٌ مِن التَّدْليسِ والغِشِّ**؛ فإنَّ الحاكِمَ روى حديثَ الضَّريرِ مِن طريقِ عونٍ مُختَصَراً، ثمَّ قالَ: «تابَعَهُ شبيبُ بنُ سَعيدٍ الحَبَطيُّ عن رَوْحِ بنِ القاسمِ بزياداتٍ في المتنِ والإسنادِ، والقولُ فيهِ قولُ شَبيبٍ؛ فإنَّهُ ثقةٌ مأْمونٌ». هٰذا كلامُ الحاكمِ، وهو يؤكِّدُ ما تقرَّرَ عندَ عُلماءِ الحديثِ والأصولِ أَنَّ زيادَةَ الثِّقةِ مقبولَةٌ، وأَنَّ مَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

والألبانيُّ رأَى كَلامَ الحاكمِ، لكنْ لَمْ يُعْجِبْهُ؛ لذٰلك ضَرَبَ عنهُ صَفْحاً، وتمسَّكَ بأَولويَّةِ روايةِ عونٍ الضَّعيفِ؛ عِناداً وخِيانةً».

قلتُ: كُلَّما تأَمَّلتُ كلامَ هٰذا الغُماريِّ؛ ازْدَدْتُ يَقيناً **بتَفَنُّنِهِ** في التَّدليسِ، **وتَلَوُّنِهِ** في التَّلبيسِ! فكأَنَّه لا أَحدَ ـ عندَهُ ـ يُراجِعُ وينقُدُ ويبحَثُ...

وهٰذه الدُّورة في التَّعالُمِ والتعالي بالباطلِ، عِياذاً باللهِ.

وبيانُ ما **أَوْدَعَهُ** في كَلامِهِ هُنا مِن تلبيسٍ من وُجوهٍ أَربعةٍ:

الأوَّل: قوله: «تقديمه رواية عون الضعيف على . . .»! باطلٌ بيِّنٌ، وزورٌ جَلِيٌّ.

فشيخُنا ـ فسَحَ اللهُ مُدَّتَهُ ـ لم يُقَدِّمْ روايةَ عونٍ الضعيفِ بمجرَّدِها، وإنَّما قالَ ـ كما في «التوسُّلِ» (ص ٨٨) ـ بعد أَن ذكرَ أَنَّ ثلاثةً مِنَ الرُّواةِ رَوَوا الحديثَ عن أَحمدَ بنِ شَبيبٍ دونَ القِصَّةِ.

«. . . وكذلك رواهُ عونُ بنُ عِمارَةَ البصريُّ: حدَّثنا رَوْحُ بنُ القاسمِ بهِ. أَخرجَه الحاكمُ، وعونٌ هٰذا **وإِنْ كَانَ ضَعيفاً**، فروايتُهُ **أَوْلى** مِن روايةِ شَبيبٍ؛ **لِمُوافَقَتِها لروايةِ شُعْبَةَ وحَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ**[1] عن أَبي جَعْفَرٍ الخَطْمِيّ».

هٰذا هو كلامُ شيخِنا.

فهَلْ يُفْهَمُ منهُ ما لَبَّسَ بهِ الغُماريُّ؟!

ثمَّ؛ أَليسَ هٰذا ـ وحدَهُ ـ كافِياً لإِسقاطِ الثقةِ ـ وهي غيرُ موجودةٍ! ـ عن هٰذا الغُمارِيِّ؟!

الثَّاني: ما نَقَلَهُ عنِ الحاكمِ حولَ روايةِ شَبيبِ بنِ سعيدٍ وأَنَّ فيها: «زياداتٍ في المتنِ والإِسنادِ. . .»! فهٰذا مِن الغُمارِيِّ تلبيسٌ جَديدٌ، وتغْفِيلٌ مَريدٌ!!

إِذ هُو أَرادَ إِيْهامَ القُرَّاءِ أَنَّ هٰذه «الزِّياداتِ» هي القصَّةُ التي أَلَّفَ رسالَتَهُ مِن أَجْلِ إِثْباتِها!!

---

(١) وسيأتيك قريباً ـ إن شاء الله ـ تفصيلُ القول في رواية حمَّاد بن سلمة، والذبّ عن شيخ الإِسلام ابن تيمية فيما قاله في حقِّه هٰذا الغُماريُّ الـ. . .!

وليسَ الأمْرُ كذلك!!

إنَّما هٰذه الزِّياداتُ في روايةِ الحاكِمِ المَسُوقةِ المُتَكَلَّمِ عنها ليسَ لها أَدْنى صلةٍ بالقصَّةِ المُخْتَلَفِ في شَأْنِها!!

أليسَ هٰذا ـ باللهِ ـ تَلْبيساً شَديداً، وتَدْليساً مَكيداً؟!

الثَّالثُ: قولُهُ: «. . . أَنَّ زيادةَ الثقةِ مقبولةٌ، وأَنَّ. . .» إلخ.

وهٰذا كلامٌ مُنْتَقَدٌ مِن وَجْهَيْن:

الأوَّل: إثْباتُهُ أَنَّ شَبيباً ثقةٌ. . . وقد بَيَّنَّا ـ ولله الحَمْدُ ـ أَنَّ الأمرَ فيهِ تفصيلٌ.

الثَّاني: إطلاقُهُ القولَ في هٰذه القاعدَةِ ـ على فَرْضِ تحقُّقِ ثقةِ شَبيبٍ! ـ، والمحقِّقونَ مِن أهلِ العلمِ على التَّفصيلِ:

قالَ ابنُ دَقيقِ العِيدِ:

«مَن حَكَى عن أَهْلِ الحَديثِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ أَنَّهُ إذا تَعَارَضَ روايةُ مُرْسلٍ ومُسْنَدٍ، أَو رافعٍ وواقِفٍ، أَو ناقِصٍ وزائدٍ: أَنَّ الحكمَ للزَّائِدِ؛ **فلمْ يُصِبْ في هٰذا الإطلاقِ**؛ فإنَّ ذٰلك ليسَ قانوناً مُطَّرِداً، وبمراجَعَةِ أَحكامِهِمْ الجُزئيَّةِ يُعْرَفُ صوابُ مَا نَقولُ».

نقَلَهُ عنهُ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكَتِ» (٢ / ٦٠٤)، ثم قالَ:

«وبهٰذا جَزَمَ العَلائِيُّ، فقالَ: كلامُ الأئمَّةِ المتقدِّمينَ في هٰذا الفَنِّ؛ كعبدِالرحمٰنِ بنِ مَهْدي، ويَحْيى بنِ سَعيدٍ القَطَّانِ، وأَحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، والبخاريِّ، وأَمثالِهِم، يقتضي أَنَّهُم **لا يَحْكُمونَ في هٰذه المسأَلَةِ بحكمٍ كُلِّيٍّ**، بل عملُهُم في ذٰلكَ دائِرٌ مَعَ **التَّرجيحِ** بالنسبةِ إلى ما يقوى عندَ

أحدِهِم في كُلِّ حَديثٍ حديثٍ».

ثمَّ قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ بعدَ كلامٍ (٢ / ٦١٣):

«والحَقُّ في هٰذا أَنَّ زِيادَةَ الثِّقةِ **لا تُقْبَلُ دائِماً**، ومَنْ أَطْلَقَ ذٰلكَ عنِ الفُقَهاءِ والأُصُولِيِّينَ؛ **فلَمْ يُصِبْ**.

وإنَّما يَقْبَلُونَ مِن ذٰلكَ إذا اسْتَوَوْا في الوَصْفِ، ولَمْ يَتَعَرَّضْ بعْضُهُمْ لنَفْيِها لفظاً ولا مَعْنىً»[1].

قلتُ: وهٰذا عينُ ما وَقَعَ في هٰذا الحديثِ!

فأَيْنَ ثقةُ شَبيبٍ مِن ثقةِ هشامٍ الدَّسْتُوائِيِّ؟!

وأَيْنَ استواءُ شُعْبَةَ وحمَّادٍ من شَبيبٍ؟!

وأَينَ عدمُ التعرُّضِ للنَّفْيِ لفظاً ومعنىً مِن تَضافُرِ أَكابِرِ الرُّواةِ على النَّفْيِ وعدمِ الإثباتِ؟!

هٰذا كُلُّهُ تغافَلَ عنهُ الغُمارِيُّ؛ مُلْقِياً الكلامَ على عَواهِنِهِ؛ دُونَما تحقيقٍ أو تَدْقيقٍ؟!

فلْيَتَأَمَّلْ هٰذا مُناصِرُو الغُمارِيِّ ومُريدوهُ حتَّى يَعْرِفوا الحَقَّ مِن الباطِلِ!

وصِدْقَ القولِ مِن الخبرِ العاطلِ!

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

الرَّابع: ثمَّ قولُهُ: «والألبانِيُّ رأَى كلامَ الحاكِمِ، لكنْ...» إلخ.

فلا وَزْنَ لهُ، ولا قيمةَ لهُ!

---

(١) ثم نقل كلاماً أطول في إثبات هٰذا المقام، ولولا التطويل؛ لنقلته بتمامه لنفاسته.

فكانَ مَاذا؟!

هل أَفادَهُ هٰذا شيئاً؟!

ثم ليسَ عَنْكَ ببعيدٍ رأْيُ الغُمارِيِّ ومَنْ يَثِقُ بهِ في الحاكِمِ وتَساهُلِهِ!

فتأَمَّلْ ـ هَداكَ رَبِّي ـ التَّلبيسَ والتَّدْليسَ «عِناداً وخِيانَةً»[1].

وهٰذا ـ ولله الحمدُ ـ آخِرُ مَا في جَعْبَةِ الغُمارِيِّ مِن الكلامِ إسناداً على هٰذا الحَديثِ، نَقَضْناهُ وبيَّنَّا فَسادَه، وهدَّمْنا أُسَّهُ وعِمادَه.

○○○○○

(١) كما قال هو في حَقِّ شيخِنا!

القِسْمُ الرَّابعُ

الكَلامُ على القِصَّةِ مَتْناً والذَّبُّ عن شيخِ الإسلامِ

○ **أَوَّلاً:**

قالَ الغُمارِيُّ (ص ٧):

«تبيَّنَ مِمَّا أَوْرَدْناهُ وحقَّقناهُ في كشفِ تَدْليسِ الألبانِيِّ وغشِّهِ: أَنَّ القصَّةَ صحيحةٌ جِدّاً؛ رُغْمَ محاولتِهِ وتدليساتِهِ، وهي تُفيدُ جوازَ التَّوَسُّلِ بالنبيِّ ﷺ بعدَ انتقالِهِ؛ لأنَّ الصَّحابيَّ راوي الحديثِ **فهِمَ ذٰلكَ**، وفَهْمُ الرَّاوي لهُ قيمتُهُ العلميَّةُ، ولهُ وَزْنُهُ في مَجالِ الاستنْباط.

وإنَّما قُلْنا: إنَّ القصَّةَ مِن فَهْمِ الصَّحابيِّ؛ **عَلى سَبيلِ التَّنَزُّلِ**، والحقيقةُ أَنَّ ما فَعَلَهُ عُثمانُ بنُ حنيفٍ مِن إرشادِهِ الرجلَ إلى التوسُّلِ كانَ تنفيذاً لِما سَمِعَهُ مِن النبيِّ ﷺ؛ كَما ثَبَتَ في حَديثِ الضَّرير».

قلتُ: لستُ أُريدُ أَنْ أَقْلِبَ كَلامَ الغُمارِيِّ عليهِ، إذ هُو جَديرٌ بهِ، ولكنِّي أَقولُ:

ظَهَرَ لذي عيْنَيْنِ ـ ولله الحمدُ ـ أَنَّ مُحاولاتِ الغُمارِيِّ لتصحيحِ القصَّةِ هي محاولاتُ الغَريقِ الذي يُريدُ أَنْ **يَتَشَبَّثَ** بِخيوطِ القَمَرِ، محوطةً بالتَّدليسِ، مَلْفوفةً بالتَّلْبيسِ!

أَمَّا ما أَشارَ إليهِ الغُمارِيُّ في مسأَلةِ «فهمِ الصَّحابيِّ»؛ فهُو قائمٌ على أَساسِ صحَّةِ القصَّةِ...

وهُو أَساسٌ مَنْقوضٌ...

ثمَّ لا يَخْفى عَلى مِثْلِهِ أَنَّ الخِلافَ فيهِ قائِمٌ؛ كما هُو معروفٌ في كُتُبِ الأصولِ[1]، فأَنْ يَأْخُذَها مِن المُسَلَّماتِ دُونَما مُراجعةٍ أَو تَأَنٍّ؛ فهُو تَعَنٌّ!!

أَمَّا قولُ الغُماريِّ: «... والحقيقةُ أَنَّ ما فَعَلَهُ عُثمانُ بنُ حُنيفٍ مِن إرشادِهِ الرجُلَ إلى التَّوَسُّلِ كانَ تنفيذاً لِما سَمِعَهُ مِن النبيِّ ﷺ»! فهُو قولٌ قائمٌ على زيادةٍ لا تصحُّ في حَديثِ الضَّريرِ نفسِهِ...

وهِيَ ما قالَهُ الغُماريُّ ـ بَعْدُ ـ:

○ **ثانياً**: :

قالَ (ص ٧):

«قالَ ابنُ أَبي خَيْثَمَةَ في «تاريخِهِ»: حدَّثَنا مسلمُ بنُ إبراهيمَ: حدَّثَنا حمَّادُ بنُ سَلَمَة: أَخبرَنَا أَبو جَعْفَرٍ الخَطْميُّ عن عُمارة بن خُزيمةَ عن عُثمانَ ابنِ حُنَيْفٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ... (فساقَ الحَديثَ **دونَ القِصَّةِ**، وزادَ في آخِرِهِ: ... وإِنْ كانَتْ حاجةٌ؛ فافْعَلْ مِثْلَ ذٰلك)». إسنادُهُ صحيحٌ، والجملةُ الأخيرةُ مِن الحديثِ تُصَرِّحُ بإذنِ النبيِّ ﷺ في التَّوَسُّلِ بِهِ عندَ عُروضِ حاجةٍ تقتَضيهِ.

وقدْ أَعَلَّ ابنُ تيمِيَّةَ هٰذه الجملَةَ بعِلَلٍ واهِيَةٍ، بيَّنْتُ بُطلانَها في غيرِ هٰذا المَحَلِّ، وابنُ تيمِيَّةَ جَريءٌ في رَدِّ الحديثِ الذي لا يُوافِقُ غَرَضَهُ، ولو

(١) وانظر مثالاً عليه في «فتح الباري» (٢ / ٣٠٦).

كانَ في الصَّحيحِ». ا. هـ.

قلتُ: قد روى الحديثَ نفسَهُ مِن طريقِ حَمَّادٍ جَماعةٌ:

قالَ النَّسائيُّ في «عَمَلِ اليومِ واللَّيْلَةِ» (رقم ٦٥٨):

«أخبَرَنا محمَّدُ بنُ مَعْمَر؛ قالَ: حدَّثَنا حَبَّانُ[1]؛ قالَ: حدَّثَنا حَمَّادٌ؛ قالَ: أَخْبَرَنا أبو جعفرٍ عن عُمارَةَ بنِ خُزيمةَ عن عُثمانَ بنِ حُنيْفٍ أَنَّ رجُلاً أَعْمى...».

فذَكَرَ الحديثَ دونَ الزِّيادَةِ.

وقالَ أحمدُ في «مسنَدِهِ» (٤ / ١٣٨):

«حدَّثَنا مُؤمَّلٌ؛ قالَ: حدَّثَنا حمَّادٌ ـ يعني: ابنَ سَلَمَةَ ـ؛ قالَ: حدَّثَنا أبو جَعْفَرٍ الخَطْميُّ عن عِمارَةَ بنِ خُزَيْمَةَ بنِ ثابتٍ عن عُثمانَ بنِ حُنَيْفٍ؛ أَنَّ رَجُلاً أتى النبيَّ ﷺ قَدْ ذَهَبَ بصرُهُ... (فذَكَرَ الحَديثَ)».

هٰكذا رواهُ أحمدُ «عقِبَ روايةِ شعبةَ المتقدِّمَةِ؛ إلا أَنَّهُ لم يَسُقْ لفْظَ الحَديثِ، بل أحالَ بهِ على لفظِ حَديثِ شُعبَةَ، فقالَ: (فذَكَرَ الحَديثَ). ويُحْتَمَلُ أَنَّ الزِّيادَةَ لم تقعْ في روايةِ مُؤمَّلٍ عن حَمَّادٍ؛ لذٰلك لم يُشِرْ إليها الإمامُ أحمدُ؛ كما هِيَ عادَةُ الحُفَّاظِ: إذا أَحالوا في روايةٍ على أُخرى؛ بَيَّنُوا مَا في الرِّوايةِ المُحالَةِ مِن الزِّيادَةِ على الأولى»[2].

ومِمَّا يؤكِّدُ هٰذا شيئانِ:

الأوَّلُ: أَنَّ البيهقيَّ في «الدَّلائلِ» (٦ / ١٦٧) بعد أَنْ روى الحديثَ

---

(١) هو حَبَّان بن هلال ـ بفتح المهملة أوَّله ـ، وستأتي ترجمته.

(٢) «التوسل» (ص ٨٤) لشيخنا الألباني.

مِن طريقِ شُعبةَ؛ قالَ:

«**وكذلكَ رواهُ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن أَبي جَعْفَرٍ الخَطْمِيِّ**».

مُحيلاً على مَا قبلَهُ؛ دُونَ الزِّيادَةِ!

الثَّاني: أَنَّ حَبَّانَ بنَ هِلالٍ[1] في مكانٍ عالٍ مِن الثِّقةِ والثَّبْتِ، ومعَ ذٰلك لم يَذْكُرْ هٰذه الزِّيادَةَ.

فاتِّفاقُ هٰذينِ الرَّاوِيَيْنِ على الرِّوايةِ دُونَ ذِكْرِ الزِّيادَةِ دَليلٌ على شُذوذِها.

ويؤيِّدُهُ ما يأْتي:

فلقدْ سَلَك شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ ـ رحمهُ اللهُ ـ مَسْلَكاً آخَرَ في هٰذه الزِّيادَةِ[2]، ووافَقَهُ شيخُنا:

إذ أَعَلَّ شيخُ الإسلامِ في «قاعِدةٍ جَليلةٍ» (ص ١٠٢) هٰذه الرِّوايَةَ **بالزِّيادَةِ** بتفرُّدِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَة بها، ومخالَفتِهِ لروايةِ شُعبةَ!

قالَ شيخُنا في «التوسُّلِ» (ص ٨٣):

«وهٰذا إعلالٌ يتَّفِقُ مع القواعِدِ الحديثيَّةِ، ولا يُخالِفُها أَلبتَّةَ».

قلتُ: فماذا كانَ جوابُ الغُماريِّ الذي أَشارَ إليهِ في رِسالَتِه هٰذه؟!

قالَ في «مصباحِ الزُّجاجَةِ في فوائِدِ قَضاءِ الحَاجَةِ» (ص ٣٠):

«حَمَّادٌ ثقةٌ مِن رجالِ «الصَّحيحِ»، وزيادةُ الثِّقةِ مقبولةٌ»!

وقد تعقَّبَهُ شيخُنا في «التوسُّلِ» (ص ٨٣ ـ ٨٤) فقالَ:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٢٣٩)، و «تهذيب التهذيب» (٢ / ١٧٠).

(٢) وهو ما أشار إليه الغُماري في «إرغامه»؛ كما سبق.

«هٰـذا غفلةٌ منـهُ ـ أَو تَغافُلٌ ـ عمَّا تقرَّرَ في المصطَلَحِ : أَنَّ القَبولَ مشروطٌ بما إذا لمْ يُخالِفِ الرَّاويَ مَنْ هُو أَوْثَقُ منهُ .

قالَ الحافِظُ في «نُخْبَةِ الفِكَرِ» :

«والزيادةُ مقبولةٌ مَا لمْ تَقَعْ مُخالِفةً لمَنْ هُو أَوثَقُ ، فإِنْ خُولِفَ بأَرْجَحَ ؛ **فالرَّاجِحُ المحفوظُ ، ومُقابِلُهُ الشَّاذُّ**» .

قلتُ[1] : وهٰذا الشرطُ مفقودٌ هُنا ؛ فإِنَّ حَمَّادَ بنَ سَلَمَةَ ، وإِنْ كانَ مِن رِجالِ مُسلمٍ ؛ فهُـو بلا شَكٍّ دُونَ شُعْبَـةَ في الحِفْظِ ، ويتبَيَّنُ لكَ ذٰلـكَ بمراجَعَةِ ترجمةِ الرَّجلينِ في كُتُبِ القومِ :

فالأَوَّلُ أَوردَهُ الذَّهَبِيُّ في «الميزانِ» ، وهُو إِنَّما يُوردُ فيهِ مَنْ تُكُلِّمَ فيهِ ، ووصَفَهُ بأَنَّهُ «ثقةٌ **لهُ أَوهامٌ**» ؛ بينَما لم يُورِد فيهِ شُعبةَ مُطلقاً[2] .

ويظهرُ لكَ الفرقُ بينَهُما بالتأَمُّلِ في ترجمةِ الحافِظِ لهُما ، فقالَ في «التَّقريبِ» :

«حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ ؛ ثقةٌ ، عابِدٌ ، أَثبتُ النَّاسِ في ثابِتٍ ، **وتغيَّرَ حِفْظُهُ بآخِرِهِ**» .

ثمَّ قالَ :

«شُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ ؛ ثقةٌ ، حافِظٌ ، مُتْقِنٌ ، كانَ الثَّوريُّ يقولُ : هُو أَميرُ المؤمِنينَ في الحَديثِ ، وهو أَوَّلُ مَن فَتَّشَ بالعراقِ عنِ الرِّجالِ ، وذَبَّ

---

(١) والكلام لا زال لشيخنا ـ أمدَّ الله في عُمره ـ .

(٢) وعندما أورده في «الكاشف» (٢ / ١٠) ؛ قال :

«أمير المؤمنين في الحديث . . . ثَبْت ، حُجَّة» (ع) .

عنِ السُّنَّةِ، وكانَ عابداً».

قلتُ[1]: إذا تبيَّنَ لكَ هٰذا؛ عَرَفْتَ أَنَّ مُخالَفَة حَمَّادٍ لِشُعْبَةَ في هٰذا الحَديثِ بزيادَتِهِ تلكَ الزِّيادَةَ: غيرُ مقبولَةٍ؛ لأنَّها مُنافيةٌ لمَن هُو أَوثقُ منهُ، **فهِيَ زيادةٌ شاذَّةٌ**؛ كَما يُشيرُ إليهِ كلامُ الحافِظِ السابقُ في «النُّخْبَةِ»، ولعلَّ حمَّاداً روى هٰذا الحَديثَ حينَ تغيَّرَ حِفْظُهُ، فوقَعَ في خَطإٍ...».

انتهى كلامُ شيخِنَا.

قلتُ: ومِمَّا يؤيِّدُ هٰذا قولُ الحافظِ ابنِ رَجَبٍ في «شرحِ عِلَلِ التِّرمِذِيِّ» (١ / ٤١٤ ـ طبعة المنار) في ترجمةِ حَمَّادٍ:

«وفَصْلُ القولِ في رواياتِهِ أَنَّهُ **مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ في بعضِ شُيوخِهِ** الذينَ لَزِمَهُمْ؛ كَثابتٍ البُنانيِّ، وعليِّ بنِ زيدٍ، **ويضْطَرِبُ في بعضِهِمُ الذينَ لَمْ يُكْثِرْ مُلازَمَتَهُم**؛ كَقتادَةَ وأَيُّوبَ وغيرِهما».

ومِمَّا لا يَخْفى على الحَديثيِّ المطالعِ كُتُبَ الرِّوايةِ والتَّراجِمِ أَنَّ روايةَ حَمَّادٍ عن الخَطْمِيِّ ليستْ مِن هٰذينِ البابَيْنِ اللَّذَيْنِ ذكَرَهُما ابنُ رَجَبٍ، إنَّما هي مِن بابٍ ثالِثٍ، هُو بابُ الرِّوايةِ النادِرَةِ... إذ ليسَ لحَمَّادٍ عنهُ في «السُّنَنِ الأربعَةِ» سوى هٰذا الحَديثِ!

وقد وَرَدَ مثلُ هٰذا التَّحقيقِ عن الإمامِ البيْهَقِيِّ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ حيثُ قالَ في «السُّنَنِ الكُبْرى» (٤ / ٩٤) ما نصُّهُ:

«حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، وإنْ كانَ مِن الثِّقاتِ؛ إلا أَنَّهُ ساءَ حِفْظُهُ في آخِرِ عُمُرِهِ، **فالحُفَّاظُ لا يَحْتَجُّونَ بما يُخالِفُ فيهِ، ويتجَنَّبونَ ما يتفَرَّدُ بهِ عن**

(١) القائلُ شيخُنا.

قيسِ بنِ سعدٍ خَاصَّةً وأَمثالِهِ».

قلتُ: أَيْ: في قِلَّةِ الروايةِ عنهُ، أَمَّا مِن حيثُ الطبقةِ؛ فهُو مِن طَبَقَةِ الخَطْمِيِّ أيضاً.

«وإِذِ الأَمْرُ كذٰلكَ؛ فالاحتِياطُ أَنْ لا يُحْتَجَّ بِما يُخالِفُ فيهِ الثِّقاتِ»[1].

وهٰذا ينطَبِقُ على الرِّوايةِ التي نحنُ في صدَدِ الكلامِ عليها بحمدِ اللهِ ومَنِّهِ، وهو ما تجاهَلَهُ الغُمارِيُّ وتَغافَلَ عنهُ؛ ظانّاً أَنْ لنْ يتَنَبَّهَ إليهِ أَحَدٌ، ولن يَتَعَقَّبَهُ أَحَدٌ!!

فاتِّهامُ الغُمارِيِّ ـ بَعْدُ ـ شيخَ الإِسلامِ ابنَ تَيْمِيَّةَ أَنَّهُ «جَريءٌ في رَدِّ الحَديثِ الذي لا يُوافِقُ غَرَضَهُ...»! اتِّهامٌ باطِلٌ، راجِعٌ إلى الغُمارِيِّ، مَردودٌ عليهِ!!

ثم ساقَ الغُمارِيُّ مِثالَيْنِ ـ بزَعْمِهِ ـ للتَّدليلِ على اتِّهامِهِ شيخَ الإِسلامِ بتلكَ الفِرْيَةِ النُّكْراءِ!!

فكانَ المِثالُ الأَوَّلُ ـ عندَهُ ـ حَديثُ: «كَانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيءٌ غَيْرُهُ».

فقالَ الغُمارِيُّ مُبَيِّناً ذٰلك:

«... فعَمَدَ إلى روايةٍ للبُخاريِّ أيضاً في هٰذا الحديثِ بلفظِ: «كانَ اللهُ ولم يَكُنْ شيءٌ قَبْلَهُ»، فرجَّحَها على الرِّوايةِ المَذكورَةِ...»[2]!

---

(١) كما قاله البيهقي أيضاً في «الخلافيَّات» فيما نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٢٨٦).

(٢) وممَّا افتراه على شيخ الإسلام في هٰذا الموضع قولُه عن الحديث نفسه: =

قلتُ: فكانَ ماذا؟! إذ لا يستلزمُ التَّرجيحُ الرَّدَّ والإنكارَ!

والنَّاظرُ في «صحيحِ البخاري»[1] يرى ترجيحَ كثيرٍ مِن العُلَماء والشُّرَّاحِ لبعضِ رواياتِهِ على بعضِها الآخر! وليس في ذٰلك أدنَى غَضاضةٍ! ولكنَّها اللَّجاجَةُ!!

وأمَّا الحديثُ الثَّاني؛ فهُو حديثُ: «أَمَرَ رَسولُ اللهِ ﷺ بسَدِّ الأبوابِ الشَّارِعَةِ في المسجِدِ، وتركَ بابَ عليٍّ عليهِ السلامُ»!

قال الغُماريُّ:

«وهُو حديثٌ صحيحٌ، أَخْطَأَ ابنُ الجَوْزِيِّ بذكرِه في «الموضوعاتِ»، وردَّ عليهِ الحافظُ في «القولِ المسدَّدِ».

وابنُ تيميَّةَ **لانْحِرافِهِ عن عليٍّ** عليهِ السَّلامُ؛ **كما هُو معْلومٌ**، لم يَكْفِهِ حُكْمُ ابنِ الجَوْزِيِّ بوضْعِهِ، **فَزَادَ مِنْ كِيسِهِ** حِكايَةَ اتِّفاقِ المُحَدِّثينَ على وضْعِهِ»!

قلتُ: كلُّ مُناقضٍ للشِّيعةِ رادٍّ عليهِمْ منحرفٌ ناصِبيٌّ عندَ الغُمارِيِّ! لِذا فهُو يَجْمَعُ «جَراميزَ» الشُّبُهاتِ، و«أَكوامَ» المشْتَبِهاتِ؛ ليؤيِّدُ دَعاوِيَهُ!

= «. . . لكنه خالف رأيه في اعتقاده قِدَمَ العالم. . .»!!

وهٰذا **افتراءٌ صريحٌ**، **وكذبٌ مَحْضٌ**، فكلامُ شيخ الإسلام في الردِّ على القائلين بقِدَم العالم أوسع من أن يُحصر، لكنَّ الغماري **تعمَّدَ** إيرادَ هٰذه الفِرْيَةِ؛ لِتنفير طلبة العلم من شيخ الإسلام. . .

وقد بسطتُ المسألة في كتابي «منهاج التأسيس في الردِّ على أهل البدع والتدليس» (١ / ٦٦ - ٧٠)، فليراجع.

(١) فضلاً عن غيره من كتب السُّنَّة.

ولا أَدَلَّ على هٰذا مِمَّا أَورَدَهُ على شيخِ الإسلامِ هُنا؛ بَتْراً، وخَلْطاً، وتَمْويهاً، وتَدْليساً.

والكلامُ عليهِ مِن وُجوهٍ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: ذِكْرُ كلامِ شيخِ الإسلامِ بلفظِهِ، فقد نَقَلَ في «منهاجِ السُّنَّةِ» (٣ / ٩ ـ ١٠) قولَ الرَّافضيِّ:

«وعن عمرو بن مَيْمونٍ؛ قالَ: لعليِّ بنِ أبي طالِبٍ عشرُ فضائِلَ ليستْ لِغيرِهِ... (فذكرها في حديثٍ طَويلٍ)»!

فقالَ شيخُ الإسلامِ:

«إنَّ هٰذا ليسَ مُسْنَداً، بل هُو مُرْسَلٌ، لو ثَبَتَ عن عمرو بن مَيْمونٍ، وفيه أَلفاظٌ هِيَ كَذِبٌ على رسولِ اللهِ ﷺ؛ كقولِهِ...».

فهٰذا منهُ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ تصريحٌ بشيئينِ اثنَيْنِ:

الأوَّل: أَنَّ بحْثَهُ في الحديثِ مِن حيثُ سَنَدُهُ انتهى إلى أَنَّهُ مرسَلٌ؛ إنْ ثَبَتَ عنهُ!

الثَّاني: أَنَّ حُكْمَهُ على مَتْنِهِ مَبْنِيٌّ على المعاني التي اشْتَمَلَ عليها، وهو ليس حُكْماً على الحَديثِ بِتَمامِهِ، وإنَّما على أَلفاظٍ بعيْنِها!

ثمَّ قالَ شيخُ الإسلامِ بعدَ ذِكْرِهِ عدداً مِن أَلفاظِهِ المُنْكَرَةِ:

«... وكذٰلكَ قولُهُ: «وسَدَّ الأبوابَ كُلَّها إلَّا بابَ عليٍّ؛ فإنَّ هٰذا مِمَّا وَضَعَتْهُ الشِّيعَةُ على طَريقِ المُقابَلَةِ، فإنَّ الذي في «الصحيح»[1] عن أبي

---

(١) رواه البخاري (١ / ٥٨٨)، ومسلم (٤ / ١٨٥٥)، والترمذي (٥ / ٦٠٨)، وأحمد في «المسند» (١ / ٢٧٠)، وفي «الفضائل» (رقم ٣٣)، وغيرهم؛ عن ابن عباس.

سعيدٍ . . . » .

ثم ذكرَ الحَديثَ المشهورَ . . ثم قالَ :

«ومِثْلُ قولِهِ : «أَنْتَ وَلِيِّي في كُلِّ مؤمنٍ بعْدي» ؛ فإنَّ هٰذا **موضوعٌ باتِّفاقِ أَهْلِ المَعْرِفَةِ بالحَديثِ**، والذي فيهِ[1] من الصَّحيحِ ليس هُو مِن خَصائصِ الأئمَّةِ، بل ولا مِنْ خَصائِصِ عليٍّ، بل قدْ شارَكَهُ فيهِ غيرُهُ؛ مثلُ . . . » .

ثمَّ طوَّلَ الكلامَ عليهِ .

فأَيْنَ ما ادَّعاهُ الغُمارِيُّ زُوراً مِنْ أَنَّ ابنَ تيمِيَّةَ زادَ في الحُكْمِ على الحَديثِ حِكايَةَ اتِّفاقِ المُحَدِّثينَ على وَضْعِهِ؟!

أَمْ أَنَّ الغُمارِيَّ لا يُفَرِّقُ بينَ أَصلِ الحَديثِ ولفظٍ مِنْهُ؟!

أَمْ أَنَّ اخْتِلاطَهُ أَدَّاهُ إلى عَدَمِ التَّمييزِ بينَ المُتغايِراتِ؟!

فواضِحٌ أَنَّ كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيْمِيَّةَ في حِكايَتِهِ اتِّفاقَ المُحَدِّثينَ على الوَضْعِ ، إنَّما هُو في لَفْظٍ : «أَنْتَ وَلِيِّي في كُلِّ مُؤمِنٍ بَعْدِي» .

أَمَّا قولُهُ في حَديثِ سَدِّ الأبوابِ ؛ فلم يَزِدْ على القولِ بالوَضْعِ تَبَعاً لابنِ الجَوْزِيِّ[2] وغيرِهِ .

الوَجْهُ الثَّاني : أَنَّ ما سَلَكَهُ شيخُ الإسلامِ في الحُكْمِ بالوضعِ على

---

(١) أي : في أصل الحديث، وهو يُريد حديث : «مَن كنتُ مولاه ؛ فعليٌّ مولاه»، يُراجع تخريجه مطوَّلاً في التعليق على «خصائص علي» للإمام النَّسائي (١٠٢ - ١٠٩) بتحقيق البلوشي .

(٢) في «الموضوعات» (١ / ٣٦٦) .

بعضِ ما استَنْكَرَهُ مِن أَلفاظٍ مسلَكٌ علميٌّ معروفٌ بينَ عُلماءِ الحديثِ وأَطبَّاءِ عِلَلِهِ . . .

ولقد أَشارَ إلى هٰذا المسْلَكِ مُبَيِّناً وجوهَهُ بنوعِ تفصيلٍ شقيقُ عبدِاللهِ الغُماريِّ، وهو **الحَافِظُ**[1] **أَحْمَدُ**، في رسالتِهِ «هديَّةِ الصُّغَراء» (ص ١٠ - ١٢)، ثم ضَرَبَ على ذٰلكَ مثالاً؛ قالَ بعدَهُ:

«. . . فمِثْلُ هٰذا الحديثِ الباطِلِ لا يرتابُ طالِبُ حديثٍ في الحكمِ بوضعِهِ، ولو كانَ مرويّاً مِن طريقِ مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمر (!)؛ لوجودِ **النَّكارَةِ الظَّاهِرَةِ في لفظِهِ ومَعْناهُ**»!

بل عبدُ اللهِ نفسُهُ يقولُ بهٰذا؛ كما في تعليقِهِ على «تنزيهِ الشَّريعةِ» (١ / ١٩٣)، حيثُ قالَ:

«وقد نَصَّ الحُفَّاظُ أَنَّ الحديثَ إذا كانَ **مُنْكَراً في المَعْنى**؛ كانَ موضوعاً، ولو كانَ **إِسْنادُهُ على شَرْطِ الصَّحيحِ**»!!

وكرَّرَهُ في (١ / ٢٣٥) منهُ.

فتأَمَّلِ الهَوَى والتَّضليل، والتَّناقُضَ والقولَ العَليل!!

فمثلُ هٰذا الحُكْمِ الصَّادِرِ مِن شيخِ الإسلام - رحِمَهُ اللهُ - حُكْمٌ مشتَهِرٌ صُدورُهُ مِن العُلَماءِ والأئمَّةِ، «ومَن قَرَأَ «عِلَلَ الحَديثِ» لابنِ أَبي حاتمٍ وحدَهُ؛ رَأَى فيهِ الكثيرَ مِن ذٰلك، فهُو حُكْمٌ يُصادِفُ الصوابَ تارةً، ويُخالِفُه تارةً أُخْرى»[2]! ولا مجالَ فيهِ للتَّشنيعِ والإقذاعِ في القولِ!

---

(١) كما يحلو لعبد الله أن يسمِّيه!

(٢) كما قال أحمد الغُماري في رسالته المذكورة (ص ١٢).

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ شيخَ الإسلامِ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ مُوافَقٌ في حُكْمِهِ هٰذا مِن قِبَلِ الإمامِ الحافظِ مؤرِّخِ الإسلامِ شمسِ الدِّينِ الذَّهبيِّ ـ رحمَهُ اللهُ ـ؛ كما في «المُنْتَقى مِن مِنهاجِ الاعتدالِ» (ص ٣٢٢)، حيثُ أَورَدَ فيهِ كلامَ شيخِ الإسلامِ وأَقرَّهُ!

والخُلاصةُ:

إنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ إمامٌ ضَليعٌ في علمِ الحَديثِ ومعرفةِ عِلَلِهِ[1]، يؤدِّيهِ اجتهادُهُ وبَحْثُهُ وثَقابةُ نَظَرِهِ إلى إطلاقِ القولِ في بعضِ ما يستَنْكِرُهُ مِن مُتونٍ ومروياتٍ؛ للمُخالَفَةِ أَو المُغايَرَةِ.

وكثيراً ما يُوافِقُ الصَّوابَ، ونادِراً ما **يَكونُ لهُ أَجْرٌ واحِدٌ**، «فتلكَ طَبيعَةُ البَشَرِ»؛ كما قالَهُ الغُماريُّ في «رسالَتِهِ» (ص ١٤)!

وبخاصَّةٍ أَنَّ شيخَ الإسلامِ إنَّما يكتُبُ مُعْظَمَ مؤلَّفاتِهِ مِن حفظِهِ، ويصنِّفُها من ذاكِرَتِه؛ كما قالَ تلميذُهُ ابنُ عبدالهادِي في «العقودِ الدُّرِّيَّةِ» (ص ٢٦).

فلماذا ـ أَيُّها الغُماريُّ ـ هٰذا التَّنافُرُ في القولِ؟!

«أَمْ أَنْتَ تَزِنُ بميزانَيْنِ وتَكيلُ بكَيْلَيْنِ؟!»[2].

---

(١) وقال فيه الإمامُ الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ» (رقم ١١٧٥):

«وبرع في علم الرجال وعلل الحديث وفقهه».

وقال فيه:

«كلُّ حديثٍ لا يعرفُه ابنُ تيمية؛ فليس بحديث».

وانظر: «شذرات الذهب» (٥ / ٨٢).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (٣ / ١٤).

القِسْمُ الخامِسُ

تَتْمِيمُ البَحْثِ مَتْناً

قالَ الغُمارِيُّ (ص ٨ ـ ٩):

«ونقولُ على سبيلِ التَّنَزُّلِ: لو فرضْنا أَنَّ القصَّةَ ضعيفةٌ **تطْيباً لخَاطِرِ الألبانِيِّ**، وأَنَّ روايةَ ابنِ أَبي خيثمةَ معلولةٌ؛ كما في **مُحاوَلَةِ** ابنِ تيْمِيَّةَ؛ قُلْنا: في حديث توسُّلِ الضَّريرِ **كِفايةٌ وغَناءٌ**؛ لأنَّ النبيَّ حينَ علَّمَ الضَّريرَ ذٰلك التَّوَسُّلَ؛ دَلَّ على مشروعيَّتِهِ في جميعِ الحالاتِ، ولا يجوزُ أَنْ يُقالَ عنهُ: توسُّلٌ مُبْتَدَعٌ، ولا يجوزُ تخصيصُهُ بحالِ حياتِهِ ﷺ، **ومَنْ خَصَّصَهُ؛ فهُو المُبْتَدِعُ حَقيقةً**؛ لأنَّهُ عطَّلَ حديثاً صحيحاً، وأَبطلَ العَمَلَ بِهِ، **وهُو حَرامٌ**.

والألبانِيُّ ـ عفا اللهُ عنهُ ـ **جَريءٌ** على دَعْوى التَّخصيصِ والنَّسخِ؛ لمجرَّدِ خِلافِ رَأْيِهِ وهَواهُ.

فحَديثُ الضَّريرِ لو كانَ خاصّاً بِهِ؛ **لَبَيَّنَهُ** النبيُّ ﷺ؛ كما بيَّنَ لأبي بُردَةَ أَنَّ الجَـذْعَـةَ مِن المَعْـزِ تُجْزِئُهُ في الأضحيَةِ، ولا تُجْزِئُ غيرَهُ؛ كما في «الصحيحينِ»، وتأْخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ لا يجوزُ»!

هٰذا كلامُ الغُمارِيِّ!!

قلتُ: وهٰذا الكلامُ تضمَّنَ أَباطيلَ:

○ **أَوَّلاً**:

قولُـهُ: «. . . لأنَّ النبيَّ حينَ علَّمَ الضَّريرَ ذٰلك التوسُّلَ؛ دَلَّ على مشروعيَّتِهِ في جَميعِ الحالاتِ. . .»!

فهٰذا مُنْكَرٌ مِن القولِ، تُبْطِلُهُ دِلالةُ الحديثِ، وتُبيِّنُ فسادَهُ:

ولقـد فَنَّـدَ هٰذا الهَذَيانَ شيخُنا الألبانيُّ في «التوسُّلِ» (٧٠ ـ ٧٧) بكلامٍ مُطوَّلٍ علميٍّ متينٍ **لم يُشِرْ إليهِ الغُمارِيُّ** أَدنى إشارةٍ، ولم يتعَقَّبْهُ بأَقلِّ كلمةٍ (!) أَنْقُلُهُ ـ لِنفاسَتِه ـ بطولِهِ:

قالَ ـ فَسَحَ اللهُ مُدَّتَهُ ـ:

«يرى المُخالِفونَ أَنَّ هٰذا الحديثَ يدلُّ على جَوازِ التوسُّلِ في الدُّعاءِ بجاهِ النبيِّ ﷺ أَو غيرِهِ مِن الصَّالِحينَ، إذ فيهِ أَنَّ النبيَّ ﷺ عَلَّمَ الأعْمَى أَنْ يتوسَّلَ بهِ في دُعائِهِ، وقد فعَلَ الأعْمى ذٰلك، فعادَ بصيراً.

وأَمَّـا نحنُ؛ فنرى أَنَّ هٰذا الحديثَ **لا حُجَّةَ لهُم فيهِ** على التوسُّلِ المُخْتَلَفِ فيهِ، وهو التوسُّلُ بالذَّاتِ، بل هُو دَليلٌ آخَرُ على النَّوعِ الثَّالِثِ مِن أَنواعِ التوسُّلِ المَشروعِ (١)؛ لأن توسُّلَ الأعمى إنَّما كانَ **بدُعائِهِ**.

والأدلَّةُ على مَا نَقولُ مِن **الحَديثِ نَفْسِهِ** كثيرةٌ، وأَهمُّها:

أَوَّلاً: أَنَّ الأعمى إنَّما جاءَ إلى النبيِّ ﷺ؛ ليَدْعُو لهُ، وذٰلكَ قولُهُ: «**ادْعُ اللهَ أَنْ يُعافِيَني**»، فهُو قدْ توسَّلَ إلى اللهِ تعالى بدُعائِهِ ﷺ؛ لأنَّهُ يعلَمُ أَنَّ دُعاءَهُ ﷺ أَرْجَى للقَبولِ عندَ اللهِ؛ بخلافِ دُعاءِ غيرِهِ.

ولو كانَ قَصْدُ الأعمى التوسُّلَ بذاتِ النبيِّ ﷺ أَو جاهِهِ أَو حَقِّهِ؛ لما

---

(١) وهو التوسُّل بدعاء الرجل الصالح.

كانَ ثمَّةَ حاجةٌ بهِ إلى أَنْ **يأْتِيَ النَّبيَّ** ﷺ، ويَطْلُبَ منهُ الدُّعاءَ لهُ، بل كانَ يقعُدُ في بيتِهِ، ويدعو ربَّهُ بأَنْ يقولَ مَثلاً: «اللهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ بجاهِ نبيِّكَ ومنزلَتِهِ عندَكَ أَنْ تَشْفِيَني، وتَجْعَلَني بصيراً».

ولكنَّـهُ **لم يَفْعَـلْ**، لمـاذا؟ لأنهُ عربيٌّ يفهَمُ معنى التوسُّلِ في لغةِ العربِ حقَّ الفهْمِ، ويعرِفُ أَنَّهُ ليس كلمةً يقولُها صاحِبُ الحاجةِ، يذكُرُ فيها اسمَ المتوسَّلِ بهِ، بل لا بُدَّ أَنْ يشتَمِلَ على المَجيءِ إلى مَن يعتقِدُ فيهِ الصلاحَ والعلمَ بالكتابِ والسنَّةِ، **وَطَلَبِ الدُّعاءِ منهُ لهُ**.

ثانياً: أَنَّ النبيَّ ﷺ وَعَدَهُ بالدُّعاءِ مع نُصْحِهِ له ببيانِ ما هُو الأفضلُ لهُ، وهو قولُه ﷺ: «إِنْ شئتَ؛ دعوتُ، وإِنْ شئتَ؛ صبرْتَ، فهُو خيرٌ لكَ».

وهٰذا الأمرُ الثاني هو ما أَشارَ إليهِ ﷺ في الحديثِ الذي رواهُ عن ربِّهِ تَبـارَكَ وتَعالى أَنَّهُ قالَ: «إذا ابتَلَيْتُ عبدي بحَبيبَتَيْهِ ـ أَي: عَيْنَيْهِ ـ فصبَرَ؛ عَوَّضْتُهُ منهُما الجَنَّةَ»[1].

ثالثاً: إصرارُ الأعمى على الدُّعاءِ، وهو قولُهُ: «**فادْعُ**». فهٰذا يقتضي أَنَّ الرَّسولَ ﷺ دَعا لهُ؛ لأَنَّهُ ﷺ خَيْرُ مَنْ وفى بما وَعَدَ، وقد وعَدَهُ بالدُّعاءِ لهُ إِنْ شاءَ؛ كما سَبَقَ، فقد شاءَ الدُّعاءَ، وأَصرَّ عليهِ، **فإِذَنْ؛ لا بُدَّ أَنه ﷺ دَعَا لهُ**، فثبتَ المُرادُ.

وقد وجَّهَ النبيُّ ﷺ الأعمى بدافعٍ مِن رحمَتِهِ، وبحرصٍ منهُ على أَنْ يستَجيبَ اللهُ تعـالى دُعاءَهُ فيهِ، وجَّهَهُ إلى النوعِ الثَّاني من التوسُّلِ

(١) رواه البخاري عن أنس، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٠١٠).

المشروعِ ، وهو التوسُّلُ بالعملِ الصَّالحِ ؛ ليَجْمَعَ لهُ الخيرَ مِن أَطرافِهِ، فأَمَرَهُ أَنْ يتوضَّأَ، ويُصلِّي ركعتينِ، ثم يَدْعوَ لنفسِهِ، وهٰذه الأعمالُ طاعةٌ للهِ سُبحانَه وتعالى يُقَدِّمُها بينَ يدي دُعاءِ النبيِّ ﷺ، وهِيَ تَدْخُلُ في قولِه تعالى : ﴿وابْتَغُوا إليهِ الوَسِيْلَةَ﴾[1].

وهٰكذا؛ فلم يكتَفِ الرَّسولُ ﷺ بدعائِهِ للأعمى الذي وَعَدَهُ بِهِ، بل شغلَهُ بأَعمالٍ فيها طاعةٌ للهِ سبحانَه وتعالى، وقُرْبَةٌ إليهِ؛ ليكونَ الأمرُ مكتَمِلاً مِن جميعِ نواحيهِ، وأَقربَ إلى القَبولِ والرِّضا مِن اللهِ سبحانَه وتعالى.

وعَلى هٰذا؛ فالحادِثَةُ كُلُّها تدورُ حولَ الدُّعاءِ ـ كما هُو ظاهِرٌ ـ وليس فيها ذِكْرُ شيءٍ مِمَّا يزعُمونَ.

وقد **غَفَلَ عن هٰذا الشيخُ الغُمارِيُّ أو تَغافَلَ**، فقالَ في «المِصْباحِ» (ص٢٤):

«وإِنْ شئتَ دعوتُ؛ أَي: وإِنْ شئتَ علَّمتُكَ دُعاءً تَدْعو بِهِ، ولقَّنْتُكَ إِيَّاهُ، وهٰذا التأْويلُ واجبٌ؛ ليتَّفِقَ أَولُ الحديثِ مع آخِرِه»!

قلتُ: **هٰذا التأْويلُ باطلٌ؛ لوجوهٍ كثيرةٍ**؛ منها: أَنَّ الأعمى إِنَّما طَلَبَ منهُ ﷺ أَنْ يدعُو لهُ، لا أَنْ يُعَلِّمَهُ دُعاءً، فإِذا كانَ قولُهُ ﷺ لهُ: «وإِنْ شئتَ دعوتُ» جواباً على طلبِهِ؛ تعيَّنَ أَنَّهُ الدُّعاءُ لهُ، **ولا بُدَّ**، وهٰذا المعنى هو الذي يتَّفِقُ مع آخِرِ الحديثِ، **ولذٰلكَ رأَينا الغُمارِيَّ لم يتعرَّضْ لتفسيرِ قولِه في آخِرِهِ**: «اللهُمَّ فشَفِّعْهُ فيَّ وشَفِّعْني فيهِ»؛ لأَنَّهُ صريحٌ في أَنَّ التوسُّلَ

(١) المائدة: ٣٥.

كانَ بدعائِهِ ﷺ؛ كما بيَّنَّاهُ فيما سلَفَ.

ثمَّ قالَ:

«ثمَّ لو سلَّمْنا أَنَّ النبيَّ ﷺ دَعا للضَّريرِ؛ فذٰلك لا يمنَعُ مِن تعميمِ الحديثِ في غيرِهِ»!

قلتُ: وهٰذه **مُغالَطَةٌ مكشوفَةٌ**؛ لأنَّهُ لا أَحدَ يُنْكِرُ تعميمَ الحديثِ في غيرِ الأعْمى في حالةِ دُعائِهِ ﷺ لغيرِهِ، ولكنْ لمَّا كانَ الدُّعاءُ منهُ ﷺ بعدَ انتقالِهِ إلى الرَّفيقِ الأعْلى غيرَ معلومٍ بالنسبةِ للمتوسِّلينَ في شتَّى الحوائجِ والرَّغَباتِ، وكانُوا هُم أَنْفُسُهُم لا يتوسَّلُونَ بدُعائِهِ ﷺ بعدَ وفاتِهِ؛ لذٰلك اخْتَلَفَ الحُكْمُ، **وكانَ هٰذا التَّسليمُ مِن الغُمارِيِّ حُجَّةً عليهِ**.

رابعاً: أَنَّ في الدُّعاءِ الذي علَّمَهُ رسولُ اللهِ ﷺ إيَّاهُ أَنْ يقولَ: «اللهُمَّ فَشَفِّعْهُ فيَّ»[1]، وهٰذا يستَحيلُ حملُهُ على التوسُّلِ بذاتِهِ ﷺ، أو جاهِهِ، أو حَقِّهِ، إذ إنْ المعنى: اللهُمَّ اقْبَلْ شفاعتهُ ﷺ فيَّ، أي: اقبلْ دُعاءَهُ في أَنْ تَرُدَّ عليَّ بصري، والشَّفاعَةُ لغةً الدُّعاءُ، وهو المرادُ بالشَّفاعَةِ الثابتةِ لهُ ﷺ ولغيرِهِ مِن الأنبياءِ والصَّالِحينَ يومَ القيامَةِ، وهٰذا يُبَيِّنُ أَنَّ الشَّفاعَةَ أَخَصُّ مِن الدُّعاءِ، إذ لا تكونُ إلّا إذا كانَ هُناكَ اثنانِ يطلُبانِ أَمراً، فيكونُ أَحدُهما شفيعاً للآخرِ؛ بخلافِ الطالبِ الواحِدِ الذي لم يُشَفِّعْ غيرَه؛ قالَ في «لسانِ العَرَبِ»:

«الشفاعَةُ كلامُ الشَّفيعِ للمَلِكِ في حاجةٍ يسأَلُها لغيرِهِ، والشَّافعُ الطالبُ لغيرِهِ، يتشفَّعُ بهِ إلى المَطْلوبِ، يُقالُ: تشفَّعْتُ بفلانٍ إلى فلانٍ،

---

(١) انظر التعليق الآتي.

فشَفِّعْني فيهِ».

فثَبَتَ بهٰذا الوجهِ أيضاً أَنَّ توسُّلَ الأعمى إنَّما كانَ بِدعائِهِ ﷺ لا بذاتِهِ.

خامِساً: أَنَّ ممَّا علَّمَ النبيُّ ﷺ الأعمى أَنْ يقولَهُ: «وشَفِّعْني فيهِ»[1]؛ أَيْ: اقبلْ شفاعَتي ـ أَيْ: دُعائي ـ في أَنْ تَقْبَلَ شفاعَتَهُ ﷺ ـ أي: دُعاءَهُ ـ في أَنْ تَرُدَّ عليَّ بصري.

هٰذا الذي لا يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ من هٰذه الجُملةِ سواهُ.

ولهٰذا ترى المُخالِفينَ يتجاهَلُونَها، ولا يتعرَّضونَ لها من قريبٍ أَو مِن بعيدٍ[2]؛ لأَنَّها تنسِفُ بنيانَهُم مِن القواعِدِ، وتجتَثُّهُ مِن الجُذورِ، وإِذا سمِعوها رأَيْتَهُم ينظُرونَ إِليكَ نَظَرَ المغشِيِّ عليهِ، ذٰلك أَنَّ شفاعةَ الرَّسولِ ﷺ في الأعمى مفهومةٌ، **ولكنَّ شفاعَةَ الأعمى في الرَّسولِ ﷺ كيفَ تكونُ؟**

لا جوابَ لذٰلك عندَهم أَلبتَّة.

---

(١) هٰذه الجملة صَحَّت في الحديث، أخرجها: أحمد، والحاكم وصحَّحه، ووافقه الذهبيُّ، وهي وحدَها حُجَّةٌ قاطعة على أن حملَ الحديث على التوسُّل بالذات ـ كما ذهب إليه بعض المؤلِّفين حديثاً، [**ومنهُم الغُماريُّ**] ـ باطلٌ، والظاهرُ أنهم علموا ذٰلك، ولهٰذا لم يوردوا هٰذه الجملةَ مطلقاً، **الأمرُ الذي يدلُّ على مبلغ أمانتهم في النقل!**

وقريبٌ من هٰذا أنهم أوردوا الجملة التي قبلَها: «اللهم فشفِّعْهُ فيَّ» من الأدلَّة على التوسُّل بالذات، وأما توضيحُ دلالتِها على ذٰلك؛ فمما لم يتفضَّلوا به على القُرَّاء، ذٰلك لأنَّ فاقد الشيء لا يعطيهِ! (منه).

(٢) كما فعل الغُماريُّ في رسائله الثلاثةِ في التوسُّل!! (ع).

وممَّا يدلُّ على شعورِهم بأَنَّ هٰذه الجملةَ تُبْطِلُ تأْويلاتِهم: أَنَّكَ لا ترى واحداً منهُم يستعمِلُها، فيقولُ في دُعائهِ مثلاً: اللهُمَّ شَفِّعْ فيَّ نبيَّكَ، وشَفِّعْني فيهِ.

سادِساً: أَنَّ هٰذا الحديثَ ذكرَهُ العُلماءُ في **مُعْجِزاتِ النبيِّ ﷺ ودُعائهِ المُستَجابِ**، وما أَظهرَ اللهُ ببَرَكَةِ دُعائهِ مِن الخوارِقِ والإبراءِ مِن العاهاتِ؛ فإِنَّهُ بدُعائهِ ﷺ لهٰذا الأعمى أَعادَ اللهُ عليهِ بصَرَهُ، ولذٰلك رواهُ المُصَنِّفونَ في «دلائلِ النُّبُوَّةِ» كالبيهَقيِّ وغيرِه.

فهٰذا يدلُّ على أَنَّ السرَّ في شفاءِ الأعمى إِنَّما هُو دُعاءُ النبيِّ ﷺ، ويؤيِّدُهُ أَنَّهُ لو كانَ السِّرُّ هو في دُعاءِ الأعمى وحدَهُ دونَ دُعائهِ ﷺ؛ لكانَ كلُّ مَن دَعا بهِ مِن العُميانِ؛ مُخْلِصاً إِليهِ تعالى، مُنيباً إِليهِ؛ قد عُوفِيَ، بل على الأقلِّ لَعُوفِيَ واحِدٌ منهُم، وهٰذا ما لم يَكُنْ، **ولعلَّهُ** لا يكونُ أَبداً.

كما أَنَّهُ لو كان السِّرُّ في شِفاءِ الأعمى أَنَّهُ توسَّلَ بجاهِ النبيِّ ﷺ وقَدْرِهِ وحَقِّهِ ـ كما يَفْهَمُ عامَّةُ المتأَخِّرينَ ـ؛ لكانَ مِن المفروضِ أَنْ يَحْصُلَ هٰذا الشِّفاءُ لغيرِهِ مِن العُميانِ الذينَ يتوسَّلُونَ بجاهِهِ ﷺ، بل ويضمُّونَ إِليهِ أَحياناً جاهَ جميعِ الأنبياءِ والمُرْسَلينَ، وكُلِّ الأولياءِ والشُّهداءِ والصَّالحينَ، وجاهَ كُلِّ مَن لهُ جاهٌ عندَ اللهِ مِن الملائكةِ والإِنسِ والجِنِّ أَجْمعينَ! ولم نعْلَمْ ـ ولا نَظُنُّ أَحداً قد عَلِمَ ـ حصولَ مثلِ هٰذا خلالَ هٰذه القرونِ الطويلةِ بعدَ وفاتِهِ ﷺ إِلى اليومِ.

إِذا تبيَّنَ للقارىءِ الكريمِ ما أَورَدْناهُ مِن الوجوهِ الدَّالَّةِ على أَنَّ حديثَ الأعمى إِنَّما يدورُ حولَ التوسُّلِ بدُعائهِ ﷺ، وأَنَّهُ لا عَلاقةَ لهُ بالتوسُّلِ

بالذاتِ؛ فحينئذٍ يتبيَّنُ لهُ أَنَّ قولَ الأعمى في دُعائِهِ: «اللهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ وأَتوسَّلُ إِليكَ بنبيِّكَ محمَّدٍ ﷺ»؛ إِنَّما المرادُ بهِ: أَتوسَّلُ إِليكَ بدُعاءِ نبيِّكَ؛ أَي: **على حذفِ المضافِ**، وهٰذا أَمرٌ معروفٌ في اللغةِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فيها والعِيْرَ الَّتي أَقْبَلْنا فِيها﴾[1]؛ أَيْ: أَهلَ القريةِ وأَصحابَ العِيرِ.

ونحنُ ومُخالِفونَا مُتَّفقونَ على ذٰلك؛ أَيْ: على تقديرِ مُضافٍ مَحذوفٍ، وهو مثلُ ما رأَيْنا في دُعاءِ عُمرَ وتوسُّلِهِ بالعبَّاس، فإِمَّا أَنْ يكونَ التقديرُ: (إِنِّي أَتوجَّهُ إِليكَ بـ[جاهِ] نبيِّكَ، ويا محمَّدُ! إِنِّي توجَّهْتُ بـ[ذاتِ] كَ [أَو مكانتِكَ] إِلى ربِّي)؛ كما يزعُمونَ، وإِمَّا أَنْ يكونَ التَّقديرُ: (إِنِّي أَتوجَّهُ إِليكَ بـ[دُعاءِ] نبيِّكَ، ويا محمَّدُ! إِنِّي توجَّهْتُ بـ[دُعائِ] كَ إِلى ربِّي)؛ كما هو قولُنا.

ولا بُدَّ لترجيحِ أَحدِ التَّقديرَيْنِ مِن دليلٍ يدلُّ عليهِ:

فأَمَّا تقديرُهُم: (بجاهِهِ)؛ فليس لهُم عليهِ دَليلٌ لا مِن هٰذا الحديثِ ولا مِن غيرِهِ، إِذ ليس في سباقِ الكلامِ ولا سياقِهِ تصريحٌ أَو إِشارةٌ لذكرِ الجاهِ، أَو ما يدلُّ عليهِ إِطلاقاً، كما أَنه ليس عندَهُم شيءٌ مِن القرآنِ أَو مِن السنَّةِ أَو مِن فِعْلِ الصَّحابَةِ يدلُّ على التوسُّلِ بالجاهِ، **فَبَقِيَ تقديرُهُمْ مِن غيرِ مُرَجِّحٍ**، فسَقَطَ مِن الاعتبارِ، والحمدُ للهِ.

أَمَّا تقديرُنا؛ فيقومُ عليهِ أَدلَّةٌ كثيرةٌ، تقدَّمت في الوجوهِ السَّابقةِ.

وثَمَّةَ أَمرٌ آخَرُ جديرٌ بالذِّكرِ، وهو أَنَّهُ لو حُمِلَ حديثُ الضَّرير على

---

(١) يوسف: ٨٢.

ظاهِرِهِ ـ وهو التوسُّلُ بالذَّاتِ ـ؛ لكانَ **مُعَطِّلاً** لقولِهِ فيما بعدُ: «اللهُمَّ فشَفِّعْهُ فيَّ، وشَفِّعْني فيهِ»، وهٰذا لا يجوزُ كما لا يخفى، فوجبَ التوفيقُ بينَ هٰذهِ الجملةِ والتي قبلَهـا، وليس ذٰلك إلَّا على ما حَمَلْناهُ مِن أَنَّ التوسُّلَ كانَ بالدُّعاءِ، **فَثَبَتَ المُرادُ**، وبطلَ الاستدلالُ بهِ على التوسُّلِ بالذاتِ، والحمدُ للهِ.

على أَنَّني أَقولُ: لو صحَّ أَنَّ الأعمى إنَّما توسَّلَ بذاتِهِ ﷺ؛ فيكونُ حُكْماً خاصّاً بهِ ﷺ، لا يُشارِكُهُ فيهِ غيرُه من الأنبياءِ والصَّالِحينَ، **وإلحاقُهُم بهِ مِمَّا لا يقبَلُهُ النَّظرُ الصَّحيحُ**؛ لأنَّهُ ﷺ سيِّدُهُم وأَفضلُهم جميعاً، فيُمْكِنُ أَنْ يكـونَ هٰذا مِمَّا خَصَّهُ اللهُ بهِ عليهِم ككثيرٍ مِمَّا صحَّ بهِ الخبرُ، **وبابُ الخُصـوصِيَّاتِ لا تدخُلُ فيهِ القِياساتُ**، فمَن رأَى أَنَّ توسُّلَ الأعمى كانَ بذاتِهِ ﷺ؛ فعليهِ أَنْ يقِفَ عندَه، ولا يزيدَ عليهِ؛ كما نُقِلَ عن الإمامِ أَحمدَ والشيخِ العزِّ بنِ عبدالسلامِ ـ رحمهُما اللهُ تعالى ـ.

هٰذا هُو الذي يقتَضيهِ البَحْثُ العلميُّ معَ الإنصافِ، واللهُ المُوَفِّقُ للصَّوابِ».

انتهى بطولِهِ مِن كلامِ شيخِنا.

قلتُ: وهٰذا كلُّهُ ـ ولله الحمدُ ـ يدلُّ دِلالةً أَكيدةً على بُطلانِ ما قالَهُ الغُماريُّ بعْدُ، وهُو:

○ ثانياً:

قولُهُ: «فحديثُ الضَّريرِ لو كانَ خاصّاً بهِ؛ لبيَّنَهُ النبيُّ ﷺ كما بيَّنَ...»!

إذ ليس مِن شَرْطِ معرفةِ الخُصوصيَّةِ صراحةُ اللفظِ، وإنَّما قدْ يُفْهَمُ هٰذا ضِمْنِيّاً مِن بعضِ أفعالِه ﷺ التي «تُلْمَحُ فيهِ الخُصوصيَّةُ»[1]، فكلامُ الغُماريِّ تمحُّلٌ غيرُ سويٍّ!

○ **ثالثاً**:

قولُهُ: «وتأْخيرُ البَيانِ عن وقتِ الحاجَةِ لا يَجوزُ»!

وهٰذا عَجَبٌ، يدلُّ على مَدى معْرِفَةِ الغُمارِيِّ بعِلْمِ الأصولِ، وتخريجِ الفُروعِ على الأصولِ!! وهو يقولُ عن نَفْسِهِ في «سبيلِ التَّوفيقِ» (ص ٤٣): إنَّهُ «قويٌّ فيهِ»!

وبيانَ ذٰلك من وجهين:

أوَّلاً: أنَّ هُناكَ خِلافاً مَشهوراً بينَ أهْلِ العلمِ في هٰذه المسألةِ على مذاهبَ عدَّةٍ؛ كما تراهُ مبسوطاً في «شرحِ جَمْعِ الجَوامعِ» (٢ / ٤٧) للمحلِّي، و«الإحكام» (٢ / ١٢٤ ـ ١٣٢) للآمدي، و«المعتمد» (١ / ٣٤٢) لأبي الحُسين البصري، و«شرح الإسنوي» (٥ / ١٨٤)، و«فتح الباري» (٤ / ١٣٥)، وغيرها!

ثانياً: أنَّ الغُماريَّ خَلَطَ[2] بينَ قاعِدةِ «تأْخيرِ البيانِ عن وقتِ

---

(١) «أفعال الرسول ودلالتها على الأحكام الشرعية» (١ / ٢٦٨)، محمد سليمان الأشقر.

(٢) سبحان الله! وقد كان هو نفسه ـ هداه الله ـ قد انتقد شيخنا في هٰذه المسألة في «القول المقنع» (ص ١٧)! لكنْ بغيرِ علمٍ!!

وها هنا أمرٌ مهمٌّ أيضاً:

وهو أنه قد حدثني أحدُ طلبة العلم المصريِّين الثقات لما التقيتُه في مدينةِ الرياض =

الحاجَةِ»، وقاعدة «تأْخيرِ البَيانِ عنْ وَقْتِ الخِطابِ»!!

قالَ الشَّوكانيُّ في «إرشادِ **الفُحولِ**» (ص ١٧٣):

«اعلَمْ أَنَّ كُلَّ ما يَحتـاجُ إلى البَيانِ مِن مُجْمَـلٍ وعـامٍّ، ومجـازٍ ومشْتَرَكٍ، وفعلٍ متردِّدٍ ومطلَقٍ: إذا تَأَخَّرَ **بيانُهُ**؛ فذٰلك على وجهين:

الأوَّل: أَن يتأَخَّرَ عن وقتِ **الحَاجَةِ**، وهو الوقتُ الذي إذا تأَخَّرَ البيانُ عنـهُ؛ لم يتمكَّنِ المكلَّفُ مِن المَعْـرِفَةِ لما تضمَّنَهُ الخِطابُ، **وذٰلك في الوَاجِباتِ الفَوْرِيَّةِ** لم يَجُزْ؛ لأنَّ الإتيانَ بالشيءِ معَ عَدَمِ العلمِ بهِ ممْتَنِعٌ عندَ جميعِ القائلينَ بالمنعِ مِن تكليفِ ما لا يُطاقُ...».

ثمَّ قالَ بعدَ كلامٍ:

«**الثَّـاني**: تأْخيرُهُ عن وقتِ وُرودِ **الخِـطابِ** إلى وقتِ الحـاجةِ إلى الفِعْلِ، **وذٰلكَ في الوَاجِباتِ التي ليسَتْ بفَوْرِيَّةٍ**، حيثُ يكونُ الخِطابُ لا ظاهِـرَ لهُ؛ كالأسمـاءِ المتواطِئةِ والمشتَرَكَةِ، أَو لهُ ظاهِرٌ وقد اسْتُعْمِلَ في خِلافِهِ؛ كتأْخيرِ **التَّخصيصِ** والنسخ ونحو ذٰلك...».

فأَيَّ المسْأَلَتَيْنِ أَردْتَ أَيُّها الغُماريُّ[1]؟!

وهل مسأَلةُ التوسُّلِ مِن «الواجباتِ»! حتى تُنَزَّلَ عليها هٰذه القاعدةُ؟!

«وهٰذا يرجِعُ إلى جَهْلِهِ بعلمِ الأصولِ وقواعِدِ الاستِنْباطِ»؛ كما قالَ

= هٰذا العـامَ؛ أنـه حضَـرَ على عبـدالله الغُمـاريِّ في القاهرةِ دروس «الوَرَقات...» لإمام الحرمين، فكان ترجيحُ الغماريِّ لهٰذه المسألة عكس ما أثبتَه هنا، ونفياً لأن يكون تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز!!

(١) مع أنَّ هٰذا التفريق واردٌ في كثير من كتب الأصول ـ كما تقدَّم ـ، ومنها «اللمع» (ص ١٥٩) لأبي إسحاق الشيرازي، **وهو مطبوعٌ بتخريجِ الغُماريِّ!**

في رسالتِهِ هٰذه نفسِها (ص ١٠) واصِفاً ـ بباطلٍ ـ شيخَنا!

إذا وَضَحَ ما سَلَفَ؛ يظهَرُ لكَ بُطلانُ قولِ الغُماريِّ، وهو:

○ **رابعاً:**

«والألبانيُّ عفا اللهُ عنهُ جريءٌ على . . .»!

فأقـولُ: نعم؛ إنَّهُ جريءٌ، لكنَّها جرأةٌ محمودةٌ، قائمةٌ على ساقِ العلمِ، مبنيَّةٌ على قواعِدِ الأدلَّةِ . . .

وليستْ كجرأةِ الغُماريِّ القائمةِ على الهَوى والتَّحريفِ . . .

وليستْ كَدلائلِ الغُماريِّ المبنيَّةِ على التَّلْبيسِ والتَّدْليسِ . . .

وليستْ كَحُجَجِ الغُماريِّ المعتَمِدَةِ على الخَلْطِ والتَّغْريرِ . . .

والبَعْرَةُ تدُلُّ على البَعيرِ!!

○○○○○

القِسْمُ السَّادِسُ

رَدُّ جَوابِ الاعْتِذارِ

○ **أَوَّلاً:**

قالَ الغُماريُّ (ص ٩ ـ ١٠) تحتَ عنوان «اعتذارٌ وجوابُهُ»:

«قد يُقالُ: الدَّاعي إلى تَخصيصِ الحَديثِ بحالِ حياةِ النبيِّ ﷺ ما فيهِ مِن نِدائِهِ، وهُو عُذْرٌ مقبولٌ. والجوابُ: أَنَّ هٰذا اعتذارٌ مردودٌ؛ لأَنَّهُ تواتَرَ عن النبيِّ ﷺ تعليمُ التَّشهُّدِ في الصَّلاةِ، وفيهِ السلامُ عليهِ بالخِطابِ، ونداؤهُ: (السَّلامُ عليكَ أَيُّها النبيُّ)...».

إلى آخرِ كَلامِهِ هُنا.

وهٰذا كلُّهُ تكرارٌ منهُ ـ هَداهُ اللهُ سُبُلَ الرَّشادِ ـ لِما سطَّرَهُ في «القولِ المُقْنِع»!

فما لهُ يُكَرِّرُ ويُعيدُ؟!

أَفَرَغَتْ جَعْبَتُهُ؟!

ولقدْ نَقَضْتُ كلامَهُ ـ ولله الحمدُ ـ وفنَّدْتُ شُبُهاتِهِ في كتابي «المُطْلع على أَباطيلِ القولِ المُقْنِع» (ق ٧٥ ـ ٧٨)، بيَّنْتُ فيهِ تمويهَهُ وتَلبيسَهُ، وخَلْطَه أُصوليّاً ولغويّاً وحديثيّاً!!

وللفـائـدةِ أقـولُ: أشـارَ الغُمـاريُّ (ص ٩) إلى حديثِ عَرْضِ الأعمالِ؛ قائلاً:

«مَعَ أنَّهُ صحَّ عنِ النبيِّ ﷺ أنَّ أعمالَنَا تُعْرَضُ عليهِ...»!!

قلتُ: ولهُ في ذٰلك رِسالَةٌ مُفْرَدَةٌ، مَلأها تَدْليساً وتَمْويهاً وتَسْفيهاً.

ولَقَـدْ فَرَغَ شيخُنـا الألبـانيُّ ـ نَفَعَ اللهُ بِعُلومِهِ ـ أخيراً مِن كِتابةِ رَدٍّ مفصَّلٍ مطوَّلٍ عليها عنوانُهُ: «غايَةُ الآمال في بَيانِ ضَعْفِ حَديثِ عرضِ الأعمال والرَّدِّ على الغُماري في تَصحيحِهِ بصحيحِ المَقال»[1].

فيهِ تَعْرِيَةُ الغُماريِّ مِن دعاويهِ العَريضَةِ الباطلةِ، وكشفُ انحرافاتِه وتضليلاتِهِ المنثورةِ في بعضِ رسائلِهِ ومؤلَّفاتِهِ!!

○ **ثانياً:**

ثُمَّ تكلَّمَ الغُماريُّ (ص ١٠) على شيخِنا الألبانيِّ بكلامٍ سُوقِيٍّ، ملؤهُ الحِقْـدُ، ويقـطرُ البَغْضاءَ!! يدلُّكَ على طَريقةِ الغُمارِيِّ في «شَتْمِ مُخالِفيهِ بأَقْذَرِ الشَّتائِمِ»[2]...

ولو أَرَدْنا قَلْبَها عليهِ لَلَبِسَتْهُ لَبوساً لا انفِكاكَ لهُ مِنها؛ إلَّا بالتوبةِ والإنابةِ والرُّجوعِ عنها!

○ **ثالثاً:**

ثُمَّ كَرَّ بعدَها (ص ١٠ ـ ١١) رَدّاً على شيخِ الإسلامِ وعَلَمِ الأعلامِ الإمـام ابنِ تَيْمِيَّةَ الحَـرَّانيِّ النُّمَيْريِّ ـ رحمـهُ اللهُ ـ؛ واصِفـاً لهُ بالنِّفاقِ،

---

(١) وقد أشار إليه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥٨٥٧ ـ مخطوط).

(٢) كما قال الغُماريُّ نفسُه في رسالته (ص ١٠) واصفاً ـ بباطلٍ ـ شيخَنا!

واعتِناقِ البِدَعِ الكُفْرِيَّةِ... بقلبٍ طافحٍ ببُغْضِ أَهلِ السُّنَّةِ المُنافِحينَ عنها الحُرَّاسِ لها.

وكَلامُهُ كلُّهُ يتصبَّبُ جهلاً باطلاً، وادِّعاءً كاذِباً، وفهماً أَعوجَ سقيماً، فليس فيهِ عِلْمٌ يُرَدُّ، أَو شُبْهَةٌ تُصَدُّ!

ومِن عظيمِ أَمْرِ اللهِ العليِّ الأَعْلى ـ سُبحانَه ـ أَنَّهُ فَضَحَ هٰذا الغُمارِيَّ بما تكلَّمَ بهِ لِسانُهُ، وجَرَى بهِ بَنانُهُ، حيثُ قالَ في آخِرِ كلامِهِ (ص ١٠ ـ ١١)؛ مُشيراً إلى تلقيبِ الإمامِ ابنِ تيمِيَّة بـ«شيخِ الإِسلامِ»:

«... **وأَظنُّ بَلْ أَجْزِمُ** أَنَّ الحافظَ ابنَ ناصِرٍ[1] لو اطَّلَعَ على عقيدتِه وما فيها مِن طامَّاتٍ؛ لما كتبَ في الدِّفاعِ عنهُ كِتابَ «الرَّدِّ الوافِرِ»؛ لأَنَّهُ كتَبَهُ وهُو مغرورٌ بمَنْ أَثْنى عليهِ، وكذٰلك الآلوسيُّ ابنُ صاحِبِ «التفسيرِ»، لو عرَفَ عقيدتَهُ على حقيقَتِها؛ ما كتبَ (جِلاءَ العَيْنَيْنِ)».

فأَقولُ ـ وباللهِ التَّوفيقُ ـ: وهٰذا عينُ الكِبْرِ الذي فسَّرَهُ النبيُّ ﷺ بأَنَّهُ: «بَطْرُ الحَقِّ، وغَمْطُ النَّاسِ»[2]!! إذِ الحافظُ ابنُ ناصرِ الدِّينِ عارِفٌ بِما افْتَراهُ خُصومُ شيخِ الإِسلامِ مُعاصِروهُ عليهِ...

وهل الغُمارِيُّ؛ إِلَّا تابِعٌ لهُم، غابٌّ مِن غُثائِهِم؟!

ولا أَدَلَّ على ذٰلك مِن تقاريظِ ابنِ حجرٍ والعَيْنيِّ والتِّفْهَنِيِّ على «الرَّدِّ الوافِرِ» التي فيها الإِشارةُ الواضحةُ إلى هٰذه الشُّبُهاتِ، والردُّ الجَلِيُّ على

---

(١) إذ أَلَّف كتاباً مُستطاباً سمَّاه: «الردّ الوافر على مَن زعم أَنَّ مَن سمَّى ابنَ تيميَّة (شيخَ الإِسلامِ) كافر»!

(٢) رواه مسلم (رقم ٩١) عن ابن مسعود.

تلكُمُ الافتراءاتِ!!

وكـذا «جِلاءُ العينَيْنِ»، فهُو في حقيقتِهِ ردودٌ عَلى الافتراءاتِ التي قالَها في حَقِّهِ ابنُ حجرٍ الهَيْتَمِيّ، وردَّدَ صداها الغُمارِيُّ؛ دونَما تحقيقٍ، ومِن غيرِ تدقيقٍ، وبِلا وَعْيٍ عميقٍ!!

ومـا قولُ الغُماريِّ في صَدْرِ كَلِمَتِهِ هٰذه: «**وأَظُنُّ، بل أَجْزِمُ**»؛ إلاَّ توكيداً لحقيقةِ أَقوالِهِ، وتبييناً لحالِهِ ومآلِهِ...

وهُو ـ هَداهُ اللهُ ـ أَرادَ إيهامَ النَّاسِ في ذٰلك بحُسْنِ ظنِّهِ بابنِ ناصرِ الدِّينِ والآلوسيِّ... لكنَّها في الحقيقةِ إساءَةُ ظنٍّ كُبْرى!!

تنبيهٌ مهمٌّ جدّاً:

فقد حدَّثَنا أُستاذُنا الشيخُ حمَّادٌ الأنصارِيُّ ـ حفظَهُ اللهُ تعالى ـ ونحنُ في بيتِـهِ في المَـدينةِ النَّبَويَّةِ يومَ الثُّلاثاءِ، في التَّاسعِ والعِشْرينَ مِن شَهْرِ جُمادى الأُوْلى هٰذا العامَ (١٤١٠هـ)؛ بحضورِ عدَدٍ مِن العُلَماءِ الأفاضِلِ وطَلَبَـةِ العلْمِ؛ منهُم: فضيلَةُ الشيخِ عليِّ بنِ محمـد ناصـر الفَقيهيِّ، وفضيلةُ الشيخِ عبدِالعزيزِ القاريِّ، وفضيلةِ الشيخِ عبدِالله عُسَيلان، وغيرهم:

أَنَّ عبـدَ اللهِ الغُمـارِيَّ قد خَرَجَ معَ عَدَدٍ مِن المشـايخِ بعـدَ عامِ (١٣٩٦هـ) في رحلةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السعوديةِ، وفي طريقِ مدينةِ تبوكَ نَصَحَهُ المشايخُ وزَجَروهُ، وتَكَلَّموا معَهُ واسْتَتابُوهُ حولَ كَلامِهِ في شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، وقَدْحِهِ فيهِ! فخَنَسَ وما نَبَسَ، ووعَدَ وعْداً قاطِعاً أَنْ يتراجَعَ عنْ أَقوالِه، فورَ عودتِهِ إلى رِحالِهِ!!

لكنَّهُ نَكَصَ على عقبَيْهِ؛ كحالِ أَهلِ البدَعِ في كلِّ عصرٍ ومِصْرٍ؛ يَعِدونَ ولا يُوفونَ، ويتَكَلَّمونَ فلا يَصْدُقونَ، ويكْتُبونَ ويُحَرِّفونَ، ويُضَلِّلونَ ولا يَتَّقونَ!!

وقد كَانَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ الذينَ حَضَرُوا هٰذا الموقِفَ وشاهَدوه، وسَمِعُوهُ وعايَنُوهُ ـ إضافَةً لمُحَدِّثِنا شيخِنا العَلَّامَةِ حمَّادٍ الأنصاريِّ ـ: فضيلةُ الشيخِ بكر أبو زيد، وفضيلةُ الشيخِ أَبو بكرٍ الجزائريِّ، وفضيلةُ الشيخِ عبدِالرحمٰنِ السَّيْفِ.

فاللهُمَّ ثَبِّتْنَا واحْفَظْ عَلينا دينَنا، وزِدْ في دَعْوَةِ الحَقِّ يَقينَنا.

وخُلاصةُ القولِ في هٰذا الغُماريِّ بعدَ الذي سَبَقَ كُلِّه، وإظهارِ قُلِّهِ وجُلِّهِ؛ أَنَّـهُ: «غيرُ مؤتمَنٍ في تصحيحِـهِ وتضعيفِهِ، بل يَسْتَعْمِلُ في ذٰلك أَنواعاً مِن التَّدليسِ والخِيانَةِ في النَّقْلِ»[1].

فالحمدُ للهِ الذي كَفانا شرَّهُ، وأَبعدَ عنَّا ضُرَّهُ!!

OOOOO

(١) كما سطره الغماري بيمينه (ص ١٠) على غيره، وهو به حقيق!!

القِسْمُ السَّابِعُ
وخِتَامُها

شِعْـرٌ «سَوَّدَهُ» الغُمارِيُّ بأَبياتٍ خمسةٍ في آخِرِ «إرغامِهِ» (ص ١١) تضمَّنَ كُسوراً علميَّةً وشِعْرِيَّةً تدلُّ على أَنَّ الرَّجُلَ قد زادَ اختِلاطُهُ، وكَثُرَتْ أَخلاطُهُ، وتضاعَفَتْ أَغْلاطُهُ!!

فأَقولُ خاتِماً الرَّدَّ على «إرغامِه»، على نَسَقِ رويِّهِ ونِظامِه[1]:

إنَّ الـتَّـطاوُلَ في الـعُـلُومِ مَضَـرَّةٌ
تُوْدِي بِصـاحِبِهـا إلى الخِـذْلانِ
وتَجُـرُّ أَذْنَـابَ الضَّـلالَـةِ نَحْـوَهـا
وتُـقِـرُّ قَوْلاً ظَاهِـرَ الـبُـطْلانِ
تَدْلـيسُهـا وشَـوَاذُهـا مَعْ خَلْطِهـا
هُوَ أُسُّهـا دَوْمـاً مَدَى الحَـدَثـانِ
هَاكُـمْ مِثـالاً مِنْ شُيوخِ غُمـارَةٍ
بِجَـلائِـهِ ووُضـوحِـهِ لِعِـيانِ

---

(١) لكن مِن غيرِ كسرٍ، ولله الحمدُ!!

«والـلهُ يَهْـدِيهِـمْ ويَشْـرَحُ صَدْرَهُم

لِقَبُـولِ مَا يَبْـدُو مِنَ البُـرْهـانِ»[1]

هٰذا آخِرُ ما يسَّرَ اللهُ سُبحانَه وتعالى كَتْبَهُ في هٰذه العُجالَة؛ سائلاً اللهَ سُبحانَهُ أَنْ يهْدِيَ بما كَتَبْتُ قلوبَ ذَوي الضَّلالَة، وعُقولَ المُنْحَرفينَ؛ إِنَّهُ وليُّ ذٰلك والقادِرُ عليهِ.

○○○○○

(١) والبيت الأخير منه ـ هداه اللهُ وشرح صدره ـ!

كَسْرُ القَيْد

كَسْرُ القَيْد

الحمدُ للهِ حَقَّ حَمْدِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نَبيِّهِ وعَبْدِهِ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ووَفْدِهِ.

أَمَّا بعدُ:

فإنَّ قَيْدَ الغُلُوِّ أَصعبُ القُيودِ، وأَغلالَ العصبيَّةِ هي أَشدُّ الأغلالِ، فكيفَ إذا انْضافَ إلى ذَيْنِكَ الوَبْلَيْنِ آصارُ التشيُّعِ، وتُرَّهاتُ التصوُّفِ، وحَشْرَجاتُ التَّمَشْعُر؟!

ولقدْ سَبَقَ مفصَّلاً ـ ولله الحمدُ والمِنَّةُ ـ بيانُ ما أَصابَ الشيخَ الغُماريَّ مِن هٰذه العَثَراتِ فيما سَطَّرَهُ في «إرغامِهِ» وغيرِهِ مِن طامَّاتٍ!!

وآنَ الوقتُ لأعَقِّبَ على مقالِهِ المُلْحَقِ بـ «إرغامِهِ» الذي سمَّاهُ «بيني وبينَ الشيخ (بكر أَبو زَيْد)»؛ مُسَمِّياً تَعْقيبي «كَسْرَ القَيْد»؛ لعلَّ الغُماريَّ يؤوبُ ويَتوبُ! فيكونَ لهٰذا التَّعْقيب، من اسمِهِ نَصيب!

مُبَيِّناً بادئاً بَدْءِ صِلَتي الأخويَّةَ العلميَّةَ الودودةَ بالأخِ الكبيرِ المِفْضالِ الشيخِ (بكر أَبو زيد)، ومعرفتي عنهُ كُلَّ خيرٍ في عِلمِهِ ودينِهِ[1]

(١) ولا أُزَكِّي على اللهِ أحداً.

وجُهودِهِ وتثبُّته ودِقَّته.

ويتجلَّى ذٰلك لكلِّ مُنْصِفٍ مِن خلالِ جُهودِهِ العلميَّةِ المعروفةِ، ومشاركاتِهِ المحمودَةِ في المجامعِ الفِقهيَّةِ[1] المتعدِّدةِ؛ فضلاً عمَّا اشتُهِرَ بهِ وعُرِفَ عنهُ مِن نُصْرَتِهِ للسُّنَّةِ، وكشفِ أَهلِ الأهواءِ وأَذنابِ البدعِ، ولا سيَّما في رسالتِهِ الماتعةِ «براءةِ أَهلِ السُّنَّةِ مِن الوقيعَةِ في عُلماءِ الأمَّةِ»[2] التي احْمَرَّتْ لها أُنوفُ أَهلِ الأهواءِ، وخَذَلَ اللهُ بها أَقواماً منهُم، ونَصَرَ آخرينَ مِن أَهلِ السُّنَّةِ عليهِم[3]، وعرَّفَ الناسَ حقيقةَ ما عليهِ بعضُ المبتَدِعَةِ المُنْدَسِّينَ بينَ أَهلِ السُّنَّةِ!

---

(١) وهو رئيسٌ لأحدها.

(٢) طُبعت مراراً ـ ولله الحمد ـ.

(٣) ولفضيلة الأخ الشيخ (بكر) ـ حفظه المولى ـ يَدٌ طُولى في التصنيفِ والتأليف، فمن مؤلَّفاته المطبوعة:

١ ـ «فقه النوازل في القضايا المعاصرة»، طبع منه جُزءان.

٢ ـ «ابن قيِّم الجوزية: حياته وآثاره».

٣ ـ «التقريب لفقه ابن القيم»، طُبع منه أربعة أجزاء.

٤ ـ «الحدود والتعزيرات عند ابن القيِّم»، مجلد ضخم.

٥ ـ «الإسفار عن النظائر في الأسفار»، طُبع منها ثلاث رسائل.

٦ ـ «الأجزاء الحديثية»، طبع منها خمسة أجزاء.

٧ ـ «التحذير من مختصرات محمد الصابوني في التفسير».

٨ ـ «طبقات النَّسَّابين».

٩ ـ «التعالُم وأثره في الفكر والكتاب».

١٠ ـ «حِلْيَة طالب العِلْم».

١١ ـ «معجم المناهي اللفظية».

فكانَتِ الحالُ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرونَ﴾!

فجَزى اللهُ سُبحانَه أَخانا المِفضالَ (الشيخ بكر) خَيراً على جُهودِهِ الطَّيِّبةِ المبارَكَةِ، وزادَهُ اللهُ مِن فضلِهِ، ووفَّقَهُ، ونَفَعَ بِهِ.

أَقولُ وباللهِ التَّوفيقُ:

○ **أَوَّلاً**:

ابتدأَ الغُماريُّ مقالَهُ (ص ١٣) بذِكْرِ تعرُّفِهِ بالشيخ (بكر أَبو زيدٍ)، والعلاقةِ التي كانتْ بينَهُما، ثمَّ عَقَّبَ بقولِهِ:

«. . . ثم فجأَةً **لَبِسَ جِلْدَ النَّمِرِ**، وقَلَبَ لي ظهرَ المِجَنِّ؛ لعلمِهِ بأَنِّي مُؤوِّلٌ كما يقولُ. . .».

قلتُ: وهٰذا مِن وُجوهِ مَدْحِهِ ـ ولله الحمدُ ـ، وإِنْ كانَ الغُماريُّ ساقَهُ لقَدْحِهِ. . .

فـ«الحُبُّ في اللهِ والبُغْضُ في اللهِ أَوثَقُ عُرى الإِيمـانِ»[1]، ولا موضعَ لِصُحْبةِ مبتَدِعٍ منْحَرِفٍ مُحَرِّفٍ عندَ عالِمٍ سُنِّيٍّ خَبيرٍ مُطَّلِعٍ.

كيفَ لا؟! وأَهْلُ السُّنَّةِ يقولونَ: «إِذا رأَيْتَ مُبْتَدِعاً في طريقٍ؛ فخُذْ في طريقٍ آخرَ»[2].

= ١٢ ـ «حكم الانتماء إلى الجماعات والأحزاب الإسلامية».

وغيرها من الكُتُب النافعةِ المفيدة.

(١) كما صحَّ عن النبيِّ ﷺ، وهو مرويٌّ عن عدَّة من الصحابة، ولي جُزءٌ خاصٌّ في تخريجِه.

(٢) «البدع والنهي عنها» (ص ٤٨) لابن وضَّاح، و«الشريعة» (ص ٦٤) للآجرِّي.

○ **ثانياً:**

ثمَّ قالَ:

«وقد حَرَّفَ النَّقْلَ عنِّي مرَّتين:

مرَّةً حينَ نَسَبَ إليَّ كتابَ «إحياءِ المَقْبورِ»، وهو مِن مؤلَّفاتِ شقيقي أَبي الفَيْضِ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ.

ومـرَّةً أُخْـرى حينَ قالَ عنِّي: إنِّي قلتُ عن فضيلةِ الأستاذِ الشيخِ عبدِالفتَّاحِ أبو غُدَّة: إنَّهُ «محضِّرُ نُصوصٍ». فكتبتُ إليهِ أُبرِّئُ نفسي مِن هٰذه الكلمةِ، وقلتُ: لعلَّهُ أَخطأَ في هٰذه النسبةِ؛ **كما أَخطأَ في نِسبةِ الكتابِ السَّابقِ إليَّ»!**

قلتُ: تأَمَّلْ ـ حفظَكَ اللهُ ـ كيفَ أَنَّ آخِرَ كلامِهِ يهدِمُ أَوَّلَهُ، وأَنَّ أَوَّلَهُ يُناقِضُ آخِرَهُ!!

فهُو يقولُ: «حَرَّفَ»، ثم ينْقَلِبُ فيقولُ: «**أَخطأَ في**...»!!

والفَرْقُ بينَهُما جَلِيٌّ بيِّنٌ.

فإذا كانتْ حقيقةُ هٰذه النسبةِ خطأً؛ فلماذا يُسمِّيها **تَحْريفاً؟!**

والخَطَأُ في نسبةِ الكتبِ لأصحابِها سَهْلٌ، والغُمارِيُّ نفسهُ وقعَ في ذٰلـك مِراراً، مِن ذٰلـك أَنَّهُ نسبَ كِتابَ «المِعْيارِ» لابنِ الملَقِّنِ، بينَما هُو للأردَبيلي، رأَيْتُ الجُزءَ الأَوَّلَ منهُ مخطوطاً مصوَّراً في معهد المُخطوطاتِ في القاهرةِ.

ومـعَ ذٰلـك؛ فإنِّي أَقـولُ: ليس كلامُ الشيخِ (بكر) في كتابِهِ «ابن القيِّمِ» (ص ١٩) متعلِّقـاً في نسبـةِ «إحياءِ المقبورِ» لعبدِاللهِ الغُمارِيِّ،

وإنَّما قالَ:

«لهُ رسالةٌ في جَوازِ بناءِ القِبابِ والمساجِدِ عَلى المَقابِرِ».

فلماذا حَمَلَ الغُماريُّ كلامَهُ على «إحياءِ المَقبورِ»؟! ولم يحْمِلْهُ على رسالتِهِ «إعلامُ الرَّاكِعِ والسَّاجِدِ بمعنى اتِّخاذِ القُبورِ مساجِد»؟!

وبخاصَّةٍ أَنَّهُ مُؤيِّدٌ فيها تمامَ التأْييدِ لـ «إحياءِ المَقْبورِ»، مُدافِعٌ عنهُ، مُنافِحٌ عن ضلالَتِهِ! فانظُرْ (ص٢٤و٣٠) منه، و«الحاوي» (ص١٠) له!

أَم أَنَّهُ اللَّدَدُ في الخُصومَةِ؟!

أَمَّا بالنسبةِ لكلمةِ: «مُحَضِّر نصوص»، ووصفِ أَبي غُدَّةٍ بها! ونَفْيِهِ أَنَّـهُ قالَها؛ فأَمرٌ ليس لهُ كبيرُ أَهمِّيَّةٍ بالنسبةِ لنا، فهٰذا ما نحنُ واثِقونَ منهُ كوثوقِنا بـ «مُحَرِّفِ النُّصوصِ» عبداللهِ الغُماريِّ!!

فكِلاهُما مِن بابَةٍ واحِدَةٍ!

وإنِّي لأكـادُ أَجْـزِمُ أَنَّ هٰذا النَّفْيَ منشؤهُ **الاختِـلاطُ** الـذي أَصـابَ الغُماريَّ في **أَوَّلِهِ** قبلَ آخِرِهِ؟ كما هي عباراتُ **أَهْلِ الحديثِ!**

ودَلائِلُ اختلاطِهِ الكثيرةُ تَقَدَّمَتْ بجِلاءٍ وظُهورٍ! فلا نُعيدُ! ولا نَقولُ: «المغارِبَةُ عندَهُم نقصٌ في التَّفكيرِ»؛ كما قالَ هُو عنهُم ـ وهو منهُم ـ في «سبيلِ التَّوفيقِ...» (ص ١٠١)!!

وإذا حَسَّنَّا الظَّنَّ بهِ (!!)؛ فنُلْحِقُ نفيَهُ هٰذا بـ «مَن حدَّثَ ونَسِيَ»؛ كما يقولُ عُلماؤنَا ـ رحمهُم اللهُ ـ!

وتأْكيداً لهٰذا **الاختلاطِ** أَنقلُ ما كَتَبَهُ إليَّ فضيلةُ الأخِ المكرَّمِ الشيخِ (بكر أَبو زيدٍ) حفظهُ اللهُ ـ ومِن خَطِّهِ أَنقُلُ ـ:

«وبالنسبةِ لنفيهِ هُنا كلمةَ «محضِرِ نصوصٍ»، فقد كنتُ أنا وهُو وأخوهُ الشيخُ عبدُالعزيزِ، والشيخُ عبدُاللهِ السَّعدانُ في بيتِ أخيهِ عبدالعزيزِ في طنجـةَ، وتجـاذَبْنـا الحديثَ، فكانَ منهُ ذِكرُهُم لتعليقاتِ أبي غُدَّةَ، وأنَّهُ «محضِّرُ نُصوصٍ»، هٰكذا قالَها، وثَنَّى عليها أخوهُ عبدُالعزيزِ»!

هٰذا كلامُهُ ـ حفظهُ اللهُ ـ، وهو ثقةٌ ثبتٌ رِضىً.

○ **ثالثاً:**

ثمَّ تكلَّمَ الغُماريُّ في نفيِ هٰذه الكلمةِ (ص ١٤) واصِفاً لها أنَّها «خطأ مقصودٌ»، وأن الشيخَ بكراً «أرادَ الوقيعةَ»، وهٰذا «ليس مِن خُلُقِ أهْلِ العلمِ»، وأنَّهُ «نسَبَها إليَّ عمْداً»... إلى آخرِ عباراتِهِ الدَّالَّةِ على وقوعِهِ بما أنْكَرَهُ على ظنِّ بعضِ النَّاسِ المتوهِّمينَ أنكَ «إذا رَدَدْتَ على شخصٍ؛ اعتبركَ عدُوَّهُ، **وقَذَفَكَ بسيلٍ مِن الشَّتائِمِ، وقاطَعَكَ، وحَقَدَ عليكَ**»؛ كما قال في «سبيلِ التَّوفيقِ» (ص ١٠١)!

فلماذا هو متلبِّسٌ بما يُنْكِرُهُ على غيرِه؟!

○ **رابعاً:**

ثم اشتطَّ الغُمارِيُّ (ص ١٤) وتكلَّمَ عن السَّلَفِيَّةِ مُلَقِّباً لها بلقبٍ قالَهُ على سبيلِ التَّنَقُّصِ والازدِراءِ! وأنَّها: «عِبارةٌ عن تشبيهِ اللهِ بخَلْقِهِ...»!!

إلى آخرِ كلماتِهِ المُنْكَرَةِ البتراء...

وهٰـذا يدلُّ دِلالـةً وثيقةً على جَهْلِ الغُمارِيِّ أو تجاهُلِهِ[1] لحقيقةِ الـدَّعـوةِ السَّلفيَّةِ في بابِ أسماءِ اللهِ سُبحانَهُ وصِفاتِهِ، وأنَّها قائمةٌ على

(١) وأحلاهما مرٌّ، وخيرُهما شرٌّ.

الإثباتِ والتَّنْزيهِ: إثباتٌ بلا تشبيهٍ، وتَنْزيهٌ بلا تعطيلٍ!

وهٰذا ما انْحَرَفَ إلى طرَفَيْهِ الأشاعرةُ والمعتزلَةُ وغيرُهم مِن الطَّوائفِ المنحَرِفَةِ.

ولستُ أُريدُ الإطالةَ بذكرِ الشواهدِ الدَّالَّةِ على هٰذه القاعدةِ المهمَّةِ في بابِ العقيدةِ من كلامِ أئمَّةِ السَّلَفيَّةِ وعُلمائِها، ولكنِّي أَكْتَفي بما أَوردَهُ أُستاذُنا الألباني ـ حفظَهُ اللهُ ـ في مقدِّمةِ كتابِهِ المستطابِ «مختَصَرِ العُلُوِّ» (ص ٦٩ ـ ٧٠) ردّاً على هٰذه الشبهةِ الفاسدةِ والرِّيبةِ الكاسِدَةِ، وقد ضمَّنَ كلامَـهُ نقـلاً جَيِّداً في تحقيقِ هٰذه القاعدةِ عن **شَيْخِ الإسلامِ** ابنِ تيمِيَّةَ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ.

فقدْ نَقَلَ شيخُنا عن نُعيمِ بنِ حَمَّادٍ شيخِ الإمامِ البُخاريِّ قولَهُ:

«مَن شَبَّهَ اللهَ بخَلْقِهِ؛ فقد كَفَرَ، ومَن أَنْكَرَ ما وَصَفَ بهِ نفسَهُ؛ فقدْ كَفَرَ، **وليسَ ما وَصَفَ بهِ نَفْسَهُ ولا رَسولُهُ تشبيهاً**»[1].

ثمَّ نقلَ قولَ إسحاقَ بنِ رَاهَوَيْهِ:

«إنَّما يكونُ التَّشبيهُ إذا قالَ: يدٌ مثلُ يدي، أو سمعٌ كسمعي، فهٰذا تشبيهٌ، **وأَمَّا إذا قالَ كما قالَ اللهُ: يَدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ، فلا يقولُ: كيفَ؟**

---

(١) رواه اللالَكائي في «السنَّة» (٣ / ٥٣٢).

وقد وصف الإمام الذهبيُّ هٰذا القولَ في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٢٩٩) بأنه: «بأصح إسناد»، ثم علَّق عليه بقوله:

«أراد أن الصفاتِ تابعةٌ للموصوف، فإذا كان الموصوف تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ في ذاتِه المقدَّسة؛ فكذٰلك صفاته لا مثلَ لها، إذ لا فرق بين القولِ في الذات والقولِ في الصفاتِ، وهٰذا مذهبُ السَّلف».

ولا يقولُ: مِثْلَ؛ فهٰذا لا يكونُ تشبيهاً؛ قالَ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ وهُوَ السَّمِيعُ البَصيرُ﴾»[1].

ثمَّ عقَّبَ شيخُنا على هٰذينِ النَّقلينِ بقولِهِ:

«ولو كانَ إثباتُ الفوقيَّةِ للهِ تعالى معناهُ التَّشبيهُ؛ لكانَ كُلُّ مَن أَثْبَتَ الصفاتِ الأخرى للهِ تعالى ـ ككونِهِ حَيّاً قديراً سميعاً بصيراً ـ مُشَبِّهاً أيضاً، وهٰذا لا يقولُ بهِ مسلمٌ ممَّنْ ينتَسِبونَ اليومَ إلى أَهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ خِلافاً لِنُفاةِ الصِّفاتِ والمعتزلةِ وغيرِهم.

قالَ شيخُ الإسلامِ في «منهاجِ السُّنَّةِ» (٢ / ٧٥):

«**فالمعتزلَةُ والجهميَّةُ** ونحوهُم مِن نُفاةِ الصِّفاتِ **يجْعَلونَ كُلَّ مَن أَثْبَتَها مُجَسِّماً مُشَبِّهاً**، ومِن هٰؤلاءِ مَن يَعُدُّ مِن المجسِّمةِ والمشبِّهَةِ الأئمةَ المشهورينَ؛ كمالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ وأصحابِهم؛ كما ذكرَ ذٰلك أبو حاتمٍ[2] صاحِبُ كتابِ «الزِّينَةِ» وغيرُهُ.

وشُبْهَةُ هٰؤلاءِ أَنَّ الأئمَّةَ المشهورينَ كُلُّهُم يُثْبِتونَ الصفاتِ للهِ تعالى، ويَقولونَ: إنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ ليس بمخلوقٍ، ويَقولونَ: إنَّ اللهَ يُرى في الآخرَةِ».

هٰذا مذهَبُ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ لهُم بإحسانٍ مِن أَهلِ البيتِ وغيرِهم.

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) واسمُه أحمد بن حمدان، توفِّي بعد سنة (٣٢٢)، وطُبع كتابه سنة (١٩٥٧). انظر «ذخائر التراث العربي» (١ / ٥٢٦). (ع).

ثمَّ قالَ (ص ٨٠):

(المقصودُ هُنا أَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ مُتَّفقونَ على أَنَّ اللهَ ليسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ، لا في ذاتِهِ، ولا في صِفاتِهِ، ولا في أَفعالِهِ، ولكنَّ لفظَ التشبيهِ في كلامِ النَّاسِ لفظٌ مُجْمَلٌ، فإنْ أَرادَ بنفيِ التشبيهِ ما نَفاهُ القُرآنُ، ودَلَّ عليهِ العقلُ؛ فهٰذا حَقٌّ، **فإنَّ خَصائِصَ الرَّبِّ تعالى لا يُماثِلُهُ شيءٌ مِن المَخْلوقاتِ في شيءٍ مِن صِفاتِهِ**... ، وإنْ أَرادَ بالتشبيهِ أَنَّهُ لا يُثْبِتُ للهِ شَيْئاً مِن الصِّفاتِ، فلا يُقالُ: لهُ علمٌ، ولا قُدرةٌ، ولا حياةٌ؛ لأنَّ العبدَ موصوفٌ بهٰذه الصفاتِ؛ فيلزمُ أَنْ لا يُقالَ لهُ: حيٌّ، عليمٌ، قديرٌ؛ لأن العبدَ يُسَمَّى بهٰذه الأسماءِ، وكذٰلكَ في كلامِهِ وسمْعِهِ وبَصَرِهِ ورؤيَتِهِ وغيرِ ذٰلك، وهُم يُوافِقونَ أَهلَ السُّنَّةِ على أَنَّ اللهَ موجودٌ حيٌّ عليمٌ قادِرٌ، والمَخْلوقُ يُقالُ لهُ: موجودٌ حيٌّ عليمٌ قادِرٌ، ولا يُقالُ: هٰذا تشبيهٌ يجِبُ نفيُهُ)». ا. هـ.

ثمَّ قالَ شيخُنا (ص ٧٤):

«واتِّهامُ أَهلِ البدعِ وأَعداءِ السُّنَنِ أَهلَ الحديثِ بمثلِ هٰذه التُّهَمِ قديمٌ، منذُ أَنْ نَشَبَ الخِلافُ بينَهُم في بعضِ مسائِلِ التَّوحيدِ والصِّفاتِ الإلٰهيَّةِ؛ كما قالَ الإمامُ أَبو حاتمٍ الرَّازِيُّ:

(وعَلامَةُ أَهلِ البِدَعِ الوقيعَةُ في أَهلِ الأثرِ، **وعَلامَةُ الجهْمِيَّةِ أَنْ يُسَمُّوا أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً**...)»[1]. ا. هـ.

قلتُ: فَلْيَخْتَرْ الغُماريُّ لنفسهِ أَيَّ الوصفيْنِ أَحَقَّ بهِ!! أَو لِيَخْرُجْ مِن

---

(١) وقد روى هٰذه الكلمةَ عنه الإمامُ اللَّالَكائيُّ في «السنة» (٢ / ١٧٩)، والأمامُ أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف» (رقم ١٦٧). (ع).

قولِهِ!

○ **خامساً**:

ثمَّ تكلَّمَ الغُماريُّ (ص ١٥) حولَ الشيخِ محمد زاهد الكَوْثَريِّ، واصفاً ردَّ الشيخِ (بكر) عليهِ بأَنَّهُ: «حملةٌ عدوانيَّةٌ»!!

ثمَّ قالَ:

«ونحنُ وإِنْ عِبْنا عليهِ **تَعَصُّبَهُ للمَذْهَبِ الحنفِيِّ**؛ لكَراهَتِنا للتعصُّبِ المذهبيِّ إطلاقاً؛ فإِنَّنا نقدِّرُ لهُ علمَهُ وفضلَهُ، ونعتبِرُهُ وحيدَ عصرِهِ، وفريدَ دهرِهِ في كثرةِ الاطِّلاعِ . . .».

ثمَّ قالَ:

«ويكفي في فضلِهِ أَنَّهُ رجلٌ مجاهِدٌ . . .».

ثمَّ قالَ:

«فهُو لم يأْكُلْ بعِلْمِهِ قَطُّ، وهٰذه فضيلةٌ . . .».

إلى آخرِ ثنائِهِ عليهِ، ومدحِهِ لهُ!!!

قلتُ: وهٰذا مُناقِضٌ تمامَ المُناقضةِ لِما يعتَقِدُهُ هٰذا الغُماريُّ حقيقةً في الكوثريِّ، حيثُ قالَ في «بدعِ التَّفاسيرِ» (ص ١٨٠ ـ ١٨١) كاشِفاً **شيئاً** مِن حالِ الكوثريِّ:

«وكُنَّا نعجَبُ بالكوثريِّ لعلمِهِ وسَعَةِ اطِّلاعِهِ؛ كما كُنَّا نكرهُ منهُ **تعصُّبَهُ الشَّديدَ للحنفيَّةِ** تعصُّباً يفوقُ تعصُّبَ الزَّمَخْشَريِّ لمذهبِ الاعتزالِ، حتى كانَ يقولُ عنهُ شقيقُنا الحافظُ أبو الفيضِ: «**مَجْنونُ أَبي حَنيفةَ**»، ولمَّا أَهداني رسالتَه «إحقاقَ الحَقِّ» في الردِّ على رسالةِ إمامِ الحَرَمينِ في

ترجيحِ مذهَبِ الشَّافعيِّ؛ **وَجَدْتُهُ غَمَزَ نَسَبَ الإمامِ الشَّافِعِيِّ**[1]، ونَقَلَ عبارةَ السَّاجِيِّ في ذٰلك، فلُمْتُهُ على هٰذا الغَمْزِ، وقلتُ لهُ: **إنَّ الطَّعْنَ في الأنسابِ ليس بردٍّ علميٍّ**. فقالَ لي: «**متعَصِّبٌ رَدَّ على مُتَعَصِّبٍ**».

هٰذه عبارَتُهُ، فاعترَفَ بتعصُّبِهِ!

وزُرْتُهُ مَرَّةً ببيتِهِ أنا والشريفُ الجليلُ السيِّدُ محمد الباقِر الكَتَّاني، وجَرى الحَديثُ بيننا في مسائِلَ علميَّةٍ، وجاءَ ذِكْرُ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، فأَبْدى السيِّدُ الباقِرُ إعجابَهُ بحفظِهِ وبـ«شرحِهِ» على البخاريِّ، وأَيَّدْتُهُ في ذٰلك، فقلَّلَ مِن قيمةِ «شرحِهِ» المذكورِ، وقالَ: «كانَ يعْتَمِدُ على الأطرافِ في جمعِهِ لِطُرُقِ الحَديثِ».

وهٰذا غيرُ صحيحٍ.

وذكرَ أَنَّهُ ـ أي: الحافِظَ ابنَ حَجَرٍ ـ كانَ يَتْبَعُ النِّساءَ في الطَّريقِ، ويتغَزَّلُ فيهنَّ، وأَنَّهُ تَبِعَ امرأَةً ظنَّها جميلَةً، حتى وَصَلَتْ إلى بيتِها وهُو يمشي خَلْفَها، وكَشَفَتْ لهُ البُرْقُعَ، فإذا هِيَ سوداءُ دميمةٌ، فرجَعَ خائِباً!

وسِرُّ هٰذه الحملةِ أَنَّ الحافظَ كانَ يحمِلُ على بعضِ الحَنَفِيَّةِ في كُتُبِ التَّراجِمِ؛ مِثل «الدُّرَرِ الكامِنةِ»، و«رَفْعِ الإصرِ»، وقالَ عنِ العَيْنِيِّ الحَنَفيِّ: كانَ يأْخُذُ كَراريسَ مِن «فتحِ الباري» مِن بعضِ طلبَتِهِ، فيستفيدُ بها في «شرحِهِ»، فلمَّا علِمَ الحافِظُ ذٰلك؛ مَنَعَ إعطاءَ الكَراريسِ للطَّلَبَةِ.

وأَكْبَرُ مِن هٰذا أَنَّ الكوثريَّ **رَمَى** أَنَسَ بنَ مالكٍ ـ رضي اللهُ عنهُ ـ

---

(١) وإنِّي لأخشى أنْ ينفيَ الغماريُّ عن نفسِهِ هٰذه الكلمةَ!

ولكنْ... لا، فهي مسطورةٌ في كتابِهِ!! **فلا يُخْشَى مِن اختِلاطِهِ فيها!!**

بالخَرَفِ؛ لأنَّهُ روى حديثاً يُخالِفُ مذهَبَ أَبي حَنيفةَ!

وأَقْبَحُ مِن هٰذا أَنَّهُ **حاوَلَ تصحيحَ حديثٍ مَوضوعٍ**؛ لأنَّهُ قد يُفيدُ البِشارةَ بأَبي حنيفةَ، وهو حديثُ: «لو كانَ العِلْمُ بالثُّرَيَّا؛ لَتناوَلَهُ رِجالٌ مِن فارسَ». فإنَّ الحديثَ في «الصحيحين»؛ بلفظ: «... الإيمان...»، والنبيُّ ﷺ لمَّا قالَهُ وضَعَ يدَهُ على كتفِ سَلْمانَ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ، فغيَّرَ بعضُ **الوَضَّاعينَ** لفظَ «الإيمانِ» بـ «العلم»؛ كما بيَّنَهُ شقيقُنا الحافِظُ أَبو الفيضِ في «المَتْنونيّ والبَتَّار»، وقالَ: «لو فُرِضَ صحَّتُهُ؛ لم يكنْ فيهِ إِشارةٌ إِلى أَبي حنيفةَ، ولكنْ إِلى حُفَّاظِ الحديثِ الذينَ خَرَجوا مِن فارس؛ مثل أَبي الشيخِ، وأَبي نُعَيم؛ لأن **العِلْمَ في عُرْفِ الشَّرعِ يُرادُ بهِ الكِتابُ والسُّنَّةُ**، لا الرَّأْيُ والقِياسُ، فتعرَّضَ لهُ الكوثريُّ في «تأْنيبِ الخَطيب»، وردَّ عليهِ بعبارةٍ فيها جَفاءٌ، فكَتَبَ شقيقُنا رَدّاً عليهِ[1]، **جَمَعَ فيهِ سَقَطاتِهِ العلميَّةَ، وتَناقُضاتِهِ التي منشؤها تعصُّبُهُ البَغيضُ**، وقسا عليهِ بعضَ القَسْوَةِ، وهو معَ هٰذا معترِفٌ بعِلْمِهِ واطِّلاعِهِ...»!!

قلتُ: هٰذا كلامُ الغُمارِيِّ وشهادَتُهُ في صِنْوِهِ الكوثريِّ!!

فماذا كانَ فيهِ؟

كانَ فيهِ غمزٌ لنسبِ بعضِ الأئمَّةِ...

---

(١) واسمه «بيان تلبيس **المُفتري** محمد زاهد الكوثري»؛ كما في «فتح الملك العليّ» (ص ١١٩)، وقال:

«تمَّت مقدِّمته في مجلَّد»!!

وسيُطْبَعُ الموجودُ منه قريباً إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وفيهِ رَمْيٌ لأحدِ الصَّحابَةِ بالخَرَفِ . . .

وفيهِ طَعْنٌ بعدالَةِ حُفَّاظِ الحديثِ . . .

وفيهِ مُحاولةُ تصحيحِ الموضوعِ والمَكذوبِ . . .

وفيهِ إثباتُ تلبيسِهِ وافْترائِهِ . . .

وفيهِ بيانُ تعصُّبِهِ البَغيضِ . . .

وفيهِ الإشارَةُ إلى سَقَطاتِهِ وتَناقُضاتِهِ . . .

فمَنْ كانَ هٰذا حالُهُ ؛ هلْ يصِفُهُ **عاقِلٌ** بـ «المُحَقِّقِ العَلَّامَةِ»؟!

وهلْ يستقيمُ القولُ فيهِ : «فإنَّنا نُقَدِّرُ لهُ عِلْمَهُ وفَضْلَهُ»؟!

وهلْ يَمْحي عنهُ هٰذه **الضَّلالاتِ** الكلامُ بأنَّهُ «رجلٌ مجاهِدٌ . . . **عاشَ** لعلمِهِ ودينِهِ فقيراً زاهداً عَفيفاً»؟!

كما فعَلَ هٰذا كُلَّهُ ـ **مُناقِضاً نفسَهُ** ـ الغُماريُّ في رسالَتِهِ البَتْراءِ هٰذهِ!!

«**اللهُمَّ إنَّ هٰذا سَفَهٌ قبيحٌ ، وإسفافٌ فاحِشٌ**» ؛ كما قالَ الغُمارِيُّ في رسالتِهِ (ص ١٥)!

○ **سادِساً** :

ثمَّ قالَ الغُمارِيُّ (ص ١٥) أيضاً :

«أمَّا ما يتعلَّقُ بي ورَمْيُهُ أيَّايَ بأنِّي **قُبُورِيٌّ** ومبتَدِعٌ ، وخالَفْتُ الأصولَ ؛ فتلكَ دَعوى مِن دَعاواكَ . . . » إلخ .

قلتُ : وهٰذا الكلامُ ـ على اختصارِهِ ـ تضمَّنَ غَلَطاً واضِحاً وخَلْطاً فاضِحاً :

١ ـ قولُ الشيخِ (بكر أبو زيد) في الغُمارِيِّ : إنَّهُ «قبوريٌّ» قائِمٌ على

ما أَورَدَهُ في كِتابِهِ «إعلامِ الرَّاكِعِ والسَّاجِدِ بمَعْنى اتِّخاذِ القُبورِ مَساجِد» ـ كما سبقتِ الإشارةُ إليهِ ـ؛ مؤيِّداً ما كتَبَهُ أَخوهُ أَبو الفَيْضِ في كتابِهِ «إحياءِ المَقبورِ مِن أَدلَّةِ **اسْتِحْبابِ**[1] بِناءِ المساجِدِ والقِبابِ على القُبورِ»!! مُدافِعاً عنهُ!!

وقد وصَفَ شيخُنا الألبانيُّ في رسالَتِهِ الماتِعَةِ «تحذيرِ السَّاجِدِ» (ص ٨٠ ـ ٨١) هٰذا الكتابَ ومؤلِّفَهُ بأَنَّهُ:

«يُحارِبُ أَهلَ التَّوحيدِ، ويُخالِفُهم في عقيدَتِهم مخالَفَةً شديدةً، ويقولُ بالبِدْعَةِ الحسنةِ، وينتَصِرُ للمُبْتَدِعَةِ! ولم يستَفِدْ مِن دعواهُ الاجتهادَ إلا الانتصارَ للأهواءِ وأَهْلِها؛ **كَمَا يفْعَلُ مُجْتَهدو الشِّيَعَةِ**[2] **تماماً**.

وإِنْ شئتَ دَليلاً على ما أَقولُ؛ فحَسْبُكَ بُرهاناً على ذٰلك هٰذا الكتابُ «. . . المقبور»! فإِنَّهُ قَبَرَ كُلَّ الأحاديثِ المتواتِرَةِ في تحريمِ بِناءِ المَساجِدِ على القُبورِ، الذي قالَ بهِ الأئمَّةُ الفُحولُ؛ بلا خِلافٍ يُعْرَفُ بينَهُم.

فهُو والحقُّ يُقالُ: **جَريءٌ**، ولكنْ **في مُحارَبَةِ الحَقِّ! كيفَ لا؟! وهُو** يَرُدُّ كُلَّ ما ذكَرْناهُ مِن الأحاديثِ، واتِّفاقِ الأئمَّةِ؛ دونَ أَيِّ حُجَّةٍ، اللهُمَّ إِلاَّ

---

(١) أليست هٰذه القبوريَّة؟!

(٢) والغُماريُّون بعامّة منهم، وأحمد المتكلِّم عليه بخاصة، كما قال في «البرهان الجليّ. . .» (ص ٦٥) بتقديم علي على الشيخين ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ.

وقد سبقتِ الإشارةُ إلى كلامِه عن معاويةَ ـ رضيَ اللهُ عنه ـ وشتْمِه إياه!!

وينسب (ص ٦٥) القاضي ابن العربي المالكي إلى النفاق!!

ويصف شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٥٥) أنه: «شيخُ المنافقين في عصره»! ويقول عنه: «شيخ المجرمين»!! وغير ذٰلك ممَّا يؤيِّده عليه أخوه عبدالله، ويُوافقه فيه!

اتِّباعَ المُتشابِهِ مِن النُّصوصِ ، شأْنُهُ في ذٰلك شأْنُ **المُبْتَدِعَةِ** في رَدِّ النُّصوصِ المُحْكَماتِ بالمُتشابِهاتِ، **نعوذُ باللهِ مِن الخِذْلانِ**» ا. هـ.

٢ ـ ثمَّ تضمَّنَ كَلامُهُ ـ أَيضاً ـ وَصْفَهُ **قَلْبَ** الشيخِ (بكر) بأَنَّهُ ينطَوي على «**كذا وكَذا**» ممَّا هو استعداءٌ على مَا اخْتصَّ اللهُ سُبحانَهُ بهِ نَفْسَهُ مِن عِلْمِ القُلوبِ والاطِّلاعِ على مَكْنونُ النُّفوسِ !!

ومعَ ذٰلك؛ فهُو يُناقِضُ ما كتَبَهُ بيدِهِ في «سبيلِ التَّوفيقِ» (ص ١٢٨)، واصِفاً الشَّيخ (بكر) بأَنَّهُ: «**كَريمُ الخُلُقِ**»!

فكيفَ يجتَمِعُ الخُلُقُ الكَريم مَعَ ضِدِّهِ مِن الوَصْفِ اللَّئيم ؟!

اللهُمَّ إلَّا مِمَّن للباطِلِ مُقيم!!

فنعوذُ باللهِ مِن الهَوى وأَهْلِهِ.

○ **سابعاً**:

ثم قالَ (ص ١٥ ـ ١٦) أَيضاً:

«وقد تدخَّلْتَ بيني وبين أَخي[1]؛ مِن غيرِ أَنْ تَعْرِفَ ما كانَ بينَنا، ونَصَّبْتَ نفسَكَ حاكِماً تُخَطِّئُني وتُصَوِّبُهُ؛ مِن غيرِ أَنْ يُطْلَبَ مِنكَ التَّحكيمُ»!

قلتُ: يُشيرُ إلى ما علَّقَهُ الشيخ (بكر) في رسالَتِهِ «هَجْرِ المُبْتَدِعَ» (ص ٨) حيثُ قالَ ذاكِراً أَسماءَ بعضِ مَنْ أَلَّفَ في موضوعِ الهَجْرِ:

«. . . وللشيخِ محمدٍ الزَّمْزَمِيِّ بن محمد الصِّدِّيقِ الغُمارِيِّ رسالةٌ

---

(١) يُريد الشيخ محمد الزمزمي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وانظر كتابه «الطوائف الموجودة في هٰذا الوقت» (١٠٧ ـ ١٢٤)؛ لتعرفَ تبرُّأه من أحوالِ إخوانه الصوفية الدِّرْقاوية البِدْعية!!

باسمِ «إعلامِ المسلمينَ بوجوبِ مُقاطعَةِ المُبْتَدِعينَ والفُجَّارِ والظَّالِمينَ»، طُبِعَتْ بتطوانَ بلا تاريخٍ، **رَدَّ بها على أَخيهِ عبدِالله**؛ لِما لديهِ مِن الدَّعْوَةِ إلى **القُبوريَّاتِ، وإلى بِناءِ المَساجِدِ عَلى القُبورِ**، وخِدمَةِ زاويةِ أَبيهِ، في سلسلةٍ يَطولُ ذِكْرُها مِن **البِدَعِ المُضِلَّةِ**، فبلغتِ السَّوْرَةُ الغَضَبيَّةُ مبلَغَها مِن عبدِالله، فأَلَّفَ رسالةَ «النَّفْحَةِ الذَّكِيَّةِ»، **هَجَرَ** فيها دِلالَةَ النُّصوصِ على الهَجْرِ، **وخَرَقَ إجماعَ الأُمَّةِ عليهِ، وهِيَ مِن الباطِلِ الذي لا يُلْتَفَتُ إليهِ**، واللهُ الهادي إلى سواءِ السَّبيلِ».

فأَينَ فيهِ تدخُّلُهُ بينَ الغُماريَّين؟!

وأَينَ فيهِ تنصيبُهُ نفسَهُ حاكِماً عليهما؟!

أَمْ أَنَّهُ حِكايةٌ لما سَطَّروهُ في كُتُبِهم؟! وروايةٌ عمَّا تنابَزوهُ فيما بينَهُم؛ مع ترجيحِ كِفَّةِ الزَّمزَمِيِّ؛ لتأَيُّدِ كلامِهِ بالدَّليلِ، ودَفْعِهِ لِظُلُماتِ القالِ والقِيلِ!

وهل يظنُّ الغُماريُّ ـ **لاختلاطِهِ** ـ أَنَّ ما بينَهُ وبينَ أَخيهِ الزَّمْزميِّ سرٌّ مكْتوم، أَم خَبَرٌ غيرُ معلوم؟!

إذا كانَ ذٰلك كذٰلك؛ فهٰذا دليلٌ آخَرُ يُضافُ إلى ما سَبَقَ مِراراً وتِكراراً مِن أَدِلَّةٍ مُتكاثِرَةٍ على أَنَّ الغُماريَّ ليس أَهلاً لأَنْ يؤخَذَ عنهُ العلمُ، فهُو إمَّا **مُخْتَلِطٌ**، وإمَّا **مُدَلِّسٌ**!

وكلاهُما مردودُ القَولِ والخَبَرِ، ضعيفُ الاعتبارِ والنَّظَرِ!

إذ ذَكَرَ الغُماريُّ نفسهُ في «سبيلِ التَّوفيقِ» (ص ١٠٢) ما بينَهُ وبينَ أَخيهِ، فكانَ مِمَّا حَكاهُ أَنَّ الزَّمْزَمِيَّ أَلَّفَ رسالةً سمَّاها «كشفَ الحِجابِ عنِ

المُتَهَوِّرِ الكَذَّابِ» قالَ بعْدَها:

«يقصِدُني».

ثمَّ أَشارَ إلى شيءٍ مِن الخِلافِ الذي بينَهُما!

أَمْ أَنَّ الغُمارِيَّ لا يعْرِفُ ما يخْرُجُ مِن رَأْسِهِ؟!

○ ثامناً:

ثمَّ خَتَمَ الغُمارِيُّ رسالَتَهُ الشَّوهاءَ (ص ١٦) بقولِهِ للشيخِ (بَكْر):

«وإِنْ كُنْتَ مُصِرّاً على أَنَّ هَجْرَ المُبْتَدِعِ واجِبٌ؛ فإِنِّي أُنَفِّذُهُ فيكَ، وأَهْجُرُكَ في اللهِ؛ لأَنَّكَ...»!!

في كلامٍ بارِدٍ مَمْجوجٍ لا يستقيمُ!!

ولقد سبقتِ الإِشاراتُ الكثيرةُ مِن كلامِ الغُمارِيِّ الدَّالَّةُ على «ابتداعِهِ»، و«قُبْحِ لِسانِهِ»، مِمَّا «يوجِبُ» على أَهلِ السُّنَّةِ الدَّاعينَ إليها الذَّابِّينَ عنها أَنْ يَقْلِبُوا عليهِ بحقٍّ ما «نَفَّذَهُ» في غيرِهِ بغيرِ حَقٍّ!

وأَمَّا أُولئكَ المَغرورونَ بزخارِفِهِ، المَخْدوعونَ بتَمْويهاتِهِ، المُسْتَكْثِرونَ لمُؤَلَّفاتِهِ، المَبْهُورونَ برُدودِهِ وتعليقاتِهِ؛ فإليهِمْ أَقولُ:

لعَلَّ فيما تقدَّمَ كَشْفُهُ مِن خَلَل، وسَبَقَ بيانُهُ مِن عِلَل؛ كفايةً وغَناءً؛ يقطَعُ الجَدَل، ويُزيحُ عنكُمُ الدَّغَل[1]، ويُبْعِدُ منكُمُ الدَّعَل[2].

«ومِنَ البحرِ اجْتزاءٌ بالوَشَل!».

---

(١) بالغين المعجمة؛ قال في «القاموس»:

«دَخَلٌ في الأمر مُفْسِد».

(٢) بالعَيْن المهملة، وقال فيه: «الخَتْل»، وهو الخداع.

وآخِرُ دَعوانا إنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ، وصَلَّى اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ على نبيِّهِ وصَفِيِّهِ سَيِّدِنا رسولِ اللهِ، وعلى آلِهِ وصحْبِهِ ومَن وَالاهُ.

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد

الحلبيُّ الأثريُّ

لخمسةِ أيام من غُرَّة جُمادى الأولى

سنة عشر وأربع مئة وألف من الهجرة

النبوية، آخرها(*) اليوم السادس منه

بعد صلاة الفجر

الزَّرقاء ـ الأردن

○○○○○

(*) ثم زدتُ عليها في مجالسَ متعدِّدة وأيام متفرِّقة.

الفهارس العلميّة

- فهرس الأحاديث.
- فهرس الرجال المتكلَّم فيهم.
- فهرس الفوائد والأبحاث.

الفهارس العلمية

١ ـ فهرس الأحاديث

اتقوا فراسة المؤمن	١٩
إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتيه	٦٧
اللهمَّ إني أتوسَّل إليك وأتوجَّه إليك	٣١
أمر رسول الله بسد الأبواب الشارعة	٦٠
أنت وليِّي في كلِّ مؤمن	٦٢
أئت الميضأة فتوضأ ثم صلِّ	٣٢
الحبُّ في الله والبغض في الله	٦٩
حديث تلقين الميت	٢٧
حديث التوسعة يوم عاشوراء	٢٢
الكبر بطر الحق وغمط الناس	٦٩
لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح	٤١
لَيُذادنَّ عن الحوض أقوام	٢٩
ما من رجل يذنب ذنباً فيتوضأ	١٥
مَثَل أمَّتي مثل المطر	٢٣
يكون اختلاف عند موت خليفة	١٧

٢ ـ فهرس الرجال المتكلَّم فيهم

الاسم	رقم الصفحة
أحمد بن شبيب	٣٧
حَبَّان بن هلال	٥٦
الحسن البصري	٢٣
حمَّاد بن سلمة	٥٣
خارجة بن مصعب	٢٣
خالد بن نجيح	٢١
راشد بن سعد	٢٢
شبيب بن سعيد الحَبَطي	٣٨
شُعبة بن الحجَّاج	٣٣، ٤٦
عبد الله بن الحارث	١٧
عبد الله بن صالح	٢٠
عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم	٤٢
عطية العَوْفي	٢٠
عِمْران القطَّان	١٧
عمير بن يزيد: أبو جعفر الخطمي	٣٣
عون بن عمارة	٤٥
هشام الدستوائي	١٧، ٤٧

OOOOO

٣ ـ فهرس الفوائد والأبحاث

٥ تقديم سلسلة نصر السنة.

٧ مقدمة.

٧ إرسال بعض أهل العلم نسخة من «إرغام. . .» الغُماري إلي.

٧ وقوفي ـ حديثاً ـ على نُسخة طُبعت في عمَّان منه.

٧ حقَّقها!! وعلَّق عليها!! خسَّاف متهور، الكذب صفتُه.

٨ الإعراض عن هٰذا المحقِّق الجاهل.

٨ ضربُ مثالٍ واحدٍ من تعليقاته يُظهر تمويهاته وتلبيساته.

٩ بيان تضليله وتدليسه.

٩ بنى الغُماري رسالَتَه ردّاً على أخينا الشيخ حمدي السَّلَفي.

١٠ تتابع أهل الأهواء على سلوك طُرُق الضلال في الاستدلال.

١٠ طلب بعض الأفاضل كتابة ردٍّ عليه يُعَرِّيه ويكشفه.

١٣ **القسم الأول: تناقض الغُماري وتلاعبه وتدليساتُه.**

١٣ يعدُّ الرميَ بالابتداع من المعايب. . . ويقعُ فيه.

١٤ وهٰذه الرسالة دليلٌ آخرُ على ذٰلك.

١٤ بل هو يقولُ حولَ التوسُّل: إنَّه لا يعيبُ فيه مخالفاً.

١٤ وهٰذا تلاعُبٌ بيِّن.

١٤ فهو يذكر في أهل السنة عباراتٍ بتراءَ وكلماتٍ شوهاء.

١٥ جمع تناقضاته العلميّة ـ هو وإخوانه ـ في «تنكيلٍ» جديد.

١٥ ضربَ بعض الأمثلة على ذٰلك.

١٥ أولاً: حديث ادَّعى أن له طرقاً وصحَّحه.

١٥ وليس الأمر كذٰلك.

١٦ سياق كلام أئمة العلم في هٰذا.

١٦ ثانياً: تصحيحُه حديث الأبدال على شرط الشيخين.
١٦ وكذا أخوه أبو الفيض!
١٧ سياق أسانيده وتفصيل القول فيها.
١٧ وليس واحدٌ منها على شرط الشيخين.
١٧ ذكر مخالَفة لعِمران القطان في تعيين المبهم.
١٨ بيان اختلافٍ شديدٍ في السند على قتادة.
١٩ وهو اضطرابٌ واضحٌ يردُّ الإسناد ويُعِلُّه.
١٩ فهل سكوتُ الغُماريّ عن هٰذا تدليسٌ أم جهلٌ؟!
٢٠ ثالثاً: تحسينه حديث: «اتَّقوا فراسة المؤمن».
٢٠ ذكر طرقِه وبيانُها.
٢٠ تفصيل القول في عبد الله بن صالح.
٢٢ الفرق بين «إسناده حسن»، و«حديث حسن».
٢٢ رابعاً: حديث التوسعة يوم عاشوراء.
٢٣ يقول: إنها روايات مصنوعة راجت على المحدِّثين.
٢٣ ثم يناقض نفسه ويحسِّنه... وكذا أخوه.
٢٣ خامساً: إثباته سماع الحسن عن علي ـ رضي الله عنه ـ.
٢٤ ثم مناقضته لذٰلك بكلام مطوَّل.
٢٤ ويجزم بنسبة حديثٍ لأبي يعلى.
٢٤ ثم ينسِفُ ذٰلك.
٢٥ ويقول عن عليٍّ دائماً: «عليه السلام»، وهذا من أمارات تشيُّعه.
٢٦ وهٰذا كلُّه يقدح بعدالة الغُماري.
٢٧ أم أنه اختلط بأوله وآخره؟!
٢٧ سادساً: حديث تلقين الميِّت.
٢٧ وقوله عنه: «حديث صالح».

٢٧ وهو تحريف لكلمة: «إسناده صالح» لابن حجر.
٢٨ وإجمال القول في الحديث، وبيان أن آخِرَ قولي ابن حجر تضعيفُه.
٢٨ والتفصيل في رسالتي «القول المُبين...».
٢٨ يصفُ الغُماريُّ المقلِّدَ بأنه عامِّيٌّ... وهو مُقَلِّدٌ.
٢٩ تلاعُب الغُماري بأحاديث «الصحيحين».
٢٩ أمَّا التصوُّف والأشعرية والقبورية والتشيُّع فيعترف به.
٣٠ فيقولُ في حديث الحوض والذَّوْد عنه أنه «في معاويةَ وأصحابه»!!
٣٠ دعوى الغُماريّ في نفسه أنه مجدِّد هٰذا القرن.
٣٠ «مادح نفسهِ يُقرئك السلام»؛ كذا هو يقولُ!
٣٠ بل هو... مجدِّد البدعة والخُرافة والتضليل والانحراف.
٣١ **القسم الثاني: سياق الحديث والقصة التي معه.**
٣٢ وتخريجه من رواية الطبراني في «معجميه» الصغير والكبير.
٣٣ تصحيف في «الروض الداني» وتصحيحه.
٣٣ الإشارة إلى أنَّ مُراد الطبراني «متن الحديث» لا «القصَّة».
٣٥ **القسم الثالث: نقد تعقيب الغُماري إسنادياً.**
٣٥ أولاً: سياق كلامه بطوله.
٣٦ بداية تعقُّبه والردّ عليه، وبيان ذٰلك مفصلاً.
٣٦ إيهامه في المتابعات.
٣٦ كثرة الرواة مؤثرة في الترجيح.
٣٧ وتلبيسٌ آخرُ للغُماري في زعمه تصحيحَ المنذري لها.
٣٧ ثانياً: تطويل الغُماري بما لا اختلاف فيه تمويهاً وتمويتاً للبحث.
٣٧ ادِّعاؤه ثقةَ أحمد بن شبيب، وليس على إطلاقهِ.
٣٨ ثالثاً: كلامه عن شبيب بن سعيد الحَبَطي.
٣٩ بيان ما حذفه الغُماري من كلام ابن عدي في أوله وآخره.

٣٩ تحميلُ الغماري لكلام ابن عدي ما لا يحتمله.
٣٩ تأييد ذٰلك بنقلٍ عن «شرح علل الترمذي» لابن رجب.
٣٩ وكذا عن الحافظ ابن حجر في «هدي الساري».
٤٠ حذف الغماري لكلامٍ لابن المديني يكشف به نفسَه.
٤٠ لا يُعرف لشبيب كتابٌ إلا من طريق ابنِه عنه.
٤٠ الشرطية في الرواية لا يجب أن تكون تصريحاً لفظيّاً.
٤١ رابعاً: زعم الغُماري أن حديث الضرير لم يروه شبيب عن الزهري.
٤١ زعمه أيضاً أنَّ «الحُفَّاظ» صحَّحوه! فمَن هُم؟!
٤١ بيان أنه الحاكم!
٤١ وهو متساهِلٌ!! وهٰذا يقرُّ به الغُماري.
٤١ ضرب مثال على ذٰلك من كلامه.
٤٣ النقل عن ابن الصلاح وابن حجر وأبي غُدَّة!! في إثبات ذٰلك.
٤٣ وأبو غُدَّة عند الغُماري في مكانٍ عالٍ.
٤٣ وهٰذا لا يخفى على الغُماري... ولكنه خذلان العلم.
٤٤ تعليقة تبيِّن حكم الغُماري بالابتداع على نفسه وعلى أخَوَيه.
٤٤ وبيان تناقضه في ذٰلك.
٤٤ خامساً: هل عدم ذكر الرواة للقصة اختلافٌ فيها أم ماذا؟
٤٤ وكشف تلبيس الغُماري في ذٰلك.
٤٥ وقوع تصحيف في «عمل اليوم...» لابن السُّنِّي.
٤٥ ذكر أسماء أربعة من الرواة روَوا الحديث دون القصة.
٤٦ وهم مُوافِقون لرواية شُعبة إمام الصِّناعة.
٤٦ ذكر مَن أخرج حديثَه من الأئمَّة.
٤٦ وشُعبة معروف بإتقانه روايةَ الأحاديث الطِّوال.
٤٦ فهل يقال: بعض الرواة يختصرُ منه بحسب الحاجة؟!

٤٧ وهناك رواية أخرى أيضاً تؤكِّد الشيء نفسه.
٤٧ ومَن مخالف شبيب؟! إنه هشام الدَّسْتُوائي.
٤٨ والغُماري يعرفُ... لكنه يحرفُ... بدليل.
٤٨ سادساً: هل تقديم رواية عون الضعيف تدليسٌ؟
٤٨ وبيانُ تدليسِه هو في ذٰلك من أربعة وجوه:
٤٩ (١) فشيخنا لم يقدِّم روايةَ عون الضعيف.
٤٩ (٢) بيان أن «الزيادات» في رواية الحاكم لا شأن لها بالقصة.
٥٠ (٣) إطلاقه القولَ بأن شبيباً ثقةٌ، وأنَّ زيادتَه مقبولةٌ.
٥٠ تفصيل القول في زيادة الثقة، والنقل عن عدد من أهل الحديث.
٥١ وإثبات أن القول بقبولها لا ينطبق مطلقاً على رواية شبيب.
٥١ (٤) فماذا يُفيد ـ بعدُ ـ كلامُ الحاكم؟
٥٢ وهٰذا آخر ما في جَعبة الغُماري حول سند القصة.
٥٣ **القسم الرابع: الكلام على القصة متناً، والذبُّ عن شيخ الإسلام.**
٥٤ أولاً: أقام الغُماريُّ القولَ بأن القصةَ فهم صحابيٍّ! ولم تصحَّ.
٥٤ ثم... الخلاف في حُجِّيَّة فهم الصحابي ـ على فرض ثبوتها ـ قائم.
٥٤ ثانياً: ذكر رواية ابن أبي خيثمة وفيها زيادة منكرة.
٥٥ وقد روى الحديث نفسَه جماعةٌ دونها.
٥٦ وممَّا يؤكِّد هٰذا أمران.
٥٦ مسلك آخر لشيخ الإسلام وشيخنا الألباني في إعلالها.
٥٧ عوْدٌ على مبحث زيادة الثقة.
٥٨ نقلٌ مهمٌّ عن ابن رَجَب في «شرح علل الترمذي».
٥٨ وكذا عن الإمام البيهقي.
٥٩ فهل يستقيم ـ مع هٰذا ـ اتهام شيخ الإسلام بالجُرأة في ردِّ الحديث؟
٥٩ ضربُ الغُماريِّ مثالين لتوكيد ذٰلك!!

٦٠ (١) حديث: «كان الله ولم يكن شيءٌ قبله»؛ هل الترجيح يستلزم الإنكار؟
٦٠ نُبذة عن منهج العُلماء في ذٰلك.
٦٠ (٢) حديث سدّ الأبواب إلا باب علي.
٦٠ المناقضُ للشيعة عند الغُماري ناصبيٌّ.
٦١ وقد خَلَطَ وبتَرَ ودلَّسَ؛ ليؤيِّدَ دعواه.
٦١ وبيان ذٰلك من وجوه:
٦١ أولها: سياق كلام شيخ الإسلام، وتوضيح المراد منه.
٦١ إثبات أن كلام شيخ الإسلام منصبٌّ على المتن لا السند.
٦١ والبحث في ألفاظٍ منه، لا فيه كلِّه.
٦٢ وذكرُ الأدلَّة على ذٰلك.
٦٢ الوجه الثاني: أنَّ مسلَكَ شيخ الإسلام في ردِّه مسلكٌ معلومٌ.
٦٣ ومِن عجب أنَّ الغُماريِّين يقولون به! ولكنْ!!
٦٣ فلا موضع فيه للتشنيعِ والإقذاعِ في القول.
٦٤ الوجه الثالث: أنَّ الذهبيَّ وافق شيخَ الإسلام في الردِّ المذكور.
٦٤ بيان سَعَة معرفة شيخ الإسلام بالحديث وعللهِ وشهادة الحُفَّاظ له.
٦٤ وهو ـ رحمه الله ـ يكتبُ مؤلَّفاته من حفظه.
٦٥ **القسم الخامس: تَتْميم البحث متناً.**
٦٥ سياق كلام الغُماري في ذٰلك.
٦٥ بيان ما تضمَّنه من أباطيل:
٦٦ أولاً: نكارة الاستدلال بالحديث في جميع الحالات.
٦٦ نقلٌ مطوَّلٌ عن شيخِنا في إثبات ذٰلك من وجوه.
٦٨ وإثبات أن الحادثة كلَّها تدور حول الدعاء.
٦٨ وهو مشترك بين النبيِّ ﷺ والصحابي الضرير.
٧٠ حذف الغُماريِّ وشيعته زيادة: «وشَفِّعْني فيه»؛ ليسلمَ قولُهم!!

٧٣ ثانياً: ردُّ الغُماريِّ للخصوصية في هٰذا الحديث.
٧٤ وبيانٌ واضحٌ في (كيف تُعْرَف الخُصوصية؟).
٧٤ ثالثاً: استدلالُه بقاعدة: (تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز).
٧٤ وهو جهلٌ منه يدلُّ على مدى معرفته بعلم الأصول.
٧٤ علماً أنه يقول عن نفسه: «إنه قويٌّ فيه»!
٧٤ والردُّ عليه من وجهين:
٧٤ (١) إثبات أن هناك خلافاً بين أهل العلم في هٰذه القاعدة.
٧٥ (٢) خلطه بين: «. . . وقت الحاجة»، و«. . . وقت الخطاب»!
٧٤ وهو. . . قد انتقد شيخَنا في هٰذه المسألة بجهلٍ منه.
٧٤ وهو. . . في درسه يُثبت عكسَ ما أثبته هنا.
٧٥ النقل عن الشوكاني في ذٰلك.
٧٥ والغماريُّ. . . يعرفُ. . . لكنه إما يتجاهلُ أو يدلِّسُ.
٧٦ رابعاً: ما هي الجرأة المحمودة والجرأة المذمومة؟
٧٧ **القسم السادس: ردُّ جواب الاعتذار.**
٧٧ أولاً: الإشارة إلى صيغة الخطاب الواردة في التشهُّد.
٧٨ إشارة الغماري إلى تصحيح حديث عَرْض الأعمال.
٧٨ وقد ردَّ عليه في رسالةٍ مفردةٍ شيخُنا الألباني.
٧٩ ثانياً: كلام الغُماري كلُّه سبٌّ وشتمٌ!!
٧٩ ثالثاً: وصفه شيخ الإسلام بالنِّفاق واعتناق البدع الكُفرية.
٧٩ زعم الغُماري أن ابن ناصر الدين والآلوسي لم يَعْرِفا (!) كلام شيخ الإسلام، حتى ألَّفا في مَدْحه.
٧٩ وإثبات بُطلان ذٰلك، وانعكاسه على مُراد الغُماري.
٨٠ تنبيهٌ مهمٌّ جدّاً:
٨٠ فيه ذكرُ قصةٍ لمجموعةٍ من مشايخنا زَجَروا الغُماريَّ واستتابوه.

٨٠ سياق القصة وبيان أحداثها وذكر أسماء حاضريها.
٨١ لكنَّه نكَصَ على عقبيه.
٨١ والخُلاصة: أنه غير مؤتمن... بل مدلِّس ملبِّس.
٨١ فالحمدُ لله الذي كفانا شرَّه وأبعد عنا ضُرَّه.
٨٣ **القسم السابع: وختامُها.**
٨٣ شِعْرٌ مكسورٌ ختم به الغُماريُّ «إرغامَه»!
٨٣ الردُّ عليه بشعر على نفسه رويِّه ونظامِه!
٨٥ **كَسْر القَيد.**
٨٧ قَيْد الغُلُوِّ أصعبُ القيود.
٨٧ نُبذة عن صلتي العلمية بالشيخ بكر أبو زيد ـ حفظه الله ـ.
٨٨ بيان شيء من جهوده وثماره.
٨٨ رسالته «براءة أهل السنة...» وعظم موقعها في نفوس أهل العلم... وعلى نفوس أهل الأهواء والبدع.
٨٨ سياق عدد من مؤلفاته المطبوعة.
٨٩ أولاً: سببُ انقطاع صلة الشيخ بكر بالغماري.
٨٩ الحبُّ في الله والبغضُ في الله أوثق عُرى الإيمان.
٨٩ فلا موضعَ لصحبةِ مبتدعٍ منحرفٍ.
٨٩ كيفَ لا والهجر لأهل البدع واجبٌ؟!
٨٩ سياق أثر عن بعض السَّلَف في ذلك.
٩٠ ثانياً: ادِّعاؤه تحريفَ الشيخ بكر لنقلين عنه:
٩٠ (١) نسبة «إحياء المقبور» له، وهي لأخيه!
٩٠ (٢) قوله على لسان الغُماري عن أبي غُدَّة: إنه: «مُحَضِّر نصوص»!!
٩٠ تناقضُه في الأولى بين «حرَّف» و«أخطأ».
٩٠ والفرق بينهما واضحٌ.

٩٠ ضرب مثال على ذٰلك وقع فيه الغُماري.
٩٠ ومع ذٰلك؛ فليس كلام الشيخ بكر كما نقَلَهُ الغُماري.
٩١ ولكُلٍّ من الغُماريَّينِ ـ أحمد وعبد الله ـ رسالةٌ في جواز بناء القباب والمساجد على المقابر.
٩١ أمَّا نفيُه عن نفسه كلمة: «محضر نصوص»!! فهي إما من اختلاطه، أو أنه حدَّث ونسي!!
٩٢ سياق ما كتبه إليَّ الشيخ بكر في ذٰلك، ومن خطِّه نقلتُ.
٩٢ ثالثاً: تناقضُه في منهج المخالفة للآخرين، ووقوعه فيما نَعاه على غيره.
٩٢ رابعاً: السلفية عند الغُماري: تشبيه الله بخلقه!!
٩٢ وهي كلمةٌ منكرةٌ بتراءُ.
٩٢ وهٰذا من جهل الغُماري أو تجاهله!!
٩٣ النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخنا الألباني في معنى مذهب السلف في باب الأسماء والصفات.
٩٣ قول نُعيم بن حمَّاد شيخ البخاري في ذٰلك.
٩٣ تخريج هٰذا القول، ونقل تعليق الإمام الذهبي في «السِّيَر» عليه.
٩٤ نُقولٌ أخرى عن شيخ الإسلام في ذٰلك.
٩٤ التعريف بـ (أبي حاتم) صاحب كتاب «الزينة».
٩٥ علامة الجهمية أن يسمُّوا أهل السنَّة مشبِّهة.
٩٥ وهٰكذا فعل الغُماريُّ.
٩٦ خامساً: هل كلام الشيخ بكر في زاهد الكوثري (حملة عدوانية)؟!
٩٦ وهٰذا الزعم مناقضٌ لما يعتقدُه حقّاً فيه الغُماريُّ.
٩٦ نقلٌ مطوَّلٌ عن الغُماري في كشفهِ حقيقةَ الكوثريِّ.
٩٧ وقد تضمَّن تعريةً لآرائهِ وأفكارِه وحقيقتِه.
٩٧ ولا يُخشى نفيُ الغماريِّ لهٰذا الكلام عن نفسه، فهو مسطورٌ بيده.

٩٨ كتاب للغُماري الكبير اسمُه: «بيان تلبيس المُفتري محمد زاهد الكوثري»، وسيُطبع إن شاء الله.
٩٩ ضلالاتٌ كبرى... ونقضٌ للعدالة... كلُّه في حال الكوثري بقلم الغُماري.
٩٩ سادساً: هل الغُماري قبوريٌّ مبتدعٌ خالَفَ الأصولَ؟
١٠٠ نُبذةٌ تبيِّنُ حالَ أحمد الغُماري، وكذا أخيه عبد الله.
١٠١ وصفُ القلوب... مما اختصَّ به علاَّم الغيوب.
١٠١ ومع ذٰلك... فالغماري كثيرُ المناقضة.
١٠١ سابعاً: الإشارة لما بين عبد الله الغماري وأخيه محمَّد الزَّمزمي.
١٠١ وليس في ذكر الشيخ بكر للخلاف بينَهما تنصيبُه نفسَه حكماً!!
١٠٢ بل هو حكايةٌ لما سطَّروه في كتبهم.
١٠٣ والغُماريُّ نفسه أشار إلى ذٰلك في بعض كُتُبِه.
١٠٣ ثامناً: وهل الغُماريُّ يَهْجُرُ أم يُهْجَرُ؟!
١٠٣ نعم؛ يجبُ هجرُهُ لابتداعِهِ وانحرافِه.
١٠٣ أما المغرورون بمؤلَّفاتِه وتعليقاته!
١٠٣ فلعلَّهم عَرَفوا... وعلى الحقِّ وقَفوا.
١٠٥ **الفهارس.**
١٠٧ فهرس الأحاديث.
١٠٨ فهرس الرجال المتكلَّم فيهم.
١٠٩ فهرس الفوائد والأبحاث.